وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة كربلاء/ كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللُّغة العربيّة

الدَّرْسُ الصَّرْفِيُّ بينَ السَّاكْنَانِيِّ (ت ٧٣٤هـ) وَالفَسَائِيِّ (ت بعد ١١٣٤هـ) فِي شَرْحَيْهِمَا عَلَى الشَّافِيَةِ
(دِرَاسَةٌ مُوَازَنَةٌ)

رسالة تقدّم بها

رامي محمّدجواد عبد اللّه جواد الأسديّ

إلى مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ-جَامِعَةِ كَرْبَلَاءَ وَهِيَ مِنْ مُتَطَلَّبَاتِ شَهَادَةِ المَاجِسْتَيْرِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا/لُغَة

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر عبد علي حميدي

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صَدَقَ اللَّهُ العَلِيُّ العَظِيمُ

(الإسراء:٨٥)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**الدرس الصَّرفي بين السَّاكنانيّ [ت٧٣٤هـ] والنفسائيّ [ت بعد ١١٣٤ هـ] في شرحيهما على الشّافية**) التي قدمها الطالب (**رامي محمّد جواد عبد الله جواد الأسديّ**) قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة كربلاء، وهي من متطلبات شهادة الماجستير في اللُّغة العربية وآدابها/ لغة ..

التوقيع:

الاسم: أ.م. د حيدر عبد علي حميدي

التاريخ: ١٠ / ١١ / ٢٠٢١م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشّح هذه الرسالة للمناقشة:

التوقيع:

الاسم: أ. د ليث قابل الوائلي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: ١٠ / ١١ / ٢٠٢١م

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد أنّنا قد اطلعنا على رسالة الطالب (رامي محمّدجواد عبد الله جواد) الموسومة بـ (الدرس الصرفي بين الساكناني (ت ٧٣٤هـ) والفسائي (ت بعد ١١٣٤هـ) في شرحيهما على الشافية "دراسة موازنة") وناقشناه في محتوياتها وفي ماله علاقة بها، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول للحصول على شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة، بتقدير (جيد جيداً عالٍ).

الإمضاء :

أ.د. محمّد حسين علي زعيّن

رئيساً

التاريخ : ٩/ ٢/ ٢٠٢٢م

الإمضاء :

أ.م.د . رياض رحيم ثعبان

عضواً

التاريخ :٩/ ٢ / ٢٠٢٢م

الإمضاء :

أ.م.د. علياء نصرت حسن

عضواً

التاريخ :٩/ ٢ / ٢٠٢٢م

الإمضاء :

أ.م.د. حيدر عبد علي حميدي

عضواً ومشرفاً

التاريخ :٩/ ٢ / ٢٠٢٢م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء على القرار .

الإمضاء :

أ. د. حسن حبيب عزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة كربلاء

التاريخ :١٧/ ٤ /٢٠٢٢م

الإهداء

إلى من زرع فيَّ حبَّ اللغة العربيّة منذ نعومة أظفاري...
إلى الغائب عن عيني والحاضر في ذاتي ووجداني...

أبـــــي

إلى الرؤوم الحانية...
إلى رحمة ربّي في الدنيا والآخرة...

أُمّـــــي

إلى فِلذَتَي كبدي، ذخري وذخيرتي، وسبيلي إلى الجنّة بإذن ربي...

ليان وأرومة

إلى سكني وسكينتي، زوجي الصالحة... **أمّ ليان وأرومة**

الباحث

قائـــمة المحتـــويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ–ث
التمهيد: التّصريف والشّارحان، عرض وبيان	١–١٥
أوّلًا: التصريف	٢–١٢
أ– مصطلح التصريف حتى زمن الشارحين	٢–١١
ب– مفهوم الموازنة:	١١–١٢
ثانيًا: التعريف بالشارحين:	١٢–١٥
الفصل الأوّل: أدلّة الصناعة عند الشارحين	١٧–٦٩
المبحث الأول: السّماع	١٧–٤٢
أوّلًا: القران الكريم	١٨–٢٧
ثانياً: القراءات القرآنيّة	٢٧–٣٣
ثالثاً: الحديث النبويّ الشريف	٣٣–٣٦
رابعاً: كلام العرب:	٣٦–٤٩
١–الشعر:	٣٦–٤٢
٢–النثر:	٤٢–٤٩
أ–أقوال العرب:	٤٢–٤٥
ب–الأمثال	٤٥–٤٩
المبحث الثاني: القياس:	٤٩–٥٩
أوّلًا: القياس بحسب الاستعمال:	٥٠–٥٢
ثانيًا: القياس بحسب العلّة الجامعة:	٥٢–٥٦
ثالثًا: القياس بحسب الوضوح والخفاء:	٥٦–٥٩

المبحث الثالث: الإجماع:	٥٩-٦٢
المبحث الرابع: العلّة الصَّرفية:	٦٢-٦٩
١-علّة الاضطرار:	٦٤-٦٥
٢-علّة أمْن اللبس	٦٥-٦٦
٣-علّة توالي الأمثال	٦٦-٦٧
٤-علّة الجواز	٦٧-٦٨
٥-علّة شدّة الاتّصال	٦٨-٦٩
الفصل الثاني: منهج الدرس الصَّرفيّ عند الشارحين وآراؤهما الصرفية	٦٩-٨٦
المبحث الأوّل: منهجهما:	٧٠-٨٣
أولاً: منهج الشارحين في عرض المادّة الصَّرفية	٧٠-٧٣
ثانياً: السمات الفنية لمنهج كل شارح	٧٣-٨٣
المبحث الثاني: آراؤهما الصَّرفية	٨٤-١٠٢
أولا: آراء الأرّاني الساكناني	٨٤-٩٥
أ- مصدر الفعل الرباعيّ	٨٤-٨٦
ب-إدغام المثلين المتحركين	٨٦-٨٩
ج-النسبة إلى حيّ وطيّ	٨٩-٩٢
د-تصغير إبراهيم وإسماعيل	٩١-٩٥
ثانياً: آراء العلامة الفسائيّ	٩٤-١٠٤
أ- أبنية الملحق بالرباعيّ	٩٤-٩٧
ب-مصدر الفعل الثلاثّي المزيد (فعّل)	٩٦- ٩٩
ج-مصادر الفعل الثلاثيّ المزيد	٩٨-١٠٠
د-الجمع على (فَعْلى)	٩٩- ١٠٤

المبحث الثالث: مذهب الشارحين الصَّرفي	١٠٣-١١٥
أوّلًا: من الأدلّة على بصرية الساكناني	١٠٤-١٠٩
١-حذف التاء في (تتفاعل) و(تفعّل)	١٠٤-١٠٦
٢-اسطاع	١٠٥-١٠٨
٢-كيَّنونة	١٠٧-١٠٩
ثانيًا: من الأدلة على بصريّة الفسائيّ	١٠٨-١١٥
١-حركة همزة (بين بين)	١٠٨-١١٠
٢-إنسان	١٠٩-١١٢
٣-موسى	١١١-١١٥
الفصل الثالث: الخلاف الصَّرفي بين الشارحين وردودهما على العلماء	١١٤-١٨٥
المبحث الأوّل: الخلاف الصَّرفي بين الشارحين:	١١٥-١٣٤
أولاً: أبنية الاسم الثلاثي المجرّد	١١٦-١٢٠
ثانياً: أبنية مصدر الفعل الثلاثي المزيد(أَفْعَلَ)	١١٩-١٢٣
ثالثاً: تخفيف الهمزتين المجتمعتين في (آجر)	١٢٢-١٢٦
رابعاً: تصغير إنسان	١٢٥-١٢٩
خامساً: النسبة إلى سقاية	١٢٨-١٣٢
سادساً: وزن سَلْسَبِيْل	١٣١-١٣٤
سابعاً: وزن كُنْتَأل	١٣٤-١٣٦
ثامناً: وزن ملك	١٣٦-١٣٧
أ- مَفَل: (مفاعلة)	١٣٧-١٣٨
ب-مَعَل-(معافلة)	١٣٨-١٣٩
ج- فُعَل -(فعائلة)	١٣٩-١٤٣
المبحث الثاني: ردودهما على العلماء:	١٤٢-١٨٥
أوّلاً: ردود السَّاكناني والفسائي:	١٤٢-١٦٦

١-الخليل بن أحمد الفراهيديّ	١٤٢-١٤٥
٢-سيبويه	١٤٤-١٤٨
٣-يونس بن حبيب	١٤٨-١٥١
٤-الكسائي والفرّاء	١٥١-١٥٤
٥-الأخفش	١٥٤-١٥٩
٦-المبرّد	١٥٩-١٦٢
٧-ابن السراج	١٦٢-١٦٤
٨-ابن الحاجب	١٦٤-١٦٦
ثانياً: ردود الفسائيّ:	١٧١-١٨٥
١-الجوهري	١٧١-١٧٥
٢-ابن الحاجب	١٧٥-١٨٥
الخاتمة.	١٨٣-١٨٦
المصادر والمراجع	١٨٦-٢١٥
الملخّص باللغة الإنجليزية	A-B

المقدّمـــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعين به ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ومن يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنَّ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمّدًا عبده ورسوله، سيدنا ومولانا الذي بُعث رحمةً للعالمين صلاة الله تعالى عليه وعلى آله الطاهرين صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فإنَّ شأن اللغة العربية عظيم، ومنزلتها كبيرة؛ فهي اللغة التي شرّفها الله سبحانه وتعالى، ورفع شأنها بين سائر لغات الخلق أجمعين، وميّزها عن غيرها لأنّه اختارها – عزَّ وجلَّ–لتكون لغة خاتم كتبه الذي نزّله على خاتم رسله نبينا محمّد صلّى الله تعالى عليه وعلى آله الطاهرين؛ نزَّل عليه القرآن العظيم بلسان عربي مبين؛ فما أعظمه من شرف، وما أحسنه من تكريم لهذه اللغة، ولمن ينطق بها من العالمين.

اهتمَّ العلماء الأوائل بهذه اللغة اهتماما بالغا، فألّفوا الكتب التي تبين أحكامها، وقواعدها، وقضاياها، وتسهل للناس معرفة صرفها، ونحوها، وبيانها.

وعلم الصَّرف من أشرف علوم اللّغة العربيّة؛ فهو يمثّل العلم الذي تضبط به مفرداتها، وتوزن به كلماتها، وتعرف به أصولها من زوائدها، يقول ابن جنيّ في مقدمة المنصف: " يحتاج إليه أهل العربية أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة؛ لأنّه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها"[1].

عشت مع هذا العلم مدة من الزمن، أورثتني حبّه، والتعلق به، درسته في مرحلة الدراسات الأولية، على أيدي أساتذة أجلّاء، ثمّ تلمذت في الدراسات العليا في السنة التحضيرية لأستاذنا الكريم الدكتور حيدر عبد علي حميدي، الذي نمّى فيَّ حبّ هذا العلم، وزاد اهتمامي فيه؛ ما دفعني للخوض في بحره المائج، يدفعني ويقوي عزمي شرف هذا العلم، ودقّة مسائله، وقلّة المشتغلين به.

---

[1] المنصف في علم التّصريف: ٢/١.

ولعلّ من أشهر المتون التي حملت قوانين، هذا العلم ومعاييره هي: الشافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، إذْ نَال هذا المتن من الاهتمام والعناية ما لَمْ ينله غيره، ويرجع هذا إلى جملة من الأسباب أبرزها:

أ-الإحاطة: إذ حوى هذا المتن المسائل الصَّرفية جميعها.

ب-طبيعة الدراسة: من حيث تبويب مسائل التّصريف، وترتيب أبوابها، وإحكام بنائها.

ت-والسبق الزمانيّ: إذ إنَّ المتتبع لهذا الفنّ يجد أنّه لم يُدرس بهذا الشكل الحصري والاستقصائيّ، المنطقيّ الشامل عند المتقدمين عليه.[1]

ومن وجوه هذا الاهتمام كثرة الشروح عليه، إذْ لا يكاد يخلو قرن إلّا وفيه من الشرح عليه، فكانت رغبتي في أن أدرس أحد هذه الشروح؛ فاقترح عليَّ أ. د. حيدر حبيب حمزة متفضلا أن أدرس شرحين لعالمين جليلين كانا قد شرحا متن الشافية لكن لم ينالا نصيبًا من الشهرة مثل سائر الشارحين وهما محمود الأرّاني الساكناني(ت٧٣٤هـ)، ومحمد معين الدين الفسائيّ(ت بعد ١١٣٤هـ)، فجاء عنوان الرسالة **(الدّرس الصَّرفيّ بين السّاكنانيّ(ت٧٣٤هـ) والفسائيّ (ت بعد١١٣٤هـ) في شرحيهما على الشافية)** مع فارق زمني نحو أربعمئة عام يعطي للبحث مندوحة في إجراء الموازنة، على صعيد اللغة والتفكير الصَّرفيّ، واختلاف البيئة الزمانيّة؛ محاولةً للكشف عن طبيعة الدرس الصَّرفي في هذين الشرحين، منهجًا، وتحليلاً لآرائهما، وردودهما.

واقتضت طبيعة البحث من حيث التنظيم أنْ يكون على تمهيد، وثلاثة فصول ثمّ الخاتمة.

أمَّا التمهيد فكان في قسمين: القسم الأوّل عرضت فيه مصطلح التّصريف أصالةً وكشفاً حتى زمن الشارحين، ثمَّ عرفّتُ الموازنة وبينت أهميتها في الدراسات اللغوية، أما القسم الثاني: فعرّفت بالشارحين.

وأمّا الفصل الأول: فقد عرضت فيه أدلّة الصناعة عند الشارِحَيْن فضمّ أربعة مباحث هي:

---

[1] ينظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ٥٧.

المبحث الأوّل: السماع، فشمل: القرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب-شعراً ونثراً-.

المبحث الثاني: القياس، وفيه: القياس بحسب الاستعمال، والقياس بحسب العلة، والقياس بحسب الوضوح والخفاء.

المبحث الثالث: الإجماع، وعرضت فيه مصطلحاته الواردة عند الشارِحَيْن.

المبحث الرابع: العلة الصَّرفية، وذكرت بعض أنواع العلل التي علّلا بها.

الفصل الثاني: منهج الدّرس الصَّرفيّ عند الشارحين، وآراؤهما الصَّرفيّة، قسّمته على مبحثين هما:

المبحث الأوّل: منهجهما.

المبحث الثاني: آراؤهما الصَّرفيّة.

الفصل الثالث: درست فيه الخلاف الصَّرفي بين الشارِحَيْن وردودهما على العلماء، وهو على مبحثين هما:

المبحث الأوّل: الخلاف الصَّرفيّ بين الشارِحَيْن، درست فيه ما اختلف فيه الشارحان في بعض المسائل الصَّرفيّة.

المبحث الثاني: ردودهما على العلماء، عرضت فيه ردَّ كلِّ شارح منهما على العلماء، فوجدت أنَّهما ردّا على علماءَ كبار مثل: الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ) وغيرهما.

ثم جاءت الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد واجه البحث صعوبات منها: دقّة المادّة الصَّرفية، والموازنة في الدرس الصَّرفيّ بحد ذاتها، فضلًا على الأزمة الصحيّة وما يواجهه العالم في محاربة جائحة كورونا التي أصابتني وعائلتي إصابتين في أثناء مدّة الكتابة.

وقد تنوعت مصادر البحث بين المصادر الأصول مثل كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، والأصول لابن السراج (ت٣١٦هـ)، والتعليقة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وغيرها، ومصادر حديثة تمثلت بـ: أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي، والعربية الفصحى للدكتور هنري فليش، وأوزان الفعل ومعانيها للدكتور

هاشم طه شلاش، والمنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصَّرف العربي للدكتور عبد الصبور شاهين.

وهناك دراسات موازنة سابقة اطّلع عليها البحث منها (الدرس الصَّرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة، أطروحة دكتوراه، تقدم بها: حيدر حبيب حمزة) و (الدرس الصَّرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة ، جواد كاظم عناد).

وبعد:

فإنّه من الواجب عليَّ الشكر لمن يستحقه؛ فأشكر جامعة كربلاء الغرّاء المباركة التي أتاحت لي ولزملائي فرصة الدراسة، والتحصيل العلمي، والنهل من معينها الصافي، وأشكر كليّة التربية للعلوم الإنسانية التي تلمذت بها النخبة من العلماء والأساتيذ الأفاضل. كما أشكر قسم اللغة العربية بهذه الكلية.

أمّا شيخي الجليل وأستاذي الفاضل (أ.م. د حيدر عبد علي حميدي) المشرف على هذه الرسالة فتعجز الكلمات عن الوفاء بما يستحقه من الشّكر والثّناء، فقد كان الموجّه الأمين، والمرشد النّاصح، وكان نعم العون والسند –بعد الله–تعالى إذْ كان لتوجيهاته السّديدة الأثر البليغ في تسديد خطاها وتصحيح مسارها حتى كانت على هذه الحال.

وأتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور حيدر حبيب حمزة ، الذي اقترح عنوان البحث، ومنحني استشهادًا خطيًا به، كما يطيب لي أن أشكر جميع أساتذتي وزملائي، وكلَّ من ساعدني في إنجاز بحثي، ولا أدّعي قط الكمال فيما كتبت بل فيها من الخطأ وعدم الصواب ما تصوبه القراءة الجادّة، والملحوظات السديدة من لدن لجنة المناقشة الموقّرة، الذين سيتفضلون عليّ بمثل هذه الهدايا ، ولا أتبرّأ للقارئ من الإغفال الذي لا ينفك عنه البشر سهواً ووهماً، ومن التعامل مع ما لم أُحطْ به علماً، وأرغب لمن حَقَّق فيه خللاً أنْ يثبته ويُفْصحه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاة والسّلام على محمّد وآله الطّاهرين.

الباحث

التَّمهيد

التصريف والشارحان: عرض وبيان

التّمهيد

التّصريف والشّارحان عرض وبيان

أولًا: التّصريف:

أ-مصطلح التّصريف حتى زمن الشَّارحَين:

بدأت المسائل اللُّغويّة تظهر الجمع بين عِلمين بارزين هما النَّحو والصَّرف، وهما صنوان من أرومة واحدة، وأطلق عليهما ابتداءً اسمٌ واحد، وقيدهما التَّأليف في كتاب واحد، نحو: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرَّد، وأُلّفت في القرن الثَّاني مؤلّفات كثيرة في الصَّرف منها: كتاب (التّصريف) لمِخْنف (ت١٢٥هـ)[١]، وكتاب في (التَّصغير)[٢] لأبي جعفر الرؤاسيّ (ت١٨٧هـ)، و(التّصريف) لأبي الحسن عليّ بن المبارك الكوفيّ (ت١٩٤هـ)[٣]، وهذه الكتب لَمْ تصلْ إلينا إلّا عنواناتها.

ونُسِبَ إلى أبي حنيفة الدّينوريّ (ت١٥٠هـ) كتابٌ اسمه (المقصود في الصَّرف)[٤]، ذكر فيه أنَّ التّصريف أحد أركان العربيّة، إذْ قال: ((فإنَّ العربيّةَ وسيلةٌ إلى العلوم الشّرعيّة، وأحد أركانها التّصريف؛ لأنَّه بهِ يصير القليل من الأفعال كثيرًا...))[٥].

إنَّ كلَّ ما قيل عن بدايات وضع علم النَّحو يمكن أنْ يقال أيضًا عن بدايات وضع علم الصَّرف، وربَّما يقدّم الصَّرف في الدِّراسة على النَّحو؛ إذ قال ابن جنِّيّ (ت ٣٩٢هـ): ((كان من الواجب على من أراد معرفة النَّحو أنَّ يبدأ بمعرفة التّصريف؛ لأنَّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أنْ يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقّلة))[٦].

ويتّضح من هذا أنَّه أراد بمصطلح التّصريف هو التّوليد والاشتقاق لمناسبة الأغراض والمعاني اللّغويّة.

---

[١] ينظر: الفهرست: ١١٢.

[٢] ينظر: نفسه: ٨٩.

[٣] ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٨٢-٨٣.

[٤] ينظر: تاريخ الأدب العربي (بروكلمان): ٣/ ٢٤٤.

[٥] المقصود في علم الصَّرف: ١٠٦.

[٦] المنصف: ١/ ٤.

وأمّا مباحث التّصريف عند سيبويه فقد بدت جليّة بقوله: ((هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتلّ الذي لا يتكلمون به، ولَمْ يجئ في كلامهم إلّا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النَّحويون: التّصريف والفعل)[١] يبدو أنَّ النّظائر في تعريف سيبويه أسبق وجودًا من الكلام المبني بناءً جديدًا؛ لأنَّ البناء الجديد يُحمل على نظائره فهي أسبق منه في الوجود ويعمل في البناء الجديد على وفق قواعد لقواعد اللُّغة.

واستعمل أبو عثمان المازنيّ (ت٢٤٧هـ) مصطلح التّصريف في تضاعيف مؤلفه الذي عنونه به موضحًا أهميته وغرضه[٢]، ولكنّه لَمْ يحدّه، ولَمْ يشر إلى معناه، وإنَّما عرض مباحثه على هدي من كتاب سيبويه، وما يحسب له أنَّه أفرد للتصريف كتابًا خاصًا مفصولًا عن النَّحو متوسع الأمثلة التي ذكرها سيبويه ((وجاء أبو عثمان المازنيّ بعد سيبويه فجمع في كتابه (التّصريف) معظم بحوث الصَّرف، ولكنّه لم يعرفه ولم يشر إلى معناه، وإنَّما بدأ كتابه ببحث الأسماء والأفعال من دون أنْ يكتب مقدمة يوضح فيها منهجه أو معنى التّصريف عنده، وإنْ كان كتابه قد جمع أكثر موضوعات الصَّرف بمعناه العلميّ))[٣]. ويُفهم من هذا القول ((بمعناه العلميّ)) بأنَّه يشمل تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليه كالزِّيادة والحذف والإبدال والقلب وغيرها[٤].

وتحدّث المبرّد عن التّصريف وأبوابه تحت عنوان ((وهذه حدود التّصريف ومعرفة أقسامه، وما يقع فيه من البدل والزوائد والحذف، ولابدَّ من أنْ يصدر بذكر شيء من الأبنية؛ لتعرف الأوزان وليعلم ما يبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك))[٥]. يظهر أنَّه أراد بالتّصريف البناء من الكلام وما يمتنع من الأبنية وشمل الإبدال وحروف الزِّيادة والإعلال بالحذف فهو لا يخرج عن دائرة مسائل التمرين، ولا يمكن عدّه حدًا من حدود التّصريف.

---

[١] كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤٢.

[٢] ينظر: المنصف: ١/ ٥.

[٣] أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٤-٢٥.

[٤] ينظر: تقويم المنهج الصَّرفي: ١٦.

[٥] المقتضب: ١/ ١٧٣

أمَّا ابن السّراج(ت٣١٦هـ) فقد ذكر حدّا للتّصريف وأراد به التّغيير وقد خصّه بأصول الكلمة وقد قسّمه على خمسة أقسام، إذْ قال: ((هذا الحدُّ إنَّما سُمِيَ تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصّوا به ما عرض من أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف وتغيير بالحركة والسّكون، وإدغام وله حدّ يعرف به))[١]. والناظر في أقسام التّصريف عنده يجدها قد شملت التغيير على مستويين هما الحركة والسّكون وبهذا يكون ابن السّراج قد ابتعد في حده عن مسائل التّمرين.

وألّف أبو علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) كتاب (التّكملة) وأفرد للتّصريف بابًا، وقصد به التّغيير الذي ((يلحق أنفس الكلم وذواتها فذلك نحو التّثنية والجمع على حدّها، والنسب وإضافة الاسم المعتلّ إلى ياء المتكلّم، وتخفيف الهمز، والمقصور والممدود والعدد، والتّأنيث والتّذكير، وجمع التّكسير، والتّصغير، والإمالة، والمصادر، وما اشتقَّ منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتّصريف والإدغام))[٢] ويكشف هذا النّص تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتّصغير، والتكسير، واسمي الفاعل والمفعول.

وحمل كتاب ابن المؤدِّب (من أعلام القرن الرابع) عنوان (دقائق التّصريف) وبحث فيه دقائق هذا العلم، ولم يرد عنده حدًّا للتّصريف تتّضح فيه حدود هذا العلم، وعرض فيه الأفعال في الزمانين الماضي والمستقبل، والمصادر، وأصول الأفعال الصحيحة وفروعه، ولم يتطرّق إلى الموضوعات التي تدرس متغيرات البنية من إعلال وإدغام، أو موضوعات المعاني، كالتّصغير، والنّسب، والمبالغة وغيرها[٣]، وأوضح في مقدمة كتابه أنَّه لم يختر تلك الموضوعات اعتباطًا، بل هو منهج قصده، واختار ترتيبه إذ قدّم دراسة الأفعال والمصادر والنعوت لما فيها من المعاني والحجج القوية والأدلّة الموثّقة. وهو عنده على

---

[١] الأصول: ٣/ ٢١٣

[٢] التكملة: ١٨٥.

[٣] ينظر: دقائق التّصريف: ٢٨، ٤٤، ٦٥، ١٤٧، ٤٠١، ٤٣٥.

ضربين: مؤتلِف ومختلِف، وقصد (بالمؤتلِف) الاختلاف بين الأبنية في الحركات، أمَّا (المختلِف) فقصد – فيما يبدو –أوزان المصادر.[١]

ومصطلح التّصريف عند ابن جِنِّيّ فيه خلاف إذ حدّه بـ ((هو أنَّ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى مثال ذلك أنْ تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه مثل (جَعْفَر) فتقول: (ضَرْبَبَ) ومثل (قَمْطَرَ): (ضِرْبِبَ) ومثل (دِرْهِمَ)، ومثل (عَلِمَ) :(ضَرِبَ)، ومثل: (ظَرُفَ) (ضَرُبَ)[٢]. وهو بهذا الحدِّ لا يخرج عن حدّ التّصريف عند سيبويه.

وحدّه أيضًا بقوله: ((ومعنى قولنا التّصريف هو أنْ تأتي إلى الحروف الأصول... فتتصرف فيها زيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير فلذلك هو التّصريف فيها والتّصريف لها، نحو قولك: (ضَرَبَ) فهذا مثال الماضي، أو المفعول قلت (مَضْرُوْب) أو المصدر قلت (ضَرْبًا) أو فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعله قلت (ضُرِبَ)، وإنْ أردت أنَّ الفعل كان من أكثر من واحدة على وجه من أكثر من واحدة على وجه المقابلة قلت: (ضَارِب)، فإنْ أردت أنَّه استدعى الضَّرْب قلت: (اسْتَضْرَب)، فإنْ أردت أنَّه كثّر الضَّرْبَ، وكرّرهُ قلت: (ضَرَّبَ)، فإنْ أردت أنَّه الضَّرْب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت (اضْطِرَاب)، وعلى هذه عامّة التّصريف هو ما أريناك من التّلاعب بالحروف الأصول لما يراد فيها المعاني المفادة، منها، وغير ذلك، فإذا ثبت ما قدَّمنا – فليعلم أنَّ التّصريف إلى خمسة أضرب: زيادة – بدل – حذف – تغيير حركة أو سكون – إدغام))[٣].

فالتّصريف بحسب هذا الحدّ هو تغيير الكلمة لضروب من المعاني كإرادة المبالغة أو اسم الفاعل واسم المفعول وغيرها من المعاني فهو بهذا المعنى يقترب من معنى التّصريف عند المتأخرِّين (العمليّ).

ومال الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) إلى المعنى العمليّ للصرف يتّضح في قوله: ((اعلم أنَّ التّصريف (تَفْعِيل) من الصَّرف وهو أنْ تصرِّف الكلمة فتتولّد منها ألفاظ مختلفة ومعانٍ

---

[١] ينظر: دقائق التّصريف: ١٤.

[٢] المنصف: ١/ ٣-٤، وينظر: التّصريف الملوكي: ١٠-١١.

[٣] التّصريف الملوكي: ٤٢-٤٤.

متفاوتة))[١]، وهذا النّصّ يكشف عن تداخل بين مصطلحي الصَّرف والتّصريف، وهذا الاستعمال مطّرد في كتابه، وإنْ ورد الصَّرف فهو على سبيل التّرادف بينهما[٢].

وإلى مثل هذا ذهب الميدانيّ (ت ٥١٨هـ) الذي جاء الصَّرف عنوانًا لكتابه ((نزهة الطّرف في فنِّ الصَّرف)) فقد استعمل في التّصريف المصطلحين معًا، إلّا أنَّه أظهر التّصريف على الصَّرف، وهما مترادفان عنده، يقول حين عرّف الصَّرف: ((فالتّصريف (تَفْعِيل) من الصَّرف وهو: أنْ تصرَّف الكلمة الواحدة فتتولّد منها ألفاظ مختلفة ومعانٍ متفاوتة))[٣].

وأمَّا ابن القبيصيّ (ت بعد ٦١٠ هـ) فيرى أنَّ: ((معنى التّصريف أنْ تأتي إلى الكلمة الواحدة التي حروفها كلها أصول، فتتصرّف فيها بزيادة، أو نقصان، أو نقل من زمان إلى زمان فتأتي مثلاً إلى (الضَّرْب) الذي هو الأصل، فتُصرَّفه على ما تريد من الوجوه المختلفة، فتبني منه للماضي (ضَرَبَ)، وللحاضر (يَضْربُ)، والمستقبل (سيَضرِبُ)، وللأمر (اضربْ)...))[٤] يلحظ من هذا أنَّه أراد بالتّصريف التّوليد والاشتقاق لمناسبة الأغراض والمعاني اللّغوية المختلفة وهو بحسب هذا لا يخرج عن دائرة مسائل التّمرين.

وإذا تأملنا تعريف ابن الحاجب، والذي نصّه: ((التّصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب))[٥] وهذا يعني أنَّ ((تعريف ابن الحاجب للتّصريف أدلُّ على المعنى العلمي من غيرِه...))[٦] فمدلول مصطلح التّصريف عنده شمل أبنية الكلمة وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء، ونجد ما يميز عمل ابن الحاجب أنَّ فيه نقلة تمثَّلت في ترتيب كتابه ترتيبًا دقيقًا وتهذيب مسائله وتبويب موضوعاته، لذا قسّمه أقسامًا بدأها بأوزان المجرّد والمزيد، وذكر بعدها البنية التي تكون للحاجة كالماضي، والمضارع،

---

[١] المفتاح في الصَّرف: ٢٦ – ٢٧.

[٢] ينظر: الصَّرف والتّصريف وتداخل المصطلح (بحث): ١٨.

[٣] نزهة الطّرف في علم الصَّرف: ٦٩-٧٠.

[٤] التّتمة في التّصريف: ٣٠ -٣١.

[٥] الشّافية: ٢.

[٦] أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٦.

والأمر، والمشتقات، واسم الفاعل، واسم المفعول، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف جامعًا بذلك مباحث التّصريف بطريقة جعلت الدّارسين يعتمدون على كتابه في مسائل التّصريف اعتمادًا كبيرًا[1].

أمَّا ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) فمصطلح التّصريف عنده ينقسم على قسمين: ((أحدهما: جعل الكلمة على صيغٍ مختلفة الضروب من المعاني نحو: ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتَضرّب، وتَضارب، واضطراب، فالكلمة التي هي مركبة من ضادٍ وراءٍ وباءٍ، نحو (ضَرَبَ)، قد بُنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة. ومن هذا النَّحو هو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التّصغير والتّكسير نحو: زُيَيْد، وزُيُود. وهذا النَّحو من التّصريف جرت عادة النَّحويين أنْ يذكروه مع ما ليس بتصريف. فلذلك لم نُضمِّنه هذا الكتاب. إلّا أنّ أكثره من مبنيّ على معرفة الزائد من الأصليّ فينبغي أنْ تُبيِّن حروف الزِّيادة، والأشياء التي يُتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصلها. والآخر: من قسمي التّصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أنْ يكون ذلك التغيير دالًا على معنى طارئ على الكلمة نحو تغييرهم (قَوَلَ) إلى (قال): أَلا ترى أنَّهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قَوَلَ) الذي هو الأصل لو استعمل وهذا التغيير منحصر في النقص كـ(عِدَةَ) ونحوه، والقلب كـ(قال)، و(باع) ونحوهما: والإبدال كـ(اتَّعَدَ) و(اتَّزَنَ) ونحوهما والنقل كنقل عين (شاك) و(لاَثِ) إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قُلْتُ وبِعْتُ على ما يبين بعد...))[2]. يبدو أنَّ التّصريف عند ابن عصفور لم يشمل التصغير والتكسير، وغيرها من المباحث الذي يرتبط فيها التغيير بالمعنى، وقصره على التغيير الذي يصيب الكلمة وليس مرتبطا بالمعنى من إعلال وإبدال وتعويض وحذف.

وفرّق ابن عصفور بين الاشتقاق والتّصريف إذ قال: ((وأمَّا التّصريف فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو بنائك من (ضَرَبَ) مثل جَعْفَرَ فتقول(ضَرْبَبَ) ومثلِ قِمَطْرَ فتقول (ضِرَبٌّ)، ومثل دِرْهَم فتقول (ضِرْبَتَ)، ونحو تغيير التصغير والتكسير، وأشباه ذلك

---

[1] ينظر: أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٦-٢٧.

[2] الممتع الكبير في التّصريف: ١/ ٣٣.

مما تُصّرف فيه الكلمة على وجوه كثيرة وهو شبه الاشتقاق، إلاّ أنَّ الفرق بينهما أنَّ الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، والتّصريف عام لما فعلته العرب... فكلّ اشتقاق تصريف وليس كل تصريف اشتقاقًا))[١]. يلحظ من هذا أنَّ ابن عصفور قد ميّز بين الاشتقاق والتّصريف بوصف التّصريف أعمّ من الاشتقاق، وأنَّه يقترب في معناه إلى ما ذكره سيبويه – مسائل تمرين –.

وحدَّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) التّصريف بقوله: ((علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة وصحّة واعتلال وشبه ذلك))[٢]، وأراد ابن مالك بهذا أنَّ التّصريف مفاده تحويل الكلمة من بنية إلى أُخرى لغرض لفظيّ أو معنويّ.

وأخذ الرّضيّ (ت ٦٨٦هـ) على ابن الحاجب أمورًا هي:

أولاً: قوله: ((و**بأصول** يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات... والحق أنَّ هذه الأصول هي التّصريف لا العلم بها))[٣] وهو بحسب هذا القول يأخذ على ابن الحاجب أنَّ تعريفه حشو، وأنَّ كلمة (عِلْم) تخِلّ به، وأنَّه كان ينبغي أنْ يقول: التّصريف ((أصول تعرف بها)).

ثانيًا: تحدّث الرضيّ عن الشطر الثاني من تعريف ابن الحاجب بقوله: ((**أحوال أبنية الكلم** يخرج من هذا الحدِّ معظم أبواب التّصريف أعني التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع، والأمر والصِّفة وأفعل التفضيل والآلة والمَوْضِع والمصغّر والمصدر ... لأنَّ العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر ... تصريف بلا خلاف))[٤]، فالرضيّ بحسب هذا يأخذ على تعريف ابن الحاجب أنَّه غير جامع لأبواب الصَّرف.

ثالثًا: أخذ عليه أيضًا قوله: ((التي ليست بإعراب)) فهو ليس محتاجًا إليه بحسب ما يقول: ((لأنَّ بناء الكلمة لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارئ على آخر

---

[١] الممتع الكبير في التّصريف: ١/ ٤٥-٤٦.

[٢] إيجاز التعريف في علم التّصريف: ٧١.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١/ ٧.

[٤] المصدر نفسه: ١/ ٩.

حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه، وإنْ دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلّا احتراز عنه أيضًا))[1].

وإذا انتقلنا إلى السّاكنانيّ نجده لم يقدّم حدّا له، لكنه افترض نقدا لحدّ ابن الحاجب وردّ النقد ثمّ نقد الردّ وهكذا دواليك في كل مفردة في الحدّ حتى أفضى إلى شرحه، إذ قال: ((قوله: (التّصريف)، اعلم أن المباحث المتعلقة بهذا اللفظ تنقسم على قسمين:

أحدهما: ما تبحث عنه باعتبار استعماله الحقيقي، والمراد به: ما تبحث عنه باعتبار ما وُضعَ له اللفظ أوّلًا. فالبحث عنه بهذا الوجه بحث عنه بحسب اللغة؛ فلذلك قيل: التّصريف في اللغة: التغيير.

والآخر: ما تبحث عنه باعتبار استعماله الطارئ، والمراد به: ما بُحث عنه باعتبار ما طرأ له في الاستعمال. فالبحث عنه بهذا الاعتبار بحث عنه بحسب الاصطلاح؛ فحينئذٍ معناه فيه تَمَيُّزُ مفهومهِ عن غيره باعتبار خصوصيته فيه؛ إذ هو عَلَمٌ لِعِلْمٍ خاصّ كالنَّحو، والفقه وغيرهما؛ فالمقصود من الأعلام تَمَيُّزُ المفهومات بعضها عن بعض، لا غير؛ فلا يكون له مدلول سوى ذلك، إلا أنَّه عرَّفَ مدلوله الاصطلاحي؛ إذ التعريف باعتباره، لا بمجرد اللفظ. فإذا عرفت هذا فنقول: "التّصريف"...))[2].

نرى أنَّ السّاكنانيّ قد فصّل بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لمفردة التّصريف ليبعد اللبس ويوضح للمتعلمين المعنى المراد دراسته من التّصريف. ووضّح لفظة (عِلْم) إذ قال: ((قوله: "عِلْم" يشمل المحدود، وغيره))[3]. وقد فصّل القول في شرح لفظة (أصول) إذ قال: ((قوله: (بأصول) يخرج العلم بأصل واحد كقولك: إنَّ اجتماع المثلين مع سكون الأوّل موجب للإدغام؛ فإنَّه لا يسمى تصريفًا، ولا يقال لصاحبه صرفي – أيضًا–إلا إذا اتسع. وهو جمع أصل، والمراد به: القاعدة الكلية المنطبقة على جميع الجزئيات المتحدة بالنوع.

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١/ ١٠.

[2] الكافية في شرح الشافية (السّاكنانيّ): ٨.

[3] المصدر نفسه: ٩.

فإن قلت: يقتضي سوق الكلام أن يكون العلم بثلاثة أصول منها تصريفًا؛ لاندراجها تحته؛ ولأنَّ المثبت في سياق الإثبات لا يفيد الإشاعة والعموم.

قلت: آلة العموم في صفتها قرينة الإشاعة والعموم فيه؛ فلزم أن يكون هو العلم بجميع الأصول المتعلقة به.

وقوله: (أبنية الكلم): احتراز عن الفقه، والطب، وغيرهما. وقوله: (التي ليست بإعراب): احتراز عن النَّحو؛ إذ هو معرفة الأحوال الإعرابية، لا غير. فإنَّ قلت المراد بالكلم: المفردات المستعملة؛ فكأنّه **قال:** تعرف به أحوال أبنية المفردات؛ فخرج النَّحو بالمفردات؛ لأنَّه علم تعرف به أحوال أبنية المركبات. أو **تقول:** إن الأبنية لما كانت جمعا مضافا إلى الجمع المعرف باللام تفيد العموم؛ فكأنّه قالك تعرف به أحوال متعلقة بجميع الأبنية؛ فخرج النَّحو بالضرورة؛ إذ مُتَعَلْقُهُ البعض، وهو ظاهر. أو **تقول:** عُلِمَ من إضافة الأبنية إلى الكلم أن أحدهما غير الآخر؛ لاستحالة إضافة الشيء إلى نفسه، والصَّرف باحث عن الأوّل، والنَّحو عن الثاني بالاتفاق؛ فحينئذٍ لا حاجة إلى زيادة قوله: " التي ليست بإعراب" إذ هو لغو كما عرفت.

قلت: الجواب عن **الأوّل:** أنَّ الكلم جمع يطلق على المفردات والمركبات؛ فكأنَّه قال: تعرف بها أحوال أبنية المفردات، والمركبات غير الإعرابية؛ لثبوت الإدغام في الكلمتين، والتقاء الساكنتين فيهما؛ فإن المنظور إليهما راجع إليهما، وإلا فلا وجه لهما. يعرفه العاقل... وعن **الثاني:** أنَّ جميع الأبنية يشمل الجزء الأخير –أيضا–فيكون باحثًا عن أحواله أيضا. وعن **الثالث:** أن النَّحو هو الباحث أيضا عن أحوال الأبنية؛ لأنَّه الباحث عن الإعراب والبناء اللاحقين للجزء الأخير))[1]، يلحظ من العرض عقلية السّاكنانيّ التحليلية في تفصيل الحدّ؛ إذ إنّه عرض لانتقادات مفترضة ثمَّ ردّها معلّلا لابن الحاجب اختياره لألفاظه.

أمَّا الفسائيّ فلم يذكر تعريفا له بل وضّح المقصود بقوله (عِلْم بأصول) إذ قال: ((قوانين كلِّيَّة وضوابط منطبقة على الجزئيات، فتلك القوانين هي التّصريف، وقد يطلق

[1] الكافية في شرح الشافية: ١٠،١١

اسم العِلْمِ على العِلْمِ بالمسائل لا عليها فلا حاجة إلى قولنا: أي: عِلْمُهُ، (يُعرف بها) بتلك الأصول))[١]. وهو بذلك يعترض على لفظة علم ويعدها حشوًا في حدِّ ابن الحاجب. وبيّن المقصود بـ (أحوال أبنية الكلم) إذ قال: ((هي الهيآت العارضة باعتبار كونها مصدرًا، أو ماضيًا، أو مستقبلًا، والتقاء السّاكنين، والإدغام، سواءٌ كانا في كلمة أو [٢]لا))[٣].

ب-مفهوم الموازنة:

اشْتُقَّ مفهوم الموازنة في معاجم اللغة من الفعل وزن، وازَنْتُ بين الشيئين مُوَازَنَةً ووِزاناً، وهذا يُوازِنُ هذا إذا كان على زِنَتِه أَو كان مُحاذِيَهُ. ووازَنَه عادله وقابله. وهو وَزْنَهُ وزِنَتَهُ ووِزانَهُ وبوِزانه أَي قُبَالَتَه[٤].

ويقصد به تقييم الشيء وتبيان قدره، وقيل أنّها تعني مقارنة المعاني بالمعاني ليعرف الراجح في النظم من المرجوح[٥]، وقد استعمل هذا اللّفظ في الأدب العربي القديم ليكون مصطلحًا نقديًا يشير إلى مقارنة نقديّة بين أدبين أو فكرتين أو أثرين أو مدرستين أو شخصيتين في مبحث طويل أو فصل من مبحث موازنة بين شاعرين أو عالمين[٦] يلتقي كل منهما في العرق الاجتماعي واللّون اللُّغويّ.

وظهرت الحاجة إلى الموازنة في مجالات اللغة للحكم على آراء العلماء في القضايا النَّحوية والصَّرفية فيما يختلفون فيه ويكون ذلك بالرجوع إلى الدليل السماعي أو القياسي أو غيره من أدلّة الصناعة بما يعضّد رأيًا على آخر، ومن ذلك كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنصاريّ، فضلًا على جملة من الكتب اللغوية التي ضُمِّنت موازنات في القضايا النَّحوية، مثل المسألة الزنبورية

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية:١٢١

[٢] الصواب (أم) بدلا من (أو).

[٣] المصدر نفسه: ١٢٢

[٤] ينظر: لسان العرب: (وازن).

[٥] ينظر: نظرات تحليلية: بحث في مجلة الفتح العدد: ٢٣، ٢٧٤.

[٦] معجم المعاني الجامع: (وازن).

التي وقعت مناظرة بين الكسائيّ وسيبويه فقال سيبويه: فإذا هو هي، وقال الكسائي فإذا هو إيّاها. ووجه الكلام ما قاله سيبويه. قال تعالى: (فإذا هي حيّة)، (فإذا هي بيضاء)[١]، فكانت الحاجة ملحّة لترسيخ أثر الدراسات الموازنة في الدرس اللغويّ، لإظهار جهد العلماء ومقابلة آرائهم في القضايا اللُّغويّة وصفًا وتحليلًا.

ثانيًا –التعريف بالشّارحين:

أ– **السّاكنانيّ:** محمود بن محمّد بن عليّ بن محمود الأرّانيّ السّاكنانيّ، عالم بالنَّحو، والصَّرف من أهل أرّان، يفصل بينها وبين أذربيجان نهر الرَّسّ، له شرح الشّافية لابن الحاجب في الصَّرف، انتهى من تبييضه سنة ٧٣٤هـ، وشرح الكافية لابن الحاجب –أيضًا–في النَّحو. [٢]

ونقل عمر كحالة عن الزركلي في كتابه معجم المؤلفين فقال:

((محمود الأرّانيّ: محمود بن محمد بن علي بن محمود الأرّانيّ السّاكنانيّ، نحويّ صرفيّ من أهل أرّان، من آثاره: شرح الشّافية لابن الحاجب في الصَّرف، وشرح الكافية لابن الحاجب في النَّحو))[٣].

والواقع أنَّ هذه الأسطر هي كلُّ ما استطعت الوصول إليه عن الأرّانيّ، وحياته.

وقد عدّه حاجي خليفة [٤] من شرّاح الكافية؛ فلم يزد على أن ذكر اسمه كاملًا.

والمؤلّف نفسه ذكر اسمه كاملًا في ختام مسوَّدته التي كتبها بخطِّ يده.

أمّا البلد الذي ينسب إليه –وهو أرّان–فقد قال عنه ياقوت: ((اسم أعجميّ لولاية واسعة، وبلاد كثيرة منها: جنزة... وبرذعة، وشمكور، وبيلقان، وبين أذربيجان وأرّان نهر يقال له الرّس كل ما جاوره من ناحية المغرب، والشّمال فهو من أرّان، وما كان من جهة المشرق فهو من أذربيجان...وينسب إلى هذه الناحية الفقيه عبد الخالق بن

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٢/٢، مغني اللبيب: ٩٣/١.

[٢] ينظر: معجم المؤلفين: ١٢٨/٣.

[٣] معجم المؤلفين: ١٢٢/٣–١٩٨.

[٤] ينظر: كشف الظنون: ١٣٧٥/٢.

أبي المعالي بن محمد الأرّانيّ الشّافعيّ، قدم الموصل وتفقّه على أبي حام بن يونس))[١].

وللسّاكنانيّ مؤلفات متعدّدة منها:[٢]

١-شرح كافية ابن الحاجب في النَّحو.

٢-الكافية في شرح الشافية.

٣-كتاب الزبدة.

٤-شرح الزبدة.

٥-كتاب النهاية.

٦-كتاب التعريف.

توفي السّاكنانيّ عام ٧٣٤ هـ.

ب- **العلامة الفسائيّ:** هو الميرزا كمال الدين محمد الفسائيّ القنويّ، الشيرازيّ الأصفهانيّ الفارسيّ الشّهير ب (الميرزا كمالا)، لم يُعرف شيءٌ عن حياته ونسبه سوى ما ذكرنا، وتذكر المصادر أنَّه كان صهرًا للعلّامة المجلسيّ الاوّل وحسب، ويبدو أنَّه لم يُعقب.[٣]

ونسبته التي اشتهر بها الفسائيّ، والفَسَويُّ، والميرزا كمالا (كمال الدين، معين الدين)، القنويُّ. وجاء في معجم البلدان: (فَسَا: بالفتح والقصر، كلمة عجمية، وعندهم بَسَا بالباء، وكذا يتلفظون بها، وأصلها في كلامهم: الشَّمال من الرياح، مدينة بفارس[٤]

---

[١] معجم البلدان: ١٣٦/١، وينظر: معجم ما استعجم: ١٣٤/١، والمشترك وضعًا والمفترق صقعًا ١٩، آثار البلاد وأخبار العباد: ٤٩٣.

[٢] الكافية في شرح الشافية(الساكناني): ٣٦، ٣٧، ٣٨.

[٣] ينظر: الذريعة: ١٤/ ٣٠، ١٢، معجم المؤلفين، عمر كحالة ٢٢٦/١١، موسوعة طبقات الفقهاء: ٣١٧/١٢، بحار الأنوار: ١٣٨/١٠٢-١٣٩.

[٤] معجم البلدان: ٢٦١/٤، وينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحميري: ٤٤٢/١.

ومن آثاره رحمه الله أنّه خلّف جملة من المؤلفات ذُكرت جميعًا في الذّريعة[١]، وهي:

١-شرح قصيدة دعبل الخزاعي التّائيّة، مستهلها:

تَجَاوَبْنَ بِالأَرْنَانِ وَالزَّفَرَاتِ نَوَائِحُ عُجْمُ اللَّفْظِ وَالنَّطَقَاتِ[٢]

٢- شرح شواهد المُطوَّل للتفتازانيّ.

٣-شرح قصيدة الحميريّ العينية، مستهلها:

لأُمِ عَمْرٍو بِاللَوَى مَرْبِعُ طَامِسَةً أَعْلَامُهَا بَلْقَعُ[٣]

٤- بياض الكماليّ: في مباحث متفرقة، أكثرها فوائد رجاليّة تاريخيّة.

٥- العجالة في شرح الشافية.

٦-شرح الكافية: وقد سمّاه المصنّف: القيود الوافية في شرح الكافية.

٧-القيود الوافية في شرح الشافية: وهو الكتاب الذي نحن بصدده.

٨-ديوان كمالا.

اختلف في سنة وفاة العلامة الفسائيّ -على وجه التّحديد-فلم تصل أيّ معلومات عن يوم ولادته، ولا يوم وفاته، لكنّ الشيخ السُّبحانيّ ذكر في موسوعته، أنّه توفيَ في أثناء محاصرة أصفهان وذلك في سنة أربع وثلاثين ومائة وألف.[٤]

وقيل أنَّ تاريخ وفاته سنة ١١٤١[٥].

---

[١] ينظر: الذريعة: ١٤/ ٣٠، ١٢

[٢] البيت من البحر الطويل، ينظر: ديوان دعبل الخزاعي:١٢٤.

[٣] البيت من البحر السريع، ينظر: ديوان الحميري: ٢٦٤.

[٤] ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٣١٧/١٢.

[٥] فهرس المخطوطات العربية في بغداد/٣٦٨/٣.

الفَصْلُ الأَوَّل

أدلّةُ الصِّنَاعَةِ عِنْدَ الشَّارِحَيْنِ

المبحث الأوّل: السَّماع

المبحث الثَّاني: القياس

المبحث الثّالث: الإجماع

المبحث الرَّابع: العلّة الصَّرفيّة

توطئة:

لقد اعتمد اللغويون على أدلّة أقاموا عليها صرح دراساتهم، فكان السماع والقياس والإجماع عماد هذه الأدلّة إذ عليها التعويل في اثبات الأحكام اللغوية والنحوية وظواهرها واستدلالاتها وإبانة الأصول اللغوية والنحوية والصرفية للمفردات والتراكيب. ومن أوائل من قال بهذه الأدلّة هو الأنباري في كتابه أسرار العربية.[١]

المبحث الأوّل

(السَّماع)

يُعدُّ السماع في المرتبة الأولى من أدلة الصناعة جميعها، إذ قال الأنباريّ(ت ٥٧٧هـ): ((الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة))[٢]، فالسّماع هو ما ثبت في كلام العرب و يُوثَق بفصاحتهم وأنْ ينقل عنهم نقلًا موثوقًا، فمتى ما تهيأ ذلك للكلام المنقول كان له صحة لا تدفع ودليلٌ قاطعٌ في المسائل الخلافية [٣] ولاسيما الأخذ ((من الأعراب الفصحاء ونقل لغاتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم))[٤]، حتى بات بات الأصل الأوّل من أصول الاستدلال الذي استندت إليه معظم قواعد اللُّغة، و قُدّم على القياس[٥]، وبحسب ذلك نجد أنَّ السّماع قد اقتصر على علماء العربية الأوائل الذين عاشوا عصر التدوين فذهبوا إلى البوادي يسمعون كلام العرب الفصحاء من

---

[١] ينظر: لمع الأدلة: ٨١، وأسرار العربية:٧٩.

[٢] الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

[٣] ينظر: ابن عصفور والتّصريف: ١٠٤.

[٤] مدرسة البصرة النَّحوية نشأتها وتطورها: ٢٣٦.

[٥] ينظر: الاقتراح: ١٥-١٦.

أفواههم، وبعد أنْ استوت لديهم مادّة لغوية غزيرة استنبطوا الأحكام وقعّدوا القواعد واحتجّوا بنصوص اللُّغة عليها فهو إذًا من الحجج النقلية التي يستند إليها[١].

ومصادر السّماع[٢]:

القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب الفصحاء المتمثّل بالشّعر والنّثر.

أوّلًا-القرآن الكريم:

يُعدُّ النّصّ القرآنيّ أعلى نصوص اللُّغة العربية بلاغة وأقوى في الاحتجاج، إذْ قال الفرّاء (ت ٢٠٧هـ): ((والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشّعر))[٣]. وقال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ((وقد أجمع النّاس جميعًا أنَّ اللُّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك))[٤]. وقال ابن جنِّيِّ: ((القرآن الأكثر-بلاغة نزل، ولغته أفصح اللُّغات))[٥]، فكان وما يزال هو المصدر الرّئيس للاستشهاد بالنَّحو والصَّرف، ولَمْ يخرج الشّارحان عن هذا الأمر، وقد اختلفا في عدد الآيات القرآنيّة التي استشهدا بها، والسّبب في ذلك يرجع إلى الغرض الذي أُلّف من أجله الشّرح، وهذا الأمر يختلف بينهما، والمنهج الذي يسلك لتحقيق الغرض، فنجدهما بين مسهب ومقتضب. فقد استشهد السَّاكنانيّ بهذا الأصل، فهي عنده سبع وسبعون آية، وعند الفسائيّ ثمانٍ وتسعون آية.

ويمكن ملاحظة الأمور الآتية في استشهاد **السَّاكنانيّ** بهذا الأصل على النَّحو الآتي:

---

[١] ينظر: الرماني النَّحوي: ٢٥٨-٢٥٩.

[٢] ينظر: لمع الأدلّة: ٨١.

[٣] معاني القرآن (الفرّاء): ١/ ١٤.

[٤] المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها: ١/ ٢١٣.

[٥] سر صناعة الإعراب: ١/٣٢٠، والمحتسب: ١/٢٧٢.

أ-طريقة الاستشهاد:

١-الاستشهاد بأكثر من آية على مسألة صرفيّة واحدة:

ومن ذلك استشهاد السَّاكنانيّ في باب (الابتداء) إذ قال: ((أو تقول في تقريره: إنَّ القول بزيادة الهمزة الموصولة فيما كان أوّله ساكنًا باطل لثبوت السكون، مع أنَّ المزيد للتوصّل بالنّطق إلى السّاكن غيرها كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [سورة البقرة: ٢١٦]، ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾/ [سورة البقرة: آية ٧٤]، ﴿ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾/ [سورة الحج: آية٥٨]، ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾/ [سورة العنكبوت: ٦٤][١]..)) [٢]، يُفهم ممّا سبق أنَّ سكون أوائلها عارض فصيح وأنَّ التوصّل للنطق بالسّاكن في بداية الكلمة غير مقتصر على زيادة الهمزة الموصولة والدليل على ذلك أنّه وقع بعد (واو، وفاء، ولام)، في (وَهُوَ)، و(فَهِيَ)، و(لَهُوَ) وهذا يعني عدم الابتداء بالسّاكن.

٢-إتْباع الآية القرآنية بالشّاهد الشّعريّ:

قال السَّاكنانيّ في باب (التقاء السّاكنين): ((ذهب ابن جِنِّيّ، وجماعة من النَّحويين إلى جواز الضَّمِّ، والفتح، والكسر في نحو قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوا الضَّلَالَةَ﴾/[سورة البقرة: آية ١٦]، وإنّي أظنُّ أنّ الفتح في نحوه من قراءة شاذّة)).[٣]

---

[١] على قراءة من قرأها بتسكين الهاء في هذه النصوص القرآنية وهم أبو جعفر، ونافع، وأبو عمرو، والكسائيّ في جميع القرآن، وقرأها الباقون من القرّاء العشرة بالضم في جميع القرآن في (لهو)و (فهو). ينظر: المبسوط ١٢٨، والتذكرة ٣١١/٢، والتبصرة في القراءات السبع ٤١٩، والنشر في القراءات العشر ٢٠٩/٢.

[٢] الكافية في شرح الشافية للسّاكنانيّ: ٥٠٨.

[٣] الكافية في شرح الشافية للساكناني:٤٨٤، وينظر: كتاب سيبويه:١٥٥/٣، والتكملة: ١٢، شرح شرح المفصل:١٢٧/٩،١٢٥،١٢٤، وشرح الرضيّ:٢٤٣/٢.

وفي قراءات الآية القرآنيّة شاهدٌ على ما ذهب إليه ابن جنّي، وجماعة من النَّحويين، ولو كان السّاكن الأوّل واو ضمير الجمع فيجوز فيه الحركات الثّلاث، ولو لم يكن واو ضمير لجاز الكسر فقط على الأفصح ومنه قال: ((أي: اختير الضَّمُّ في واو الضّمير بخلاف الواو في نحو: (لو)، و(أو) في مثل قوله: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [سورة التوبة: آية ٤٢]، أو استعطف فإنّه على الأصل على الأفصح))[١].

وفي الباب نفسه وفي معرض شرح قول ابن الحاجب: "بخلاف رُدِّ القوم"، قال: ((أي يجوز في الوجوه كما تقدّم، بخلاف ردِّ القوم فإنّه لا يجوز فيه إلّا الكسر –على الأكثر–ولا يجوز فيه الضَّمُّ، والفتح. هذا هو ظاهر لفظه لكن التّحقيق أن يقال: إنّ المختار فيما تقدّم هو الوجوه المذكورة بخلاف ردِّ القوم فإنّ المختار –حينئذٍ–هو الكسر، لا غير.

والأوّل باطل لثبوتِ الفتح في لغة بني أسد كقول الشّاعر:

دُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

وأجيز الضَّمُّ –أيضًا–في بعض اللُّغات الفصيحة.))[٢].

والشّاهد في كلمة (دُمَّ) حيث ذكروا أنّها جاءت بالفتح، كما جاءت كلمة أخرى لجرير –أيضا–وهي: [٣]

فغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

---

[١] الكافية في شرح الشافية للسّاكنانيّ: ٤٨٤.

[٢] الكافية في شرح الشافية للسّاكنانيّ: ٤٨٥. والبيت لجرير من البحر الكامل ورواية الديوان: (الأقوام) بدلا من (الأيّام):٥٥١، وينظر البيت في المقتضب:١/١٨٥، والكامل:١/٣٤٠، وشرح المفصّل:٣/١٢٦، ١٣٣، ٤/٣٦، ٦٧، ٩/١٢٨، ١٢٩، وشرح الشافية للجاربردي:١٦١، والتّصريح:١٢٨، والأشموني:١/١٣٩، وشرح شواهد شرح الشافية:١٦٧، والخزانة:٢/٤٦٧.

[٣] البيت من البحر الوافر، وينظر: المقتضب: ١/١٨٥.

ويرى البحث أنّ السَّاكنانيّ جاء بالآية القرآنية وتوسّع في ذكر القاعدة اللُّغوية ثمَّ استعان بالشّواهد الشّعريّة بما يحتاجه مدار بحثه.

٣- تكرار الشّاهد القرآنيّ:

ومثال ذلك قول السَّاكنانيّ في باب (تخفيف الهمزة) إذ قال: ((وقد صحَّ التّسهيل: يريد: أن ما تقدم من القول بوجوب قلب الثانية ياءً أو واوًا عند كسرة إحداهما، وعدمها باطل؛ لأنّه قد صحّ عن القُرّاء في نحو:﴿أَئِمَّةً﴾أمور ثلاثة:

الأوّل: التّحقيق.

والثّاني: التّسهيل على الوجهين من المشهور، وغيره.

الثالث: الإبدال كما تقدّم؛ فبطل القول بوجوب الإبدال حينئذٍ.

فيه نظر؛ لاحتماله من الشَّواذ عند النُّحاة؛ فلا يرد نقضًا عليهم؛ وقد تقع الشَّواذ بحسب القياس في القرآن المجيد كقوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [سورة المجادلة: ١٩].))[١]

وتكرّر عند الشّارح الشّاهد القرآنيّ نفسه في باب (الإدغام) إذ قال: ((وقد جاء إدغام حروف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فيما يقاربها في بعض القراءات... إلّا الشاذ الذي هو بخلاف القياس، والاستعمال كتحلية الفعل بالألف واللّام فإنّه لا يقع فيهما.

بخلاف ما يكون شاذًّا بحسب القياس وحده كـ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [سورة المجادلة: ١٩]))[٢].

ويرى البحث أنّ سبب تكرار الشارح للشاهد القرآني لكونه أدلّ مثال على ما هو فصيح؛ لكنّه شاذّ بحسب القياس.

---

[١] الكافية في شرح الشافية: ٧٤٦.

[٢] المصدر نفسه: ٩٣٠-٩٣١.

٤ –قد يورد الشّارح الشّاهد القرآنيّ مكتفيًا بذكر موضع الشّاهد منه فقط:

ومنه قول السَّاكنانيّ في باب (التقاء الساكنين) في وجوب التقاء الساكنين في المدغم: ((كقولك: خُوَيصةٌ–في تصغير خاصّة–، و"الضالّين"، وتُمُودَّ الثوبُ – في مجهول تماددنا–، وإنَّما وجب ذلك إذ المدغم واجب السكون، ومن المعلوم تحقق مثله قبله؛ فلزم الحكم بالوجوب.))[١]

يرى البحث أنَّ الشّارح قد ذكر كلمة ﴿الضَّآلِّين﴾ [سورة الفاتحة آية ٧]، مجتزءًا إيَّاها من الآية لكفايتها في موضع الشّاهد.

ب– الغاية من إيراد الشّاهد القرآنيّ:

١ –إيراد الشّاهد القرآني لتقرير المسألة:

ومن ذلك قول السَّاكنانيّ في باب (الوقف) إذ قال: ((ذهب سيبويه إلى حذف التّنوين، والإسكان لاستمرار حكم الوصل في الوقف؛ لأنَّ موجب الحذف باقٍ على حاله، وهو أكثر استعمالا، وعليه قراءة جماعة من القرّاء في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [سورة الرعد: آية ٧]، ﴿مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [سورة الرعد: ٣٧]، ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ﴾ [سورة النحل: آية ٩٦]))[٢].

ويرى البحث أنَّ الشّارح أورد الشّاهد القرآنيّ تقريرًا للمسألة لأنَّ بعض النَّحويين حكوا بلغاتٍ تحذف التنوين ويعاد المحذوف لعدم موجبة الحذف في اللفظ فيقولون: جاء قاضي، ومنهم يونس وأبو الخطاب.[٣]

---

[١] الكافية في شرح الشافية للساكناني:٤٦٢.

[٢] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٥٤٨، وينظر: كتاب سيبويه: ٤/٢٢١.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/١٨٣.

٢-توثيق ما خالف من الشّاذّ:

قال السّاكنانيّ في باب (إدغام المثلين) في كلمتين: ((أن نحو﴿مَكَّنَنِي﴾ [سورة الكهف: الآية: ٩٥]، ما عطف عليه[١] ممّا فيه المثلان متحركين، ولا إلحاق، ولا لبس ومع ذلك لا تدغم وجوبًا[٢]؛ فبطل ما ذكرتم.

أجيب بأنّ اجتماع المثلين في هذه الكلمات من باب الكلمتين؛ لأنّ نون الوقاية والضمير المجرور، المنصوب كلمات بالاتّفاق متصلة بما يوافقه آخِرًا))[٣]. والجدير أن نذكر أنَّ المثلين المتحرّكين إذا اجتمعا في كلمة واحدة وجب إدغامهما اتفاقًا[٤]، ولم تدغم النون في ﴿مَكَّنَنِي﴾ [سورة الكهف: الآية ٩٥]، ولا ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٠٠]، فوثّقها الشّارح بأنّه يجوز أنْ لا تدغم بلحاظ أنّها من باب الكلمتين ويجوز إدغامها وعدم إدغامها.

ويمكن ملاحظة الأمور ذاتها في استشهاد **الفسائيّ** بهذا الأصل على النَّحو نفسه.

أ-طريقة الاستشهاد:

١-الاستشهاد بأكثر من آية في مسألة واحدة:

---

[١] أي: في المتن وهي قوله تعالى: " مَنَاسِكَكُم" [سورة البقرة/٢٠٠]، و "مَا سَلَكَكُم" [سورة المدثّر ٤٢]، وينظر: المتن ٨٨٥.

[٢] أي: يجوز إدغامها؛ قد قرأ بها السبعة عدا ابن كثير في قوله تعالى: "مكنني" وقرأ أبو عمرو في الآيتين الأخريين. وينظر: التيسير:٢٠، والسبعة:١٢١، ٤٠٠، ٥١٦، والتذكرة:٩٦.

[٣] الكافية في شرح الشافية (السّاكنانيّ): ٨٩٠.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه:٤/٤١٧، والمقتضب: ١/١٩٨، ١٩٩، والأصول: ٣/٤٠٥، وابن يعيش: ١٠/١٢٢، والممتع: ٢/٦٣٤، وشرح الكافية الشافية: ٤/٢١٧٦.

استشهد الفسائيّ في باب (المنسوب) في مجيء (فاعل بمعنى ذي) كتامر، ولابن، ودارع، ونابل بثلاث آيات في الموضع نفسه، إذ قال: ((وقد يجيء اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي بمعنى ذي كذا نحو ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ [سورة المزمّل: آية ١٨]. دون منفطرة أي: ذات انفطار، و﴿بَقَرَةٌ فَارِضٌ﴾ [سورة البقرة: آية ٦٨]، ومنه ﴿عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾ [سورة الحاقّة: آية ٢١]، أي ذات رضىً، فالتاء للمبالغة)).[١]

٢-إتباع الآية القرآنية بالشّاهد الشّعريّ:

استشهد الفسائيّ بالشّاهد الشعري إتباعا للآية القرآنية في باب (الوقف) إذ قال: ((وإثبات الواو والياء الساكنتين في الفعل الناقص كـ (يدعو، ويرمي) لا الألف كـ(يرضى). وحذفهما في الفواصل والقوافي في مقاطع الآيات وأواخر الأبيات (فصيحٌ) أمّا الإثبات؛ لئلّا يلتبس بالمجزوم وأمّا الحذف فلمراعاة التجانس، نحو : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [سورة الفجر: الآية٤]، وفي غيرها تعين الإثبات إلّا مخالفا للقياس، نحو: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ [سورة الكهف: الآية ٦٤]، ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [سورة هود: الآية ١٠٥]، (وحذفهما فيهما) أي: الواو و الياء في الفواصل والقوافي في نحو: لم يغزوا، ولم ترمي) أي الجمع المذكّر والواحدة المخاطبة (وصنعوا قليلٌ)؛ لئلا يلزم الالتباس، وفي غيرها لا يجوز ونسب إلى سيبويه:

لا يُبْعِدُ اللهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمُ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ مَا صَنَعْ))[٢]

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٢١.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٧٣، ٢٧٤، والبيت الشعري البحر البسيط، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢١١-٢١٣.

وموضع الشّاهد هنا (صنعْ) ويريد ما صنعوا، فمن أجل أن يوضح الفسائيّ الحذف لأجل مراعاة الفاصلة في القرآن الكريم، أتبع الآية بشاهد شعري فيه حذف لأجل القافية.

٣-تكرار الشّاهد القرآني:

ومن ذلك تكرار الفسائيّ للآية القرآنية في باب (الإدغام) وما أورده من قراءة أبي عمرو، إذ قال: ((وجاء إدغام التاء في الجيم في﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [سورة الحج: الآية ٣٦]، والجميع نادر)).[١]

وكرّر ذكر الآية مرّة أخرى في باب (الإدغام) نفسه، لكن على نحو معكوس، فمدار البحث عن إدغام الشين في التاء وبما أن الجيم تشترك مع الشين في المخرج لذا هي تدغم في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ* تَعْرُجُ﴾ [سورة المعارج: الآية ٣-٤]، وبالعكس في قوله تعالى: ﴿" وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [سورة الحج: الآية ٣٦]))[٢].

٤-قد يورد الشّارحُ الشّاهدَ القرآنيَّ مكتفيًا بذكر موضع الشّاهد منه فقط:

استشهد الفسائيّ في مثل هذا في باب (الإمالة) إذ قال: ((والفواصل منها نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾ [سورة الضحى: الآية ١]، فإنَّ ألفه تمال لا بسبب فيه بل لرعاية الإمالة في سجى وقلى (الإمالة) منها (نحو: رأيتُ عمادا) فإنّ الألف بعد الدال تمال وقفا؛ لإمالة الألف قبلها))[٣].

كما يذكر في الباب نفسه قائلا: ((إمالة ما قبل الهاء مطلقا سواء كان من حروف الاستعلاء أم لا وإن كانت للسّكت نحو: ﴿كِتَابِيَهْ﴾ [سورة الحاقّة: الآية ٢٥]، ﴿مَالِيَهْ﴾

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٩٧.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٤.

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣١٥.

[سورة الحاقّة: الآية ٢٨]، إلّا إذا كان ألفًا كالصلوة، وذهب طائفة إلى إمالة ما قبل الهاء إلّا أن يكون أحد السبعة والألف، والعين، والحاء))[١]. ويرى البحث أن الفسائيّ يعمد إلى ذكر موضع الشّاهد فقط، طلبا للاختصار، فضلًا على وضوح الشّاهد القرآني.

ب-الغاية من إيراد الشّاهد القرآني:

١-إيراد الشّاهد القرآني لتقرير المسألة:

ذكر الفسائيّ في باب التقاء الساكنين إذ قال: ((والأصل في الساكن الذي نقصد، حركته (الكسر)؛ لأن النفس تلتجئ بالكسرة إذا نطقت بالساكن حين خلّيت وعادتها؛ لأن الجزم أي: السكون في الأفعال بمنزلة الجرِّ في الأسماء (فإن خولف) بأن انضمَّ أو انفتح (فلعارض كوجوب الضمِّ في ميم الجمع، ومذ) نحو: ﴿هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٢] [سورة الأنفال: الآية ٤]، أو لإتباع الميم أو لحمله على الغايات المبنيّة على الضمِّ هذا إذا لم يكن قبل الميم هاءٌ قبلها ياء، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٤٦]، أو قبله كسرة، نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[٣][سورة البقرة: الآية ١٦٦]، فإنّ الميم مكسورة عند البعض اتباعا.))[٤]. ويرى البحث أنّ ظاهرة الكسر عند التقاء الساكنين ظاهرة

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣١٧. و﴿كِتَابِيَهْ﴾ هذه قراءة الكسائي وبقراءته قرأ أبو مزاحم الخاقاني والعلة في ذلك شبهها بهاء التأنيث في الوقف والخط وأجاز هذه ثعلب وابن الأنباري وردّه الأزهري في شرح التوضيح وابن هشام. ينظر: أوضح المسالك:٣٠٢/٣، وشرح التصريح ٣٥٢/٢، ومعجم القراءات: ٦٣/١٠.

[٢] وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: النشر: ٢٧٤/٢، ومجمع البيان: ٢٨/١، وشرح الرضي: ٢٤١/٢.

[٣] وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب واليزديّ والحسن. ينظر: شرح الرضي:٢٤١/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٤/١، وإتحاف الفضلاء البشر: ١٢٤، والنشر في القراءات العشر: ٢٧٤/١.

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٥٤.

صوتيّة بالقوة ولا تحتاج إلى شاهد قرآني بالفعل للدلالة عليها، ولكنّه أورد بعض الشّواهد التي قد يتوهّم المتعلّم في كسرها وهي واجبة الضّمِّ مثل ميم الجمع.

٢ –توثيق ما خالف من الشّاذِّ وغيره:

قال الفسائيّ في باب (إدغام المثلين) في كلمتين: ((ونحو ﴿مَكَّنَنِي﴾[١] [سورة الكهف: ٩٥]، ويمكنّني، و﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٠٠]. و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [سورة المدّثّر: الآية ٤٢]، من باب كلمتين كـ (طَبَعَ عَلَى) فلا يجب الإدغام بل يجوز؛ فإنَّ نون الوقاية والضمير المجرور والمنصوب المتصلين كلمة أخرى حقيقية))[٢].

يرى البحث بأنَّ السّاكنانيّ قد استشهد بأكثر من آية من باب الاستئناس، لأنّ آية واحدة تكفيه الاحتجاج بها وإن كانت على قراءة سبعية غير قراءة عاصم، أمّا الفسائيّ فقد استشهد بأكثر من آية من باب توكيد الحجة وتقويتها في ذهن المتعلم لكون هذه المسألة اللُّغوية –عدم إدغام المثلين المتحرّكين في الكلمة الواحدة –تُعدّ من الغريب استعمالها في اللُّغة.

وأتبع **السّاكنانيّ** الآية القرآنية بالبيت الشّعريّ لأنَّ هذه القراءة التي أوردها نادرة ولا مثال آخر لها، ومع حجيّتها إلّا أنَّه أراد تقوية حجّته عن طريق أشعار العرب، فهذه المسألة كثيرة الورود في شعر العرب فضلّا عن أنَّها على لغة بني أسد، أمّا **الفسائيّ** وبحسب ما يراه البحث فقد أوفى المسألة حقّها في الشّرح والاستشهاد وما إيراده للشّاهد الشّعريّ إلا استئناسا به.

أمّا في تكرار الشّاهد القرآني: فقد أورد السّاكنانيّ الآيات الكريمة مرّتين؛ ذلك لتثبيت المسألة في الأذهان عن طريق المثال القرآنيّ الذي يسهل حفظه من قبل

---

[١]. ومن قرأها على الفك ابن كثير وحُميد ومجاهد. ينظر: معاني القرآن للفراء:١٥٩/٢، وإعراب القرآن:٢٩٤/٢، ومعاني القراءات:٢٧٦، والحجة في القراءات:٢٣٢، والبحر المحيط:١٦٤/٦، والنشر في القراءات العشر:٣١٥/٢.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية:٣٨٣.

المتعلّمين، أمّا الفسائيّ فقد كرّر الشّاهد القرآنيّ وعلى قراءة أبي عمرو بن العلاء لفرادته وندرته في القراءات القرآنية.

ويرى البحث أن سبب إيراد السّاكنانيّ للشاهد القرآني غير تامٍّ؛ وذلك لحاجته لموضع الشّاهد فقط، أي هو يرغب في الاختصار، فلا حاجة عنده هنا لذكر الآية كاملة، إن كان جزؤها يغني الفهم. لكنّ الفسائيّ بإيراده نصّين قرآنيين مجتزأين من القرآن لشهرتهما، وحفظهما عند القارئ ولعلّه يريد بذلك تنشيط ذاكرة القارئ لإكمال قراءتهما في لسانه.

ثانيًا–القراءات القرآنيّة:

تُعدُّ القراءة القرآنية واحدة من أهمِّ مصادر دراسة اللُّغة العربيّة بفروعها المختلفة، وهي إحدى الركائز التي يستند إليها النَّحو العربيّ، إذْ كان الاهتمام بها ناتجًا من الاهتمام بالقرآن الكريم ((فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمّد للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما))[١].

وقال ابن جِنِّيّ (ت٣٩٢هـ): ((القرآن قد جاء بلغات مختلفة وإنْ كانت كلها فصيحة))[٢]، ويرى ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) أنَّ كلَّ قراءة من قراءات الأئمة السّبعة لها مذهب في العربيّة بل لها وجه من القياس لا يدفع إذ قال: ((إنَّي تدبّرت قراءة الأئمّة السّبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحّة النّقل وإتقان الحفظ، والمأمونين على تأدية الرّواية واللّفظ، فرأيت كلًّا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد عن حرفه مذهبًا من مذاهب العربيّة لا يدفع، وقصد من القياس وجهًا لا يمنع فوافق باللّفظ والحكاية طريقة النّقل والرّواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار))[٣]،

---

[١] الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٧٣، وينظر: البرهان: لبدر الدين الزركشي: ٣١٨، لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني: ١/ ١٧١، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي: ١/ ٦٨.

[٢] المنصف: ١٧/٢.

[٣] الحجة في القراءات السبعة: ٦١.

وقال أبو شامة (ت٦٦٥هـ) نقلًا عن بعض شيوخه: ((أنَّه نزل أولًا بلسان قريش، ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أنْ تقرأه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب))[١].

وقد وضع العلماء شروطًا للقراءة الصحيحة سواءٌ أكانت سبعية أم عشرية أم منسوبة إلى غيرهم أم شاذّة، إذْ قال ابن الجزريّ(ت٨٣٣هـ): ((كل قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا وصحَّ سندها فهي القراءة الصّحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلُّ إنكارها بل هي من الأحرف السّبعة التي نزل بها القرآن ووجب على النّاس قبولها، سواء كانت عن الأئمّة السّبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين؛ ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة، أُطلقَ عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السّبعة أم عمّن هو أكبر منهم))[٢]. وقال الدّمياطيّ البنّاء (ت١١١٧هـ) عن علم القراءة بقوله: ((علم يعلم منه اتّفاق النّاقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتّحريك والتّسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النّطق والإبدال وغيره، من حيث السّماع))[٣]، والنّاظر في كلام الدّمياطيّ يجد أنَّه اشترط في القراءة النّقل والسّماع؛ لأنَّ القراءة سنّة متّبعة.

وقد اختلف الشّارحان في الاستشهاد بهذا الأصل إذ استشهد السَّاكنانيّ بثمانِي قراءات فقط، واستشهد الفسائيّ بإحدى وثلاثين قراءة.

ويمكن تقسيم القراءات التي أوردها الشّارحان على النَّحو الآتي:

١-قراءات القرّاء السّبعة:

---

[١] لطائف الإشارات لفنون القراءات: ١/ ٣٥.

[٢] النشر في القراءات العشر: ٩/١.

[٣] إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: ٦٧/١.

استشهد السَّاكنانيّ بقراءة خمسة من القرّاء السّبعة، أمَّا الفسائيّ فقد استشهد بقراءة القرّاء السّبعة كلِّهم، وهم:

أ) عبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ):

احتجّ بقراءته السَّاكنانيّ في باب (التقاء الساكنين) إذ قال: ((أي: فإن خولف الأصل المذكور فلعارض كجواز الضمة إذا كان بعد الثاني منهما ضمّة أصليّة في كلمة نحوُ: ﴿قَالَتُ اخْرُجْ﴾ [سورة يوسف: الآية ٣١]، للإتباع، أو لئلّا يلزم النقل من الكسر إلى الضَّم.))[١].

واستشهد الفسائيّ في باب (الوقف) إذ قال: ((من أجل زيادة الألف آخر أنَا وقْفًا (وُقِفَ على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ﴾ [سورة الكهف: الآية: ٣٨]، بالألف)؛ لأنَّه في الأصل (لكنْ أَنَا) وهو ضمير الشَّأن وأثبت ابن عامر الألف فيه وصلًا أيضًا إيذانًا في أوَّلِ الأمر بأَنَّ أصله (لكنْ أَنَا) بالتَّخفيف))[٢].

ب) أبو عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ):

استشهد السَّاكنانيّ في باب (الابتداء) إذْ قال: ((إنَّ القول بزيادة الهمزة الموصولة فيما كان أوّله ساكنًا باطل لثبوت السكون، مع إن المزيد للتوصّل بالنطق إلى الساكن غيرها كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية:٢١٦]، ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [سورة البقرة: الآية:٧٤]، ﴿ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سورة الحج: الآية:٥٨]، ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾[٣] [سورة العنكبوت: الآية:٦٤]، أجيب بأنَّ سكون أوائلها عارض فصيح لدخول

---

[١] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٤٨٠.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٧٠.

[٣] وقد قرأ أبو جعفر، ونافع، وأبو بكر، وأبو عمرو، والكسائي هذه الآيات وما شاكلها بسكون الهاء في جميع القرآن، وقرأ الباقون من العشرة (لهُو) و (وهُو) بالضَّمِّ في جميع القرآن، ينظر:=

الواو، والفاء؛ لأنّها لمّا خُلّيت بهما شُبِّهت بالكتف، والعضد في جواز الردِّ[1]؛ لأنَّ الحرف إذا اتّصل بغيره يُعدُّ جزءًا منه؛ فأُجريَ عليه أحكام المفردات))[2].

واحتجَّ بقراءته الفسائيّ في باب (إدغام حروف الحلق) إذ قال: ((والعين في الحاء؛ لقربهما مخرجا كارفع حاتمنا، قال سيبويه[3] الإدغام والإظهار كلاهما حسن، والحاء في الهاء، والعين بقلبهما حاءين لما علمت، ولا تدغم فيما فوقها؛ لأنَّ أقربه إليها مخرجًا هو الغين المعجمة وهي مجهورة، والهاء مهموسة، والبواقي بعيدة عنها وجاء ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٨٥]، بقلب الحاء عينا، رواه اليزديّ عن أبي عمرو[4]))[5]، أي يقرأها (فمن زُعْزِعَ عَنِ النارِ).

ت) حمزة بن حبيب الزَّيّات (ت ١٥٦هـ):

احتجّ السَّاكنانيّ في باب ((التقاء الساكنين)) إذْ قال: ((ذهب طائفة إلى أنَّ الكسر لازم، وعليه قراءة حمزة))[6]، ويقصد بذلك في قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ...﴾ [سورة الإسراء: الآية ١١٠]، وهو بذلك ذهب إلى لزوم الضَّمِّ في لام قُل،

=المبسوط: ١٢٨، والتذكرة: ٣١١/٢، والتبصرة في القراءات السبع:٤١٩، والنشر في القراءات العشر:٢٠٩/٢.

[1] ينظر كتاب سيبويه:١٥١/٤، والتكملة: ١٤، ١٥، والخصائص:٣٢٩/٢، ٣٣٠، وشرح المفصل:١٣٩/٩، وشرح الرضي:٢٦٩/٢.

[2] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ):٥٠٨.

[3] ينظر كتاب سيبوبه: ٤٥١/٤، والمقتضب:٥٠٩/١، والمفصّل: ٥٢٣، ٥٢٤، وشرح الرضي:٢٧٧/٣، وشرح النظام:٣٤٩.

[4] ينظر: قراءة أبي عمرو في جامع البيان في القراءات:١٧١، الإقناع:٢٠٩/١، إعراب القرآن للزجاج:٩١٧/٣، شرح الرضي: ٢٧٧/٣، المبدع: ٢٧٨، شرح النظّام: ٣٤٩، التذكرة:٢٠٩/١، النشر في القراءات العشر:٢٩٠/١، ٢٩١.

[5] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٩٦.

[6] الكافية في شرح الشافية:٤٨٣.

وهم أبو عمرو، ونافع، وابن كثير، والكسائي، وحجتّهم في ذلك؛ استثقال الكسر في لام (قل) وقبلها ضمّة، ثمَّ يخرج إلى ضمّة، فيصير كسرة بين ضمتين، وذلك ثقيل، فضمّوا اللام؛ ليتبع الضَّمُّ الضَّمَّ. [1]

واحتجَّ الفسائيّ في باب (تخفيف الهمزة الساكنة) إذ قال: ((وعلى الأكثر قيل ﴿عَادَنِ لُّوَلَى﴾/ سورة النجم: الآية ٥٠، بكسر النون حذف الهمزة وضمِّ اللام المخفّفة، ولم يدغم؛ إذ لا يدغم الساكن في الساكن)).[2]

ت) نافع بن عبد الرحمن: (ت ١٦٩هـ):

احتج السَّاكنانيّ بقراءته مع من اتّفق معه من القرّاء في باب: (التقاء الساكنين)[3] في لزوم ضمِّ الأوّل إذا كان بعد الحرف السّاكن الثّاني مضمومًا، ويُضمُّ الأوّل للإتباع ومنه قوله تعالى بقراءة نافع: ﴿وَلَقَدُ اسْتُهْزِئَ﴾ [سورة الإنعام: الآية ١٠].

أمّا الفسائيّ فقد استشهد بقراءته في باب (تخفيف الهمزة) إذ قال: ((﴿يَقُوْلُوذَنْ لِي﴾ [سورة التوبة: الآية ٤٩]، بالألف والياء فيها، ولا يتصور بين بين في هذه الصور؛ إذ لا حركة لها لتُجعل بينها وبين حرف حركتها، وحيثُ لا يُتصوّر المشهور ولا يُتصور غيره))[4]. وبذلك تكون قد حذفت همزة الوصل كتابة وسُهّلت الهمزة التي على الياء لفظًا وحُذفت كتابة.

ث) علي بن حمزة الكسائيّ(ت١٨٩هـ):

لم يستشهد السَّاكنانيّ بقراءة للكسائيّ كان قد تفرّد بها دون غيره من القرّاء، وما ذكره أورده البحث عند القرّاء السّابقي الذِّكر.

---

[1] ينظر: الكشف لمكي بن أبي طالب ٢٧٥/١.

[2] القيود الوافية في شرح الشافية:٣٢٦، ٣٢٧.

[3] ينظر: الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٤٨٢، السبعة:١٧٤، ١٧٦، المبسوط: ١٤١، التذكرة:٢٢٧/١، ٢٢٩، الإقناع:٦٠٦/٢.

[4] القيود الوافية في شرح الشافية:٣٢٠.

لكنّ الفسائيّ استشهد بقراءته في باب (قلب الواو ياءً؛ لاجتماعهما والياء) إذ قال: ((لأنَّ الانتقال من الضَّمّة إلى الياء بل إلى الكسرة ثقيل بخلاف الفتحة؛ فالواو المنقلبة عن الهمزة كما في (الرُّوْيَة) أو عن الألف كما في (بُويعَ)، و (تُسُويرَ)، والياء المنقلبةُ عن الواو كما في (ديْوانٍ) أصلهُ دِوّانٌ لا يُعلُّ، وكذا يدعُو، يضربُ، ويرمِي واقِدُ، وسَويرٌ، كرحيلٍ، وقِوْي بكسر الفاء وسكونِ العينِ مُخفّفُ قَوِيَ كعَلِمَ و ﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [سورة يوسف: الآية ٤٣]. كما حكاه الكسائيُّ عن البعض[١] شاذٌّ كـ(سَيِّدٍ) أصله سَيْوِدٌ كـفَيْعِلٍ بكسر العين عند البصريين وضمِّها عند البغداديين ونُقِل إلى الكسر.))[٢]، وزعم الكسائي أنّه سمع أعرابيًّا يقرأ (للرِّيَّا) بالكسر كذا ضبطها الفرّاء والأزهريّ والطوسيّ.[٣]

ويرى البحث أنّ الفائدة من ذكر القرّاء تبويب القراءات وفقًا لأسمائهم لما لها من أثر بالغ الأهميّة في الدّرس الصَّرفيّ كما بينّا، ولاحظ البحث أمورًا تمايز فيها الشارحان ذكرهما للقرّاء، وقد استنتجنا منها ما يأتي:

١-لم يأتِ الشّارحان على ذكر قراءة عاصم باسمه الصريح؛ فلا حاجة لذلك لأنَّ معظم استشهادهما بالقرآن الكريم -في غير هذا الموضع-كانت على روايته إذ تعدُّ أصحّ القراءات سندًا.[٤]

٢-لم يستشهد السّاكنانيّ بقراءة للكسائيّ ينفرد بها دون غيره من القرّاء، وهو إمام نحاة الكوفة وقراءته أفصح القراءات[٥]، ولعلَّ مذهبه البصريّ حال دون اقتناعه بقراءة الكسائيّ.

---

[١] دخول (ال) على كلمتي "بعض، وغير" خطأ؛ فهذا ممّا لا يرتضيه أكثر اللغويين والنحاة.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية:٣٥٢.

[٣] ينظر: معاني القرآن: ٣٦/٢، التهذيب: (رأى)، التبيان: ٩٧/٦، توضيح المقاصد: ٤٧/٧.

[٤] ينظر: الإتقان: ٢٢٥/١.

[٥] ينظر: الإتقان: ٢٢٥/١.

٣- ذكر الشّارحان عبد الله بن كثير الداريّ (ت ١٢٠هـ) وهو قارئ مكّة من القرّاء السبعة في سياق ذكرهم لسائر القرّاء.

ثالثًا: الحديث النَّبويّ الشّريف:

الحديث الشّريف: هو ((أقوال النبي (صلّى الله عليه وآله وسلم) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه))[١]، إذْ لا يوجد هناك خلاف بين علماء العربية في أنَّ الرسول (صلّى الله عليه وآله الطاهرين) أفصح العرب كلِّهم، ومع ذلك، فلم يبلغوا في الاستشهاد به منزلة غيره من شواهد القرآن الكريم، ولا حتى الشواهد الشعرية، ويرجع السبب في ذلك إلى أَنَّ كثيرًا من الأحاديث النَّبويّة، قد رويت بالمعنى من دون اللَّفظ والشّاهد يساق لأجل لفظهِ لا معناه في اللُّغة[٢].

ولو وثقوا بأنَّ اللفظ من الرسول (صلّى الله عليه وآله الطاهرين) لجرى مجرى القرآن الكريم في الاستشهاد به لإثبات القواعد الكليّة[٣].

إنَّ الذي يلاحظ في الشّرحين (شرح السَّاكنانيّ، وشرح الفسائيّ) على الشّافية، هو الاستشهاد بأربعة أحاديث، فالسَّاكنانيّ استشهد بأربعة أحاديث، أمّا الفسائيّ فقد استشهد بحديث واحد مشترك مع حديث استشهد به السَّاكنانيّ.

ويرى البحث أنَّ السّاكنانيّ كان أكثر اطمئنانًا من الفسائيّ لفصاحة اللّغة التي ورد فيها الحديث.

وتتّسم طريقة استشهاد الشارحين:

١-إيراد الشّاهد من الحديث النبوي الشريف من غير أنْ تتصدّره عبارة تشعر أنَّه حديث نبوي شريف:

---

[١] الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنَّحوية:٣١٠.

[٢] سنن الترمذي:٢١/١، وينظر: سنن الدار قطني: ٤٧٦/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر (لابن الأثير):٤١/٢.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (النظّام): ١٤٦.

ومثال ذلك قول السَّاكنانيّ في باب (جمع التكسير) إذْ قال: ((ذهب طائفة إلى أنّه لا يُجمع عليه المثقل، بل يُجمع بالواو والنون، فيقال: ميّتُون، وفي التنزيل ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [سورة الزمر: الآية ٣٠]، وفي الخبر: المؤمنونَ هيّنُونَ، لَيِّنُوْنَ[١]))[٢]، يفهم من ذلك: لو خُفّف يجمع على أفعال مثل مَيْتٍ، أمْوَات، ولو ضُعِّفَ يجمع بإضافة واو ونون فيكون ميّت، ميّتون، وليّن، ليّنون.

٢ -إيراد الشّاهد من الحديث النّبوي لتقرير القاعدة وتوضيحها:

احتجَّ السَّاكنانيّ بقول النّبيّ (صلّى الله عليه وآله الطاهرين) في باب (جمع التكسير) في موضع تنزيل ما فيه ألف التّأنيث الممدودة منزلة تاء التّأنيث في الجمع إذْ قال: ((وسوابٍ والأصل: سوابي، فأُعِلِّ الياء بالإسكان والتّعويض عنه بالتّنوين، ثمَّ أعِلَّ بالحذف؛ فلذلك قُدِّرَ رفعه، وجرّه، دون نصبه-في سابياء وهي المشيمة، وقيل النّتاج، ويقال: بورك في السّابياء، وفي الحديث: "تسعة أعشار البركة في التّجارة، وعشرها في السابياء"))[٣]. النّاظر فيما سبق يفهم أن ما زيادته ألف ثانية من المؤنث على وزن فاعلة يُجمع على فواعل نحوُ: خاصرة يُجمع على خواصر، حملًا على المُذكّر؛ إذ التّاء في حكم الانفصال[٤].

واحتجّ الفسائيّ بقول النّبيّ (صلّى الله عليه وآله الطاهرين) في باب (مواطن إبدال الميم) إذْ قال: ((وضعيف في لام التّعريف، وهي طائيّة، روي عنه "صلعم": "لَيْسَ

---

[١] ينظر: شرح المفصّل:٥/٦٥، وهو في الجامع الصغير للسيوطي: ٢/٥٤٩ بلفظ: " المؤمن هيّن ليّن..."

[٢] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٤٤٧.

[٣] الكافية في شرح الشافية:٤٣٦. وينظر الحديث: الجامع الصغير: ١/١٩٨.

[٤] ينظر: شرح المفصّل: ٥/٥٣، ٥٤، وشرح الرضيّ: ٢/١٥٤.

مِن امْبِرِ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ"))[1]، ولقائل أن يمنع كونها بدلا من اللّام لجواز أن تكون مرادفة لها فيكون التّعريف بالاستقلال لا لكونها بدلا من اللّام[2].

وإبدال لام التعريف ميمًا هي لغة طائية[3]، وقد عبّر الفسائيّ عن إبدال اللام من الميم بـ (الضعيف).

رابعًا –كلام العرب:

١: الشّعر:

يُعدُّ الشعر العربي تراثًا مهمًا يصور لغة العرب وحياتهم ويعكس لغتهم بصورة مثالية. وقد قال رسول اللّه (صلّى الله عليه وآله الطاهرين): ((إنَّ من البيان لسحرًا – وإنَّ من الشِّعر لحكمًا، وقيل: الحكمة)).[4] يظهر أنَّه قرن البيان بالسحر فصاحة منه (صلّى الله عليه وآله الطاهرين) والمحدثون. من الشعر حكمًا، لأنَّ السحر يخيل للإنسان ما لَمْ يكن للطافته وحيلة صاحبه وكذلك البيان يتصور فيه الحق بصورة الباطل، والباطل بصورة الحق لرقّة معناه، ولطف موقعه[5].

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية:٣٧٣. وجاء في اللسان:٥١/٤، ٥٢: وأما ما يروى من أن النمر بن تولب قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: ليس من امبر امصيام في امسفر، يريد: ليس من البر الصيام في السفر، فإنّه أبدل لام المعرفة ميما، وهو شاذ لا يسوغ، حكاه عنه ابن جني، قال: ويقال إن النمر بن تولب لم يرو عن النبي، صلى الله عليه وآله ، غير هذا الحديث، وفي صحيح البخاري ومسلم ورد هذا الحديث: ليس من البر الصوم في السفر، البخاري:٤٤/٣، ومسلم:٢٣٣/٧، وفي مغني اللبيب ٧٠/١، ٧١: إن هذه اللُّغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب، بخلاف رجل و ناس ولباس.

[2] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(النظّام): ٣٤٠.

[3] ينظر: مغني اللبيب: ٤٨/١–٤٩.

[4] والحديث في سنن الترمذيّ: ٤/ ٣٧٦، ٥/ ١٣٧.

[5] ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ١/ ٢٧.

واعتمدوا عليه أيضًا في تفسير القرآن الكريم إذْ قال ابن عباس (ت ٦٨هـ) (رضي الله عنه): ((الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه"، وقال أيضًا: "إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر ديوان العرب))[١].

ويكون الشعراء على طبقات هي: الجاهليون والمخضرمون والإسلاميون والمحدثون... والإجماع انعقد على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليتين.[٢]

أمَّا الشعراء الإسلاميون الذين لَمْ يدركوا الجاهلية فقد اختلفوا في الاستشهاد بشعرهم، وذهب عبد القادر البغدادي إلى جوازه[٣].

أمَّا الشعراء المولّدون فتختلف تسمية الشعراء الذين عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجريّ فهُم على تسميتين:

الأولى: الشعراء المُولَّدون، والأخرى: الشعراء المحدَثون[٤].

وبهذا يكون آخر شاعر يحّتجّ بشعره هو إبراهيم بن هرمة (ت ١٧٦هـ)[٥]، ويظهر أنَّ هذا الأصل قد مَثَّلَ رافدًا ينهل منه النّحويون لبناء قواعدهم وتنظيم أصولهم، وجاء هذا الأصل بعد القرآن الكريم وقراءاته والحديث النَّبويّ الشريف، وذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في وصفه للشّعر إذْ قال: ((والشعر ديوان العرب، وبهِ حُفِظتْ الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنهُ تعلّمت اللُّغة، وهو حُجَّةٌ فيما أشْكَلَ من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله (صلّى الله عليه وسلم)، وحديث صحابته والتابعين))[٦].

---

[١] الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٦٧.

[٢] ينظر: في أصول النَّحو: ١٩.

[٣] ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٦.

[٤] ينظر: المصدر نفسه.

[٥] ينظر: الاقتراح: ١٤٤، وفي أصول النَّحو: ١٩ –٢٠.

[٦] الصاحبي في فقه اللُّغة: ٤٦٧.

اعتمد السَّاكنانيّ على هذا الأصل (الشعر العربي) في كثير من شواهده الشعرية إذ بلغ عددها لديه واحدًا وثمانين بيتًا.

أمّا الفسائيّ فكان مقِلًّا في استعمال هذا الأصل فقد بلغت شواهده اثنا عشر بيتًا، والمتأمّل في هذا يلحظ أنَّ شرح السَّاكنانيّ على الشّافية أكثر استشهادًا بالشّعر من الفسائيّ، وهذا لا يُعدّ دليلًا على اختلاف منهج الشّارحين فكلاهما استشهدا بالشعر، لكنّ الفرق الواضح في عدد الأبيات التي استعملها كلٌّ منهما ويرجعها البحث إلى سببين رئيسين:

الأوّل: أن السَّاكنانيّ اعتمد الشرح المطول الذي يحتاج إلى التوضيح لا الاختصار وهو ما أتاح له الإكثار من الأبيات الشعرية لتعضيد آرائه.

والآخر: اعتمد الفسائيّ على النّصوص القرآنية فيما لا يحتاج فيه إلى الشعر العربي إلّا ما ندر.

وكما يتّضح في ضوء الاستقراء أنَّ الشارحين قد التزما بالحدِّ الزّمني للاستشهاد بشعر الشعراء – أي النّصف الأوّل من القرن الثّاني للهجرة، ويظهر أنَّ الشّارحين قد أجازا الاستشهاد بشعر الشّعراء الإسلاميين الذين لَمْ يدركوا الجاهلية، فلا جرمَ أنْ وَجَدنا شواهد شعرية من شعر، الفرزدق (ت ١١٤هـ)[١]، وذي الرِّمة(ت١١٧هـ)[٢].

واستشهاد الشّارحين بهذا الأصل له سمات هي:

أ-التّشابه بالشّواهد الشّعرية:

استشهد السَّاكنانيّ في باب (الإبدال) مُتحدِّثًا عن إبدال الجيم من الياء المشدّدة إذ قال: ((قال أبو عمرو: "قلت لرجل ممَّن أنت؟ قال: فُقيمِجّ، قلت: مِنْ أيِّهِمْ؟ قال: مُزِّجّ" أي: فُقَيْمِيٌّ، ومُزِّيٌّ لنسبته إلى قبيلتين.

قوله: (ومن غير المشدّدة)

---

[١] ينظر: الكافية في شرح الشافية للساكناني:٤٣٩.

[٢] ينظر: القيود الوافية في شرح الشافية:٣٥٣.

أي: أُبدلت الجيم من الياء غير المشدّدة كقول الشاعر:

لَا هَمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيْكَ بِجْ

والأصل: حِجَّتي، وَبِيْ، وهو شاذٌّ أيضا إلّا أنّه أشذُّ ممّا تقدّم.

قوله: (ومن نحو)

أي: إبدال الجيم من الياء المتحرّكة كقول الشاعر:

حَتَّى إذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

أشذُّ ممّا تقدم والأصل: أمسَيَتْ، وأمسيا فقُلبت كما تقدّم))[1].

والشّاهد في قلب الياء المخفّفة في (أمسَيَتْ، وأمْسَيَا) جيما في غير الوقف. وقيل: إنَّ الجيم بدل من الألف المبدلة من الياء؛ لأنّ حق الياء أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فلما قلبت الياء ألفا أبدلت الألف جيمًا، وحقها أن تحذف لالتقاء الساكنين هي، والضمير.

واحتجَّ الفسائيّ في الباب نفسهِ – الإبدال – إذ قال: ((...والجيم تبدل من الياء التحتانيّة (المشدّدة في الوقف نحو: فُقيمجّ) بضمِّ الفاء وفتح القاف وسكون التحتانيّة

---

[1] الكافية في شرح الشافية:٨٧٧. وينظر: الإبدال لابن السكيت:٩٥، والإبدال لأبي الطيب:٢٥٩/١، وسر صناعة الإعراب:١٧٦/١، شرح المفصّل :٥٠/١٠، والممتع:٣٥٣/١، المساعد:٢٣٢/٤، وال نوادر: ٤٥٦، والأصول: ٢٧٤/٣، والمحتسب: ٧٥/١، وسر صناعة الإعراب:١٧٧/١، ومعجم مقاييس اللُّغة:٢٩/٤، شرح المفصّل :٥٠/١٠، والممتع:٣٥٥/١، والمقرب:١٦٥/٢، وشرح الملوكي: ٣٣١، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٧٨/٤، والبيت الأول من الرجز، نسب ذلك إلى بني دبير، وبني أسد خاصّة، أمّا البيت الثاني فهو من الرجز، ولم يعرف له سابق، ولا لاحق. قيل: إنه يريد: أمست الأتان، وأمسى العيْر، أو النعامة، والظليم. وينظر هذا الرجز في الأصول:٢٧٥/٣، والتكملة:٢٤٤، وسر صناعة الإعراب: ١٧٧/١، والمحتسب: ٧٤/١، شرح المفصّل: ٥٠/١٠، والتبصرة: ٧٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٧، وشرح الملوكي: ٣٣١، والممتع:٣٥٥/١، والمقرب: ١٦٥/٢، واللسان (حرف الجيم)، شرح الجاربردي:٣٢٤، وشرح شواهد شرح الشافية:٤٨٦، والكافية في شرح الشافية:٨٧٧.

وكسر الميم وتشديد الجيم (وهو شاذّ) والقياس فُقيميٌّ بتشديد التحتانيّة(و) إبدالُه (من غير المشدّدة في نحو:

لا هُــمَّ إن كنتَ قَبِلْتَ حُجَّتِجْ) **[فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكِ بِجْ أَقْمَرُ نَهّاتٌ يُنزِّي وَفْرَتِجْ]**

بدل حُجَّتي (أشذُّ)؛ لبعد الجيم–وهي شديدة–عن الياء سيما ولم تكن **مشدّدة (وفي نحو قوله:**

حَتَّى إذَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا)

أصلهما أَمْسَيَتْ وَأَمَسَيَا (أشذّ) من حجتج؛ لأنّ الياء في الأوّل مقدّرة غير موقوف عليها، وفي الثّاني مقدّرة؛ لأنّها تقلّب ألفا، والألف بعد الجيم للإشباع))[1].

ب–الاكتفاء بالشّاهد الشعريّ الواحد:

ومثال ذلك ما احتجّ به السَّاكنانيّ في باب (ذو الزِّيادة)، إذْ قال: ((ذهب أبو عبيدة إلى أن الهمزة أصليّة، والميم زائدة لكونه مشتقًا من (لأك) –مهموز العين، بمعنى: أرسل–فإذًا أصله: مَلْأَكٌ على وزن (مَفْعَلٍ) نقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثُمَّ حذفت الهمزة قياسًا مستمرًا، لا تظهر إلّا في الضّرورة كقول الشّاعر:

وَلَسْتُ لِإنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوْبُ

وكذلك إذا جُمعَ رُدَّت كقولك: ملائكةٌ))[2].

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٧٨. وجاء في اللسان:٢٠٥/٢ (قال أبو عمرو: "قلت لرجل ممَّن أنت؟ قال: فُقيمِجّ، قلت: مِنْ أيِّهِمْ؟ قال: مُرِّجّ" أي: فُقَيْمِيٌّ، ومُرِّيٌّ) وينظر: المفتاح في الصَّرف:٩٩، والارتشاف:٣٣١/١.

[2] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ):٦١٤. والبيت من مشطور الرجز: والاستشهاد به على أن أصل الملك: الملأك، وقد استعمل هذا الأصل في الضرورة، وينظر البيت في الكتاب: ٣٨٠/٤، والأصول: ٣٣٩/٣، والجمل:٦٠، والمنصف: ١٠٢/١، والأمالي الشجرية: ٢٠٣/٢،= =٣٥/٣، وشرح الرضي:٣٤٦/٢، وشرح الجاربردي:٢٠٨، واللسان: (صوب، ألك، لأك)، وشرح شواهد شرح الشافية:٢٨٧.

واستشهد الفسائيّ في باب (الإدغام) في إدغام تاء الافتعال، والإدغام فيها إذْ قال: ((وتقلب تاء افتعل إن وقعت (بعد حروف الإطباق طاءً) وهي الصّاد، والضّاد، والظّاء؛ لأنَّها شديدة مهموسة وغير الصّاد من هذه الأربع مجهورة، وغير الطّاء رخوة فإن لم تدغم تَعسَّر النّطق بها وإن أدغم فاتت فضيلة الإطباق(فتدغم) الفوقانية بعد قلبها طاءً؛ لقربهما مخرجا (فيها) في حروف الإطباق(وجوبا في اطَّلَبَ) أي: فيما كان حرف الإطباق طاءً؛ لاجتماع المثلين(وجوازا على الوجهين في اضْطَلَمَ) فيما كان ظاءً معجمة، والوجهان قلب الأولى ثانيًا وبالعكس فيقال: اظّلَمَ معجمةً ومهملةً (وجاءت الثّلاث) أي : الوجهان، والبيان في قول زهير:

هُوَ الْجَوَادُ الْذِي يُعْطِيْكَ نَائِلَهُ عَفْوًا "وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ"))[1]

أي: أنّه يعطي ماله بسهولة من غير مطل، ويستجدي في الأوقات التي مثله لا يطلب فيها، فيحتمل ذاك، ويروى: (فَيَظَّلِمُ، وَفَيَطَّلِمُ)، يتضح ممّا سبق أنّ الفسائيّ ذكر الأمرين في إدغام تاء (الافتعال) وهما: إدغام الأوّل في الثّاني فتصبح (اطَّلَمَ)، وإدغام الثّاني في الأوّل فيصبح(اظَّلَمَ)، يرى البحث أنّ البيان أحسن وهو البقاء من دون إدغام (اظْطَلَمَ).

ت-يستشهد الشّارحان ببعض النّصوص الشّعريّة برواية شاذّة لتوثيق مسألة لغويّة:

أحيانًا يستشهد الشّارحان ببعض النّصوص الشّعريّة فيبدلان بالكلمات الواردة فيه كلمات أخرى، وعلّة ذلك يعود إلى اختلاف رواية البيت، إذ كان التغيير في متن

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية(الفسائيّ):٤٠١. والبيت من البحر البسيط له في شعره صنعة الأعلم الشنتمري:١٠٤، وفيه (فيظّلم)، وينظر: كتاب سيبويه:٤٦٨/٤، وفيه (فيطّلم)، الشعر والشعراء:١٤١/١، فيه فينظلم، معاني القرآن وإعرابه:٣٢٤/١، شرح القصائد المشهورات:١٥٩/٢(فيظّلم)، أدب الكاتب للصولي: ٢٧٥(فينظلم)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٤٠٣/٢، حلية المحاضرة: ٢٤٥/٢، والفسر: ٦٣٦/٢ (فيطّلم)، المنصف: ٣٢٩/٢ (فيظّلم)، سر الصناعة: ٢١٩/١، الصحاح: ١٩٧٧/٥(فينظلم).

الرواية أمرًا شائعًا، فالتغيير عادة أجازها جمع من العلماء، وسار عليها طائفة من الشعراء[١].

ومثال ذلك ما استشهد به السَّاكنانيّ في باب (إبدال اللام) إذ قال: ((قوله[٢]: (واللام) أي: أبدلت اللام من النّون شاذًّا في أُصَيْلَال، والأصل: أُصَيْلَان-جمع الأصيل وهو: آخر النهار-، ومنه قول الشاعر:

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلَالًا أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ))[٣]

ويروى البيت:

وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلَهَا[٤]

والشّاهد فيه هو تصغير أصلان وهو من الشّواذ؛ لأنه جمع كثرة، وفي روايته الأخرى لا شاهد فيه.

واستشهد الفسائيّ في باب (قلب الواو ياءً؛ لاجتماعها والياء) بقول ذي الرمَّة: إذ قال: ((وقوله:

[أَلَا طَرَقَتْنَا مَيّةُ ابْنَةُ[٥] **مُنْذِرٍ] فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا**

أشذُّ من صُوَّم وقُوَّم لكون الواو أبعد من الطرْف، وأرَّق كفرَّح أيقظ، والنُّيَّام بضمِّ النّون وتشديد الياء جمع نائم مفعوله أصله النُّوَّام، وهو القياس فيه))[٦]

ورواية البيت في الديوان:

---

[١] ينظر: الرواية والاستشهاد باللُّغة (دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللُّغة الحديث):٥٩.

[٢] يعني صاحب المتن.

[٣] الكافية في شرح الشافية:٨٧٣. والبيت للنابغة الذبياني من البحر الكامل وهو البيت الثاني من معلقته المشهورة، وينظر البيت في ديوانه:١٦، الكتاب:٣٢١/٢، والمقتضب:٤١٤/٤، والإنصاف:٢٦٩/١، وشرح المفصل: ٨٠/٢، ٢/٨، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، والهمع:٢٢٣/١، وشرح التصريح: ٢٦٧/٢، والأشموني:٢٨٠/٤، والخزانة:١٢٥/٢، ١٢٩.

[٤] الخزانة:١٢٥/٢، ١٢٩.

[٥] الصواب: (بنة) لأنَّ من مواضع حذف همزة الوصل من ابن وابنة أن يأتيا بين علمين.

[٦] القيود الوافية في شرح الشافية للفسائي:٣٥٣. وعجز البيت من الطويل وهو لذي الرمّة. ونسب خطًا في بعض المصادر لأبي الغمر الكلابيّ، والصواب أنَّ أبا الغمر منشد البيت، لا قائله.

أَلَا خَيَّلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إلّا سَلَامُهَا[1]

وهذه الرواية لا شاهد فيها، أمّا الشّاهد في قوله: (النُّيَّام) فقد قلب الواو المشدّدة ياء مشدّدة شذوذًا؛ إذ أصلهما: النُّوَّام، وهو ما يُفهم من قوله أعلاه.

٢: النثر: ويشمل:

أ: أقوال العرب: ويقسم على قسمين:

أوّلًا–أقوال الصّحابة:

احتجَّ السَّاكنانيّ بأقوال الصحابة، وأوّل ما يلاحظ على شرحيهما ضآلة هذا الأصل إذا ما قيس بالأصول الأخرى، فلم يعثر البحث إلّا على قول واحد فقط منسوب إلى العباس.

أمّا الفسائيّ فقد عثر البحث له على قول واحد فقط منسوب للخليفة عمر بن الخطّاب.

استشهد السَّاكنانيّ في باب (الوقف) إذ قال: ((تقلب تاء التّأنيث الأسميّة هاءً –على الأصحّ–في أكثر اللُّغات، واستعمالاتهم فرقًا بينها وبين ما للفعليّة، ويوقف عليها بالتّاء في اللّغة الطّائيّة؛ فيقال جاء طَلْحَتْ، وَامْرَأَتْ، وعن بعضهم: يَا أَهْلَ سُوْرَةِ الْبَقَرَتْ، فأجاب رجل: وَاللهِ مَا مَعِي مِنْهَا آيتْ))[2]، وقد روي هذا القول عن العباس عمِّ النّبيّ (صلّى الله عليه وآله الطاهرين).

---

[1] البيت من البحر الطويل، ينظر: ديوان ذي الرِّمَّة:١٠٠٣، وديوانه (جمع مكارتي)٦٣٨، والمنصف:٥٤٩/٢، والممتع:٤٩٨/٢، وشرح الملوكي:٤٦٩، ٥٠٠.

[2] الكافية في شرح الشافية: ٥٢٨، والقول مروي عن العباس، أنّه قال في ندائه المسلمين، لمّا انهزموا يوم حنين: يا أصحاب بيعة الشجرتْ، يا أصحاب سورة البقرتْ، فقال المجيب له منهم: واللهِ ما أحفظُ منها آيتْ. ينظر: الأمالي الشجرية: ٣٠٨/٢.

واسْتَشهد الفسائيّ في باب (ذي الزِّيادة) إذْ قال: ((في قول عمر، حيث قال: "اخْشَوْشِنُوْا وَتَمَعْدَدُوْا" أي تشبّهوا بمعدٍّ بن عدنان ودعوا التنعّم وزيّ العجم، فلو حكم بزيادة الميم لزم بناء(تَمَفْعَل) فهو لا نظير له كما صرّح به سيبويه))[1].

ثانيًا–أقوال غير الصَّحابة:

احتجّ الشّارحان بطرائق أقوال غير الصّحابة من العرب، وأي كلام يصدر منهم، ويمكن أنْ نوضّح استشهادهم بهذا الأصل بنقاط هي:

١–كانا يصرحان أحيانًا بأنَّ تلك الأقوال من كلام العرب كأن يقولون **(من العرب)** أو **(قولهم)**: قال السَّاكنانيّ في باب (الوقف): ((ومن العرب من يفرُّ من استمرار البناء المجهول فيتّبع كما تقدّم))[2]، يفهم من كلامه أن العرب كانوا يتجنبون البناء للمجهول في الوقف على المهموز الطّرف فيضطروا للنّقل كأن يقال: الرِّدُؤْ، والبُطِئْ؛ وذلك لقوة الهمزة في حركتها.

واحتجَّ الفسائيّ في باب (المنسوب) إذ قال: ((ونحوُ: قلت قياسه قوليٌّ بحذف الثّاني وهو الضّمير وكسر اللّام ورجوع السّاقطة للسّاكنين، وهو المسموع عن العرب على ما قاله سيبويه))[3].

٢–يصف الشّارحان قول العرب بالضَّعيف والشَّاذّ:

قال السَّاكنانيّ في باب (التقاء الساكنين): ((قوله: (وعنُ الرجل بالضمِّ ضعيف). يريد أن الأخفش قد حكى الضَّمَّ عن **بعض العرب** في نون (عن) مع اللام كـقولك: عنْ الرَّجل حديث، وعنْ الفرس رمح، وعنْ القدر طعام، وتوجيهه أن يقال:

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية:٢٨٣. ويروى أنَّ القول لرسول الله (صلّى الله عليه وآله الطاهرين) رواه عمر. ينظر: مجمع الزوائد:٣٦/٥، المعجم الكبير للطبراني:٤٠/١٩، والاستيعاب لابن عبد ربه:١٢٨٣/٣، وكنز العمّال: ١١٢/٣.

[2] الكافية في شرح الشافية:٥٦٤.

[3] القيود الوافية في شرح الشافية:٢١٩.

إنَّ الغرض الأصليّ من تحريك أوّل الساكنين إزالة التقائهما، لا خصوصيّة الحركة المخصوصة؛ فذلك يحصل بالضَّمِّ أيضًا))[١].

واحتج الفسائيّ أيضًا في باب (الحذف)، إذْ قال: ((وقالوا: بَلْعَنْبَرِ[٢]، وَعَلْمَاءِ، وَمِلْمَاءِ بكسر الميم في (في بَنِي العَنْبَرِ، وَعَلَى المَاءِ، وَمِنَ المَاءِ) قال سيبويه: هذا الحذف قياس كلِّ قبيلة يظهر فيها اللامُ المعرِّفةُ في اللفظ بخلاف نحو بني النَّجَّار))[٣].

ذكر سيبويه: ((ومن الشّاذِّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بَلْعَنْبَر، وبَلْحَارِث، بحذف النون، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، فأمّا إذا لم تظهر اللام فلا يكون كذلك)[٤] ولفظة (بني النجار) غير موجودة في كلام سيبويه إنّما أخذها الشارح عن الرضيّ ونسبها إلى سيبويه أيضا[٥].

٣-يحتجّ الشّارحان بكلام العرب لترجيح رأي على آخر أو للاستدلال: قال السَّاكنانيّ في باب (الوقف): ((ومن العرب من يقول إذا كان الفاء مكسورًا: أُتبعَ العين كسرة كـقولك: هذا الرِّديْ، وكذلك إذا كان مضموما كـقولك: ومنَ البُطُوْ؛ لئلّا يلزم النّقل من الكسر إلى الضَّمِّ، وبالعكس.))[٦].

يُفهم من ذلك أن تتبع حركةُ العين حركةَ الفاء للتخفيف والابتعاد عن النقل من الضَّمَّة إلى الكسرة.

---

[١] الكافية في شرح الشافية:٤٨٩.

[٢] بلعنبر: هم بنو العنبر حيّ من بني تميم العدنانية وهم بنو العنبر بن عمرو بن تميم. ينظر: نهاية الإرب:٧٣، والقيود الوافية:٤٠٥.

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية:٤٠٥. وينظر: المسائل المشكلة:٢٣٠، النكت:١٢٧٧/٢، شرح المفصّل:١٥٥/١٠، الإيضاح:٥١٩/٢، شرح الرضيّ:٢٤٦/٣، شرح النظّام:٣٦٥.

[٤] كتاب سيبويه:٤٨٤/٤.

[٥] ينظر: شرح الرضيّ:٢٤٦/٣.

[٦] الكافية في شرح الشافية للساكناني:٥٥٧.

وقال الفسائيّ في باب (التقاء الساكنين): ((وكوجوب الفتح في نحو: رُدَّهَا أي: فيما اتصلت به هاءٌ بعدها ألف؛ لأن الهاء خفيّة فكأنَّ الألف ولِيتِ المدغم فيه (والضَّمِّ في رُدُّهُ) فيما اتصلت به هاءٌ مضمومة للواحد المُذكّر؛ لأنّها خفيّة فكأنَّ الواو الملفوظة وليت المدغم فيه وفي بعض النسخ "**على الأفصح**"))[١]. والمقصود بتعبيره (على الأفصح) أي: **ما سُمِع عن العرب.**[٢]

ب: الأمثال:

تُعدُّ الأمثال من المصادر المهمة التي اطْمأن الكثير من علماء اللُّغة العربيّة إلى صحّة الاحتجاج بها، ويرجع سبب ذلك إلى أنَّ هذه الأمثال تحمل قدرًا كبيرًا من الإيجاز في اللّفظ والإصابة في المعنى وحسن التّشبيه[٣]، وبحسب هذا فهي تُعدُّ مادّة لغويّة غزيرة، اهتمَّ بها العلماء؛ لأنَّها ((حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وأنَّها قصارى فصاحة العرب العرباء وجوامع كلمها ونوادر حكمها وزبدة بلاغتها))[٤]، واستشهد الشّارحان بعدد من الأمثال العربيّة في الأبواب الصَّرفيّة، إذ استشهد السَّاكنانيّ بخمسةِ أمثال فقط، ولم يستشهد الفسائيّ بالأمثال، وإنّما ردّد أمثال المصنّف صاحب المتن، وهما مثلان فقط. جاءا مشتركين مع مَثَلَين آخرين عند السَّاكنانيّ.

والاستشهاد بهذا الأصل عندهما له سمات:

١ – إيراد المثل لتقرير قاعدة صرفيّة:

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية للفسائي:٢٥٦.

[٢] المصدر نفسه: ٧٩.

[٣] ينظر: المزهر في علوم العربية وأنواعها: ١/ ٤٨٦.

[٤] الأمثال في القرآن الكريم: ٧.

ومنه ما استشهد به السَّاكنانيّ في باب (معاني أبنية الفعل)، إذ قال: ((اسْتَفْعَلَ للتحوّل–أيضًا–وهو: صيرورة الفاعل أصل فعله كقولك: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ أي: صَارَ الطِّيْنُ حَجَرًا.

قيل: هو قبول الفاعل أصله يعني: قبل الفاعل صورة الحجر وهو الصلابة. قيل: هو أخذ الفاعل أصل فعله يعني: وصفه بأصله. ومنه قوله: "إنَّ البغاث بأرضنا تستنسرُ" أي تحوّل إلى صفة النسر في القوة))[1]، فالألف والسين والتاء ترد بمعنى التحوّل من حال إلى حال، كقولهم: استنوق الجمل، واستيسيت الشاة، واستنسر البغاث، واستضرب العسل.

وبنحو هذا استشهد الفسائيّ بهذا المثل[2].

وقد احتجَّ السَّاكنانيّ أيضا في باب (الإبدال) إذ قال: ((وكذلك تبدل من الصاد–أيضا–كقولك: "هكذا فَزْدِي أَنَهْ" والأصل: فصْديٌّ أنَه؛ لما ذكرنا من التناسب؛ لكونها من حروف الصفير))[3] ، وحروف الصّفير هي: الزّاي والسّين، والصّاد[4].

---

[1] الكافية في شرح الشافية للساكناني:١٥٢، ١٥٣. وهذا مثل يضرب للضعيف يصير قويا، ينظر: أمثال أبي عبيد:٩٣، مجمع الأمثال:١٣/١، جمهرة الأمثال:٢٣١/١، المستقصى:٤٠٢/١.

[2] ينظر: القيود الوافية في شرح الشافية: ١٥٥.

[3] الكافية في شرح الشافية للساكناني:٨٧٨. والفزد: لغة في الفصْد؛ وفي خبر لبعض العرب أنه أُتي بمفصد وناقة ليفصدها في سبلتها وقال: هكذا فزدي، يريد فصدي. ينظر: جمهرة اللُّغة: (د ز ف)، والفصد: شقُّ العرق ليؤخذ منه الدم. ينظر: لسان العرب: (فصد)، وهذا مثل من= =أمثال العرب ينسب لحاتم الطائي. ينظر: مجمع الأمثال:٣٩٤/٢، وشرح المفصل: ٥٢/١٠، ٥٣، وشرح الرضي:٢٣٢/٣، وشرح الجاربردي:٣٢٥.

[4] ينظر: المساعد:٢٥٠/٤.

٢-وصف ما جاء بالمثل بالشّذوذ:

ومن ذلك قول السَّاكنانيّ في باب (الإعلال) إذ قال: ((يريد أن التّحريك في الرفع، والجرِّ من الشواذِّ كالسّكون في حالة النصب كقول الشاعر:

يَا بَارِيَ القَوْسِ بَرْيًا أَنْتَ تُفْسِدُهُ لَا تُفْسِدِ القَوْسَ أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا))[١].

والشّاهد قوله: (باريْها)؛ فقد سكّن الياء في حالة النصب شذوذًا، والقياس الفتح، ومعنى المثل: استغنِ بأهل المعرفة والحذق فيه.

كما واستشهد السَّاكنانيّ في هذا المورد-أيضا-في باب (التقاء الساكنين) إذ قال: ((واعلم أن الأصل: حَلْقَتَانِ لِلْبِطَانِ، فلمّا أُضيفَ حُذفت اللام، والنون لخصوصيّة الإضافة؛ فصار حَلْقَتَا البِطَانِ، ثمَّ التقى السّاكنان، فكان القياس حذف الألف فالتزم الشذوذ للضرورة))[٢]. والقياس فيه حذف الألف[٣].

ويتّضح ممّا سبق أنَّ الساكن الأوّل كان مدّة لكنه لم يكن الحرف الثاني حرفا مدغما، كما وأنَّ الساكنين ليسا من كلمة واحدة بل من كلمتين، والدرس الصوتي الحديث لا يرى ساكنين بل هو مقطع غير مستساغ في نسيج الكلمة[٤].

وبنحو هذا اسْتَشهد الفسائيّ[٥].

---

[١] الكافية في شرح الشافية:٨٥٠. والبيت من البسيط، ولم يُعرف قائله، وقوله: "أعطِ القوس باريها" مثل مشهور. ينظر المثل والبيت في الفاخر:٣٠٤، وفصل المقال:٢٩٩، والجمهرة:٧٦/١، والمستقصى:٢٤٧/١، واللسان: (بر).

[٢] الكافية في شرح الشافية للساكناني:٤٦٧. ويقال في المثل: "الْتَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ" والبطان هو الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير يُشدُّ به الرحل، وفيه حلقتان متى التقتا فقد بلغ الشدُّ غايته؛ فهو مثل يُضرب في الأمر إذا اشتدَّ وبلغ الغاية. ينظر: الصحاح، واللسان (بطن)، ومجمع الأمثال: ١٨٦/٢، والمستقصى: ٣٠٦/١.

[٣] ينظر: التخمير:٢٨٨/٤، شرح المفصل: ١٢٣/٩، وشرح الكافية الشافية:٢٠٠٦/٤، وشرح الرضيّ:٢٢٤/٢، ٢٢٥، وشرح الجاربردي:١٥٤، وارتشاف الضرب:١٤٢/١.

[٤] ينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث (أطروحة): ١٤٠.

[٥] القيود الوافية في شرح الشافية:٢٤٩.

المبحث الثّاني

(القياس)

يُعدُّ القياس من الأدلّة المعتمدة لدى علماء اللُّغة وهو يأتي بعد السّماع من حيث صحّة الاستدلال وقوّة الاحتجاج. وعرّف الرُّمانيّ (ت ٣٨٤هـ) القياس بأنَّه: ((الجمع بَيْنَ أوّل وثانٍ يقتضيه في صحّة الأوّل صحّة الثَّاني، وفي فساد الثَّاني فساد الأوّل))[١].

وقال ابن جنِّيّ (ت ٣٩٢هـ): ((واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثُمَّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه))[٢]، والنّاظر في ما سبق يجدُ أنَّ القياس هو عملية الجمع بين شيئين، إذْ يؤدّي صحّة الأوّل – المقيس عليه – إلى صحّة الآخر وبالعكس. وَوَضّح الأنباري القياس بقوله: ((هو حمل فرع على أصله بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشّيء بالشّيء بجامع))[٣] وحده أيضًا في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) بـ ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[٤]، يتّضح من ذلك أنَّ الأنباري أراد بالقياس هو قياس الأمثلة على القاعدة النَّحوية.

وعرّف الشّريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) (القياس) إذْ قال: ((قول مؤلّف من قضايا إذا أسلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ... وعند أهل الأصول القياس إبانة، مثل حكم المذكور بمثل عليه في الآخر))[٥]. وقد عَوَّل علماء العربيّة على القياس

---

[١] الحدود في النَّحو: ٣٨.

[٢] الخصائص: ١/ ١٢٥.

[٣] لمع الأدلة في أصول النَّحو: ٩٣، وينظر: أبو البركات الأنباري ودراساتهُ النَّحوية: ١٦٩.

[٤] الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، وينظر: ارتقاء السيادة في أصول النَّحو: ٦١، والقياس في اللُّغة العربية: ١٩.

[٥] التعريفات: ١٥٩.

في استنباط قواعدهم أنحويّة كانت أم صرفيّة أم لغويّة، لأنَّهم لَمْ يكتفوا بالسّماع؛ لأنَّه لا يكفي لأخذ اللُّغة كلها بل لابدّ من حمل ألفاظ لَمْ تسمعْ على ما سمع فيها يقاربها، حتى لا تخرج عن كلام العرب، وتلك هي وظيفة القياس[١] ، ويرى د. أحمد أمين أَنَّ النَّحويين البصريين والكوفيين قد بَرعوا في القياس إلى أقصى حدٍّ، فكلّ عملهم قياس ونظروا إلى الأعمِّ الأغلب فجعلوهُ قاعدة وجعلوا ما جاء بخلاف ذلك شاذًّا لا يصحّ الإتيان به[٢] ، إذْ إنَّ لنحويي المدرستين شروطهم في التّعويل على القياس، وإنْ كان البصريون أكثر ميلًا إليه وتشددًا فيه[٣]، إذْ ينقسم القياس على ثلاثة أضرب هي: [٤]

١- القياس بحسب الاستعمال.

٢- القياس بحسب العلّة.

٣- القياس بحسب الوضوح والخفاء.

أوّلًا: القياس بحسب الاستعمال:

١-القياس **المطّرد:** وهو ((ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردًا))[٥]، وعلى هذا الأصل استعمل السَّاكنانيّ هذا النوع من القياس في في باب (التّصغير) إذْ قال: ((لا تُزاد ياء التّصغير إلّا على الثُّلاثيّ، والرّباعيّ قياسًا مطّردًا؛ وتحقيقًا لوزنه على التّحقيق، يعني: لا يُصغّر إلّا الثّلاثيّ، والرّباعيّ، دون

---

[١] ينظر: القياس في النَّحو: ٩.

[٢] ينظر: مدرسة البصرة: ٩٧.

[٣] ينظر: أبو بكر الزبيدي وآثاره في النَّحو واللُّغة: ١٩١، والقياس في النَّحو العربي نشأته وتطوره (أطروحة): ٤٢، ومدرسة البصرة: ٢٥٠-١٥١، وأبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة: ٣٦٠

[٤] ينظر: القياس في النَّحو العربي نشأته وتطوره(أطروحة): ٢٩.

[٥] الخصائص: ٩٧/١.

الخماسيّ؛ لأنّه يؤدّي إلى إخلال، أو وزنٍ مجهول وكلاهما باطلان))[١]، يظهر من ذلك أن ياء التّصغير لا تزاد على اسم زاد على أربع.

وصرح الفسائيّ بالقياس المطرد في باب (مصدر المزيد فيه والرباعيّ) إذْ قال: ونحو: كرَّم على تكريم، وتكرمة، بالفتح والسّكون، والكسر فيهما، والأوّل في غير الناقص مطّرد قياسًا))[٢] والظاهر أن في غير النّاقص أي المهموز اللام، والمعتلّ بالألف مثل تخطئة وتعزية.

ب-القياس الشّاذُّ: هو ((ما فارقَ ما عليه بقيّة بابهِ، وانفرد عن ذلك إلى غيره))[٣]. أي أنَّ الشّاذّ هو ((القول الخارج عن القاعدة النَّحويّة والصَّرفيّة))[٤]. إذْ لَمْ يعين القدماء تعيينًا واضحًا ما المقصود بـ (الشّاذّ) فكلُّ ما ذكروه أنَّه مقابل للمطّرد[٥]. قال قال ابن هشام(ت٧٦١هـ) فيما نقله السّيوطيّ(ت٩١١هـ) عنه: ((اعلم أنَّهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطّردًا؛ فالمطّرد لا يتخلَّف والغالب أكثر الأشياء، ولكنَّه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقلُّ من القليل))[٦]. وهذه كلّها وإنْ كانت تختلف في مدلولها عند النّحويين فإنَّها تؤدّي إلى ما لَمْ يجرِ عليه الأصل، ويعبرون عن أمثلتها بأمثلة بأنَّها تحفظ ولا يقاس عليها.

---

[١] الكافية في شرح الشافية للساكناني:٢٣٦.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية:١٦٨.

[٣] الخصائص: ٩٧/١.

[٤] ظاهرة الشذوذ في النَّحو العربي: ١٧.

[٥] ينظر: الشّاهد وأصول النَّحو: ٢٣٦، والقياس في النَّحو العربي نشأته وتطوره(أطروحة): ٣٢. ٣٢.

[٦] المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها: ٢٣٤/١.

ومن أمثلة هذا القياس عند السَّاكنانيّ في باب: (المصدر) إذْ قال: (أو نقول: إنَّ معنى الحذف: الترك؛ فكأنّه قال: التزموا ترك التّعويض عنه في نحو: التّعْزِيَة بناءً على ما تقدّم. وشَذَّ قوله: [1]

فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنَزِّيًا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

إذ القياس: تَنْزِيَةً))[2]. وقد جاء الشاعر على غير القياس بالمصدر (تَنَزِّيًا) إذ جاء بالمصدر (فَعَّلَ) النّاقص والذي قياس مصدره على (تَفْعِيْلٍ)، وهو شاذٌّ، والقياس (تَنْزِيَةٌ).

جـ-القياس المتروك: ويسمى (المهجور)[3] أيضًا، ولم يجدهُ النّحويون، وإنَّما ذكروه، وضربوا له الأمثلة، وهو قليل عند الشّارحين.

قال السَّاكنانيّ في باب (الوقف): إذ قال: ((واعلم أنَّ (مُرِيًا) اسم فاعل من أرى يُري إراءةً، والأصل: مُرْئِي على حد مُكرم نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثمَّ حذفت الهمزة فصار: مُري))[4]، والظاهر في كلمة الأصل أنّه يقصد القياس على مكرم لكنَّ هذا القياس متروك (مهجور) للحذف والإعلال.

وقال الفسائيّ في باب (المنسوب) إذ قال: ((وأزليٌّ منسوب إلى الأزل، وفي القاموس: أو أصله يزليٌّ منسوب إلى لم يزل أبدلت الياء ألفًا؛ للخفّة كما قالوا في الرمح المنسوب إلى ذي يزن أزنيٌّ[5]، وثلاثيٌّ منسوب إلى ثلاثة لا للفظ المنسوب إلى ثلاثٍ بمعنى ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وكذا أخواته))[6].

---

[1] البيت من بحر الرجز، ولم يعرف قائله، وينظر في: المنصف: ٢-١٩٥، والخصائص: ٢-٣٠٢.

[2] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ١٩٦.

[3] ينظر: القياس في النَّحو العربي نشأته وتطوره: ٣٧.

[4] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ):٥٥٠.

[5] ينظر القاموس المحيط: ٣٢٨/٣.

[6] القيود الوافية في شرح الشافية:٢٢٠.

يُفهم من ذلك أنَّه يقصد بأصله، أنَّه قياس لكنَّه متروك لشيوع الاستعمال على هذا النَّحو من النّسب.

ثانيًا: القياس بحسب العلّة الجامعة:

وهذا النّوع من القياس يكون على ثلاثة أضرب هي:

أ-**قياس العلّة:** وهو: ((أنْ يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل))[١]. وينقسم هذا النوع على قسمين:

١-قياس مساوٍ.

٢-حمل فرع على أصل.

١- فمن أمثلة القياس المساوي عند السَّاكنانيّ هو (حمل أفعل التفضيل في التصحيح على فعل التعجب)، إذْ يرى أنَّه يصح أفعل التفضيل، نحو: أقْول وأبْيع منك، حملًا على ما أفْعَلَه، لأنَّ بابي التعجب والتفضيل يجريان مجرى واحدًا فيما يجوز ويجب ويمتنع، أو للفرق بين لفظ الاسم ولفظ الفعل المتصرّف نحو: أقام، وأباعَ، لمّا اتفقا في الحروف، لئلا يحصل الالتباس بينهما، وبذلك حمل أفعل التفضيل على فعل التعجب[٢]. يتّضح مساواة أفْعَل التّفضيل للتّعجب إذ إنّهما يجريان مجرى واحدًا في حالة الوجوب والجواز والامتناع والصياغة أيضًا. ونقل الفسائيّ عن أبي علي الفارسي في باب (مسائل التمرين) إذْ يرى أنْ مُحَوِيَّ: إذا بني (من ضَرَب) قيل عند الجمهور: (مُضَرّبي) بتشديد الراء، إذْ لا قياس يقتضي حذف احدى الرائين منه، كما كان القياس يقتضي حذف إحدى الياءين من – مُحِّيّ ... وفي: مُضَربي تحذف إحدى اليائين من الأصل قياسي، ويحذف أيضًا إحدى الياءين ليوازن الفرع الأصل موازنة تامة[٣]. ويفهم من هذا أنَّ الحذف الذي يجري على الأصل يجري على الفرع كي تكون هناك موازنة تامة ومتساوية بينهما.

---

[١] لمع الأدلة: ١٠٥.

[٢] ينظر: الكافية في شرح الشافية: ٧٦٠

[٣] ينظر: القيود الوافية في شرح الشافية: ٤٠٩، ٤١٠.

٢- ومن باب حمل الفرع على الأصل، ما ذكره السَّاكنانيّ في باب ((الإعلال)) إذْ قال: ((و تِير: أصله: تِوَرٌ قلبت الواو ياء لأنّه جمع تَارةٍ والأصل: تَوَرَةٌ على حَدِّ بَقَرَةٍ–على الأصح–قلبت الواو ألفًا لما تقدم.

٣- ودِيَمٌ أصله: دِوَمٌ قلبت الواو ياءٌ لأنّه جمع دِيْمَةٍ والأصل: دِوْمَةٌ قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولمّا أعلت مفردات هذه الجموع أعلت هذه الجموع حملًا للفرع على الأصل))[١]. يتضح من هذا أنَّ ما حصل من إعلال في المفرد يحصل أيضًا في الجمع، أي حمل الجمع على المفرد.

وقال السَّاكنانيّ أيضًا في باب (الإعلال): ((تقلب الواو، والياء همزة في باب مساجد، دون باب مَصَابِيْحَ يعني: إذا وقعتا بعد ألف باب مَصَابِيْحَ لا تقلبان همزة لبعده من الطرف كَعَوَاوِيْرِ –جمع العُوَّارِ وهو وَجَعُ العين– و طَوَاوِيْسَ جمع طَاوُوْسٍ والعُوّار يجمع على عواوِير ، بقلب الألف ياء فَصُحّحَ حَمْلًا على أصله ومراعاة لأصله ، فكأن الياء بعد الواو مُقدَّرة))[٢]، يتضحُ من هذا أنَّ عدم إعلال الواو في عواوِر لأنَّها فرع من (عواوير) فلمّا صحت الواو في الأصل ، حُمِلَ الفرع على الأصلِ في هذا التصحيح .

وقال الفسائيّ في باب (جمع الثلاثي المؤنث): ((والمعتلّ العين منه مطلقا والمعتلّ اللام بالواو يسّكن، ويفتح عينه كديَماتٍ في دِيْمَةٍ من دامَ كـ(قال)، وبِيْعَاتٍ فِي بِيْعَةٍ، معبدُ النصارى، ورَشْوَاتٍ فِي رِشْوَةٍ بسكونِ الياء المنقلبة عن الواو والياء الأصليّة والشين وفتحها ولا يُكسر؛ لثقل الكسرة على الياء المكسور ما قبلَها مع أنَّ ذلك رجوعًا إلى الأصل))[٣]. يكشف هذا أنَّ إسكان العين بعد الضمة أو الكسرة في (ديَماتٍ، وَرَشْوَاتٍ) يكون ثقيلًا وهذا تعد رجوعًا للأصل وحملًا عليه.

---

[١] الكافية في شرح الشافية: ٨٠٨–٨٠٩.

[٢] المصدر نفسه: ٧٩٩.

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٢٨.

وتحدّث الفسائيّ أيضًا في باب (جمع الصّفة من المزيد): إذ قال: ((...والصّفة الأولى: مَر على: حُمْران، وحُمْرٍ بالضَّمِّ والسّكون فيهما ولا يقال: (أَحْمَرُون) أي: لا يجمع جمع الصّحيح إلّا لضرورة الشّعر لتميُّزِهِ عن (أَفْعَل) التّفضيل ولم يُعكس؛ لأنَّه لكونه أصلًا أجدر بالتّصحيح ولا يقال في مؤنثه وهو: حَمْرَاء (حَمْرَاوَات) بالألف والتَاء، (لأنَّه فرعه)، فإذا لَمْ يجمع الأصل جمع السّلامة فلأنَّ لا يجمع الفرع كذلك بطريق أولى))[1]. يفهم من نصّ الفسائيّ أنَّه لمّا امتنع الجمع في الأصل – المذكر – كذلك امتنع الجمع في الفرع – المؤنّث – حملًا للفرع على الأصل.

ب–قياس الأولى: لمْ يرد هذا النّوع من القياس عند الشّارحين.

ج – قياس الشّبه: وهو ((أنْ يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل))[2].

ومن أمثلة ذلك عند السَّاكنانيّ ما جاء في باب (إعلال الياء والواو عينين بقلبهما همزة): إذْ قال: ((القلب، والتصحيح باعتبار الأصل المستمر في الفرع، والأصل في الأول: عَوَاوِيْرُ فترك الياء تخفيفًا، وإنَّما صحت ليكون دليلًا عليه، والأصل في الثاني: عَيَائِلُ فأشبع للضرورة، والتكثير، واستمرّ الإعلال ليدلّ عليه.

والعَيَائِلُ: جمع العِيَالِ، أو العَيِّلِ والأصل: العَيْوِلُ قلبت، وأدغمت كَسَيِّدٍ، وجَيِّدٍ.

قوله: (ولم يفعلوه) أي: إذا كان حرف العلة بعد الألف أصليّةً كَمَقَاوِم – في المقام–، والمَعَايِشِ–في المَعِيْشَةِ–لم يجز قلبه همزةً.

وإن كانت زائدةً كَرَسَائِلَ، وَعَجَائِزَ –في الرِّسَالةِ، والعَجُوزِ– قلبت همزةً فرقًا بين الأصلي، والزائد، ولم يُعكس إذ الأصل بالتصحيح أولى))[3] وحملوا باب صحائف جمع صحيفة ، وعجائز جمع (عجوز) على باب (رسائل) جمع (رسالة) لمشابهة ما قبل آخر صحيفة وعجوز ألف رسالة في كون كلّ واحد منهما زائدًا مدّة لاحَظَّ في

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٤١.

[2] لمع الأدلّة: ١٠٧.

[3] الكافية في شرح الشافية للسّاكنانيّ: ٨٠٠، ٨٠١.

الحركة .أراد أنَّ حمل (صحائف) و (عجائز) على باب (رسائل) جاء لمشابهة ما قبل أخرهما من أنّه حرف مدّ زائد – صحيفة وعجوز – وهذا الحرف كذلك في المفرد – رسالة، إذن يكون وجه المشابهة، كونه حرف مدّ، وزائد فحملت صحيفة وعجوز على رسالة في الجمع ، فكانت :صحائف وعجائز.[١]

وقال الفسائيّ في باب (النّسب): ((وبابُ رايٍ، وَرَايَةٍ: رَايِيٌّ، وَرَائِيٌّ، وَرَاوِيٌّ أي: الياء الثالثة الواقعة بعدها، وهي منقلبة عن أصليٍّ يجوز إبقاؤها وقلبها همزةً، وواوًا))[٢]، أي الهمزة والواو والياء فيقال (رَائِيّ، ورَاوِيّ، ورَايَيَّ) في الواحد والجنس؛ إذْ لا فرق بينهم، فالأوّل: تشبيهًا – بسقائيّ، والثّالث: تشبيهًا – بظبييّ، فإن ما قبل – الياء – في كليهما ساكن، والثّاني: لأنَّ السّاكن في ظَبْي–صحيح بخلافه في– راي، فيكون اجتماع الياءات – ههنا أثقل، فيناسبه القلب[٣].

ثالثًا: القياس بحسب الوضوح والخفاء:

وهذا النوع من القياس يكون على ضربين:

١– القياس الجلي ٢–القياس الخفي

ويعد هذان الضربان منقولين نقلًا حرفيًا من القياس الفقهي إلى القياس في النَّحو والصَّرف[٤].

١– القياس الجليّ: هو القياس البَيّن الواضح.

قال السَّاكنانيّ في باب (مسائل التمرين): ((ومن القُوَّةِ قلت: مقويٌّ، والأصل مَقْوُوْوٌ، قلبت الواو الأخيرة ياءً، ثُمَّ قلبت الواو الثانية ياءً لاجتماعها مع الياء وسكن السابق، ثُمَّ أُدغمَ، ثمَّ كُسر ما قبلها للتناسب؛ فصار: مَقْوِيًّا.

---

[١] ينظر: الكتاب:٣٥٦/٤، والمقتضب: ١٢٢/١، ١٢٣، والمنصف: ٣٢٦/١، والممتع: ٣٣٩/١، ٣٤٠.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢١٤.

[٣] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (النظّام): ١١٧.

[٤] ينظر: القياس في النَّحو العربي نشأته وتطوره (أطروحة) :٤١.

واعلم أنَّ الواو الرّابعة، والخامسة إذا كانت بعد غير الضَّمِّ تُقلب ياءً قياسًا سواء كانت متطرفة، أوْ لا.

وإذا تأمّلت هذا فقد ظهر لك فساد ما ذهب إليه الشارحون من أن قلب الواو المتطرفة في مثل هذه الصورة غير قياس))[١]، يلحظ ممّا سبق أنَّ مَقْوِيٌ– أصله– مَقْوُوْوُ، إذا قلبت الواو المتطرفة ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات، وأيضًا لوقوعها طرفًا فأصبحت مَقْوُوْيُ– ثم قلبت الواو الثانية الساكنة ياء وأدغمت مع الياء المتطرفة وكسرت الواو الأولى كي تجانس حركة الياء على القياس المشهور فأصبحت (مَقْوِيّ).

وقال الفسائيّ في باب (الإبدال): ((وقد تُبدل من أوّل حرفي التضعيف في (فِعَّالٍ) بكسر الفاء وتشديد العين، غير مصدر نحو: كِذَّابٍ كدِيْماسٍ، ودِيْبَاجٍ، وَدِيْنَارٍ، وَقِرَاطٍ، فإنَّ الأصلَ فيها دِمَّاسٌ وَدِبَّاجٌن وَقِرَّاطٌ، بدليل دَمَامِيْسٍ، وَدَبَابِيْجٍ، وَقَرَارِيْطٍ))[٢].

يُلحظ أنَّ إبدال أوّل حرفي التّضعيف، نحو: دِيْمَاس – أصله: دمّاس، وذلك بإبدال الميم ياءً ومثل ذلك، دِنَّار تصبح دنانير وهذا الإبدال قياسيّ، إذْ لا يجيء هذا الإبدال على صيغة (فِعَّال) في غير المصدر فرقًا بين الاسم والمصدر.

ب–القياس الخفيّ: ويسمى (استحسانًا)[٣] قال ابن جنّيٍّ: ((وجماع أنَّ علته ضعيفة غير مستحكمة، إلاّ أنّ فيه ضربًا من الاتّساع والتّصرّف))[٤]، وقال الشّريف الجرجانيّ: ((ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس))[٥]، إذْ هو يقابل القياس الجليّ.

---

[١] الكافية في شرح الشافية للساكناني: ٩٧٤.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٧١.

[٣] ينظر: التعريفات: ١٥٩.

[٤] الخصائص: ١/ ١٣٣.

[٥] التعريفات: ١٣.

وهذا القياس قليل عند الشارحين إذْ قال الساكنانيّ في باب (الإعلال): ((قوله: (وأمّا أناة) أي: قلب الواو همزة في الوَنَاةِ –للفتور–، والوَحَدِ، وَوَسْمَاءَ –لامرأةٍ[1] حسناء، من الوَسَامةِ وهو الحُسْنُ–غير قياس لعدم التعدد، والضمة، والكسرة))[2].

يتّضح ممّا سبق أنَّ قياس الواو المفردة الواقعة فاءً أنْ تبقى صحيحة أي لا تقلب، إذْ لو قلبت همزة فهي جاءت على غير القياس، وهذا النوع من القياس يسمى خفيًا. وهذا لَمْ يرد عند الفسائيّ.

---

[1] كذا في الأصل والصوام (لامرأة) همزتها وصل.

[2] الكافية في شرح الشافية للساكناني: ٧٥٩.

المبحث الثّالث

(الإجماع)

يُعدُّ الإجماع حجة عقلية ينطوي تحته إجماع العرب الفصحاء بصفتهم ناطقين، وإجماع النحويين بصفتهم جمعوا كلام العرب قديمًا.

وتحدَّثَ ابن جنِّيٍّ عن الإجماع في باب (القول على إجماع أهل العرب متى يكون حُجَّة) إذْ قال: ((اعلم أنَّ ما عليه أهل البلدين إنّما يكون حجةً إذا أعطاك خصمُك يَدَه ألّا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمَّا إنْ لَمْ يّعْطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجَّة عليه))[١].

وقال السّيوطيّ: ((وإجماع العرب حُجَّة ولَكِنْ أَنَى لنا الوقوف على ((من صُورِهِ، أنْ يتكلّم العربي بشيء، ويبْلغَهم ويسكتون عليه))[٢]. وعرّف يحيى المغربي (ت ١٠٩٦هـ) الإجماع إذ قال: ((وهو إجماع أهل البلدين ما لم يخالف نصًا أو قياسًا؛ إذْ لم يرد أنَّهم معصومون ككلّ الأمّة، وإنَّما هو متنزع من استقرار اللُّغة))[٣].

ويرى الدكتور محمود أحمد نحلة أن هناك ثلاثة أنواع من الإجماع وهي: إجماع الرواة، وإجماع العرب، وإجماع النحويين[٤].

واستدلّ الشّارحان على الإجماع بعبارة (اتّفاقا)، أو (بالاتّفاق)، أو (المتفق عليه)، أو (لا خلاف) ومن ذلك قول السَّاكنانيّ في باب (أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد): ((إنّه ممّا خرج على التقديرين، فتقدير الزائد أولى إلحاقا له بالأعمّ الأغلب وهو المزيد الرّباعي، ولرعاية الحصر المتفق عليه؛ ألا ترى أن النون في كَنَهْبُلٍ (للسحاب) زائد بالاتفاق مع عدم النظير في الطرفين رعاية له))[٥].

---

[١] الخصائص: ١/١٨٩.

[٢] الاقتراح: ٩٣.

[٣] ارتقاء السيادة في علم أصول النَّحو: ٥٥.

[٤] ينظر: أصول النَّحو العربي: ٧٩-٨١.

[٥] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٨٩-٩٠.

وقال أيضًا في باب (الإعلال): ((ولا تكون الألف أصلية في الاسم المتمكن، والأفعال، ولكن إذا تحققت فيهما كانت إمّا زائدة كضَارِبٍ، أو مبدلة من الواو، والياء، كقالَ، وباعَ.

هذا ظاهر كلامه، لكنّ التّحقيق أن يقال:

إنَّ الكلم إمّا اسم، أو فعل، أو حرف، والأوّل إمّا متمكن، أو غير متمكن، والألف إمّا أصلية، أو منقلبة، أو زائدة:

أمّا الأصلية ففي الحروف –بالاتفاق–، وفي الأسماء المبنية كـ(إذَا)، و (مَتَى) على الأصحّ))[1].

وقال الفسائيّ في باب (أبنية الاسم المزيد فيه): ((وَخَنْدَرِيْسٌ على الأكثر وهو القول بأصالة نونه؛ لأنَّ الأصل عدم الزِّيادة، وقيل بزيادتها؛ ليكون مزيد الرباعيِّ؛ لأنَّ الأصل هو عدم الزِّيادة فيما لا يكون الوزن نادرا وإلّا كهذا فالأصل هو الزِّيادة، والجواب منع النُّدرة لمجيء بَرْقَعِيدٍ، وسَلْسَبِيْلٍ وجَعْفَلِيقٍ، وعَلْطَبِيْسٍ، ونحوها في مزيد الخُماسيِّ وأيضًا الحكم بالزِّيادة إنَّما يكون أولى فيما يكون أبنيةُ المزيدِ فيه أكثرُ من أبنية الأصول بكثيرٍ وذلك في الخُماسيِّ ممنوعٌ والظاهر أنَّه لا خلاف في مجيء هذا الوزن في مزيد الخُماسيِّ))[2].

وقال أيضا في باب (الإمالة): ((ومانع إن كان مفصولا عنها بحرفين أحدهما نفسه، والثاني حرف الألف (على رأي) سواءٌ كان مفتوحا كقواعد وظوالم، أو مظمومًا كخُفافٍ، أو مكسورًا كخِلافٍ وضِعافٍ، أو ساكنا كمِصباحٍ وإقبالٍ ونحوها هذا إن لم يكن ذلك الحرف مكسورا أو ساكنا بعد مكسور وإن كان فلا يُمنعُ عند الأكثر، نحو: صِعابٍ ومِصباحٍ وبعدها أي: (وَ) مانعٌ إن وقع (بعدها يليها في كلمتها) كَوَاقِدٍ (وبحرف) اتِّفاقًا كنافقٍ))[3].

---

[1] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٧٥٢–٧٥٣

[2] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٣٩–١٤٠.

[3] المصدر نفسه: ٣١٦.

يلحظ من إيراد الشارحين دليل الإجماع بعبارات تدلّ عليه وهي سمة تكاد تكون مشتركة بينهما في هذا الموضع لكن لكلٍّ شارح مشربه في عدم إيراده لهذه اللفظة، ويرى البحث أن عقلية جدليّة مثل عقلية السَّاكنانيّ تأبّى أن تركن إلى رأي يأخذ الصّحة المطلقة بإجماع الآراء، فتراه يميل إلى ألفاظ مثل (الاتفاق) و (لا خلاف).

أمّا الفسائيّ فلعلّ لتأثره بدراسته الفقهية أثر في عدم إيراده لفظة الإجماع كدليل من أدلّة الصناعة، لأنّ في مذهبه الفقهيّ لا يعدّ الإجماع من أصول الفقه إلّا إن كان كاشفا عن رأي المعصوم.[١]

[١] مصباح الفقيه: آقا رضا الهمداني: ١/ ٢٢٦.

المبحث الرّابع

(العلّة الصَّرفيّة)

صَاحبتْ نشأةُ العلل النَّحويّة والصَّرفيّة في العربيّة نشأةَ النَّحو العربيّ منذ بدايته، فالعلّة النَّحويّة إذن هي، الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم، وتكون فائدة العلّةِ بأنَّ الحكم في غاية الوثاقة[١].

وحدَّ الرمانيّ العلّة إذ قال: ((تغيير المعلول عمّا كان عليه))[٢]. ويرى الشريف الجرجانيّ: ((ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه))[٣] ولابد لكلّ حكم علّة، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علّة، وللمجرور غاية[٤]، وعرف الدكتور حسن خميس الملخ التّعليل إذْ قال: ((التعليل جزء من جسم النَّحو العربي، نشأ معه وتطور بتطوره، حتى غدًا التّاريخ له تاريخًا موازيًا للنّحو نفسه))[٥]، وتحدّث الدكتور محمود جاسم الدرويش عن التّعليل النَّحويّ إذْ قال: ((إنَّ العلّة النَّحويّة قد نشأت وترعرعت منذ أَنْ نشأت الدّراسات النَّحويّة ومن الطّبيعيّ أنْ ينسب التّعليل إلى علماء العربيّة الأوائل، وأنْ يكون التّعليل مرافقًا للحكم النَّحويّ منذ أنْ وجد النَّحو))[٦].

وقال الدكتور مازن المبارك: ((وأمّا العلّة في النَّحو: فهي على ما نرى الوصف الذي يكون مظنَّةً وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النَّحويون أَنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التّعبير))[٧]، وقد مال النّحويون منذ نشأة النَّحو إلى البحث عن المسبّبات وتقصي العلل لكلّ

---

[١] ينظر: ارتقاء السيادة في علم أصول النَّحو: ٦٩.

[٢] الحدود في النَّحو: ٣٨.

[٣] التعريفات: ١٣٤.

[٤] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٥.

[٥] نظرية التعليل في النَّحو العربي بين القدماء والمحدثين: ٣٥.

[٦] العلة النَّحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري:٥٥.

[٧] النَّحو العربي العلة النَّحوية: نشأتها وتطورها: ٩٠.

ظاهرة لغويّة أو نحويّة تمرُّ بهم، وقد قيل إنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ): أوّل من شرح العلل[١]. ثم جاء بعده الخليل وتابعه في ذلك وولع بالتّعليل النَّحوي[٢]. وفي ذلك قال الزّجاجيّ (ت ٣٣٧هـ): ((وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليلَ بن أحمد رحمه الله، سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النَّحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وأنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنَّهُ علّة لمّا عللتهُ منه، فإنْ أكنْ أصبت العلّة فهو الذي التمست. وأنْ تكنْ هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء... فكلّما وقف هذا الرَّجل في الدّار على شيء منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدّار، وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلّة، إلّا أنْ ذلك ممّا ذكره هذا الرّجل محتمل أنْ يكون علّة لذلك فإن سنح لغيري علّة علّلته من النَّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فَلْيأت بها))[٣]. المتأمّل في النَّصّ النَّصّ يجد أنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، أي إنَّ اللُّغة سليقة عند المتكلم العربيّ، فالعرب عرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها العلل، فما يقوم به النّحويون توضيح لما قام في العقول[٤] إذْ تكون العلّة بحسب هذا تفسيرًا للتّركيب اللّغويّ.

---

[١] ينظر: طبقات النَّحويين واللغويين:٢٥، والعلة الصَّرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث(أطروحة):١٠

[٢] ينظر: الإيضاح في علل النَّحو:٦٥-٦٦.

[٣] الإيضاح في علل النَّحو: ٦٥-٦٦، وينظر: الاقتراح: ٣٠٧ – ٣٠٨.

[٤] ينظر: أصول النَّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللُّغة الحديث: ١٤٩.

وقسّم الزّجاجيّ علل النَّحو على ثلاثة أنواع إذ قال: ((وعلل النَّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة وعلل جدليّة نظريّة))[١].

وذكر السّيوطي أربعة وعشرين نوعًا من العلل في كتابة (الاقتراح في علم أصول النَّحو)[٢]، نقلها من كتاب (ثمار الصّناعة في علم العربيّة) للدّينوري (ت في حدود ٤٩٠هـ)، وزاد السّيوطي فيها (علّة الجواز)[٣].

ويُعَدُّ الغرض من التّعليل في المرحلة الأولى هو غرض تعليميّ إذْ قال الدكتور حسن خميس الملخ: ((تعليم النَّحو كان دافعًا لبروز التّعليل في المرحلة الأولى من تاريخ النَّحو العربيّ... فمن المألوف أنْ يتسلّح المعلّم بالعلل التي تبرهن صحّة ما يعلمه))[٤]. وسنقتصر في دراستنا على مجموعة من العلل التي وردت عند الشّارحين وهي:

١-علّة الاضطرار:

واستعان بها السَّاكنانيّ في باب الاعتلال إذْ قال: ((صحّت العين في هذه الأمثلة مع موجب الإعلال لأنَّ الواو والياء متحركتان مع انفتاح ما قبلهما لفظًا فيهما؛ لئلّا يجتمع إعلالان؛ لأن أصل قَوِيَ: قَوِوَ بالواوين؛ لأنَّه من القوّة قلبت الثّانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثمَّ لو أعلَّت الأولى لزم ما تقدّم بالضّرورة))[٥].

---

[١] الإيضاح في علل النَّحو: ٦٤، وينظر: الاقتراح: ٣٠٤، وأصول التفكير النَّحوي: ١٧١-١٧٢، وأحكام الوجوب في كتاب سيبويه: ١٠٧.

[٢] ينظر: الاقتراح: ٢٥٦-٢٥٧.

[٣] ينظر: نظرية التعليل في النَّحو العربي بين القدماء والمحدثين: ٧١-٧٣.

[٤] المصدر نفسه: ١٠٠.

[٥] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٧٧٦.

ووردت علّة الاضطرار عن الفسائيّ في باب الابتداء، في حكم إثبات همزة الوصل إذ قال: ((وإثباتها وصلًا لحن، وشذَّ في الضّرورة أي: الهمزة؛ إذ لا ابتداء بساكن))[١].

ومن مواطن الابتداء بهمزة الوصل للضّرورة قول قيس بن الحطيم: [٢]

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَينَ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيْرِ الوُشَاةِ قَمِيْنُ

نلحظ ممّا سبق أنّ العلّة التي أوردها السّاكنانيّ علّة جدليّة نظريّة، أمّا العلّة التي أوردها الفسائيّ فهي علّة تعليميّة.

٢- **علّة أمن اللبس:** وهي من العلل الواردة في مواضع متعدّدة عند الشّارحين، وعلّلَ بها السَّاكنانيّ في باب الإعلال إذ قال: ((وصحّ الواو، والياء في نحو: تَقْوَالٍ، وتَسْيارٍ وهما مصدران كالقَوْلِ، والسَّيْرِ على ما تقدّم فيه من الخلاف؛ لأنّه لو أعلّت لأعلّت بقلبهما أَلِفًا لاجتمع ألفان فلا بدَّ من حذف أحدهما، ثمَّ لزم اللبس بالمضارع المجهول من قَالَ عند الذهول عن الأوّلِ))[٣]، ويقصد بالذهول عن الأوّل أي عند الذهول عن حركة الفاء؛ لأنّها مضمومة في المبنيّ للمجهول ومفتوحة في المعلوم؛ فإذا لم يُذهل عنها لم يحصل الالتباس.

وقد وردت هذه العلّة عن الفسائيّ في باب الوقف إذا قال: ((أي إذا كان آخر الاسم المفرد تاء التأنيث أبدلت هاءً عند سيبويه، والفرّاء، وابن كيسان ونظرائهم القائلين بأن

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٦١.

[٢] البيت لقيس بن الحطيم من قصيدة له من البحر الطويل، النث: بنون فمثلثة مصدر نث الخير ينثه إذا أفشاه ويروي بدله ببث بالمعنى نفسه، والوشاة: جمع واش وهو النمام، وقمين: معناه جدير، والباء في بنث متعلّق بقمين. والمعنى: إنّ السرَّ إذا جاوز الاثنين فهو جدير بالنشر أي إذا كان بين اثنين سرّ فعليهما أن يكتماه وإلّا انتشر، وقد يقال المراد بالاثنين: الشفتان أي إنّ السر ينبغي ألا يتكلّم به. ينظر: لسان العرب: مادة (قمن)، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ٢٤١.

[٣] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٧٨٨.

هذه التاء أصل، فرقًا بينها وبين تاء التأنيث في الفعل ولو عكس لالتبس بالضمير المفعول أو بينهما وبين التّاء لغير التأنيث في الاسم سواءٌ كانت زائدة كـ عفريتٍ وعنكبوتٍ، أو[١] أصلية كـ وقتٍ وسمْتٍ، وإنّما قُلبت هاءً؛ لأنَّ فيها همسًا ليس في التاء وهو أنسبُ بحال الوقف وهو موضع الاستراحة))[٢].

والنّاظر في علّة أمن اللّبس عند الشّارحين في المثالين أعلاه أنّ علّة السّاكنانيّ قياسيّة هذه المرّة وعلّة الفسائيّ جدليّة نظرية لتعدّد الآراء فيها.

٣-علّة توالي الأمثال: في هذه العلّة قال السَّاكنانيّ في باب الإعلال: ((ولأجل أنّهم لم يدغموا الواو في المضاعف الواويّ لم يبنوا من قَوِيَ مثل ضَرَبَ، ولا شَرُفَ كراهة اجتماع الواوين المتواليين.

حاصل كلامه: أن المضاعف الواوي من الثّلاثيّ المجرد يختص بـ(فَعِلَ) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع لما تقدم من كراهة اجتماع الواوين؛ فإذا كان من هذا الباب لزم قلبها ياء في الماضي لكسرة ما قبلها، وفي المضارع تقلب ألفًا لانفتاح ما قبلها))[٣]. يفهم من كلامه أي نبتعد عن توالي الواوين كقولنا: قَوَوْتُ مثل ضَرَبْتُ، وقَوُوْتُ مثل شَرُفْتُ، ونقول: قَوِيَ يَقْوَى بقلب اللام ياءً في الماضي، ألفًا في المضارع.

وقد وردت هذه العلّة عند الفسائيّ في باب الخطّ إذ قال: ((وكلُّ همزة بعدها حرف مدٍّ كصورتها التي كُتب بها تُحذفُ لاستثقال اجتماع المثلين خطًّا كاستثقاله لفظًا وسطًا كانت نحْوُ رءوف أم طرَفًا نحْوُ: خَطًا في النَّصبِ بألف واحدة، وهي ألف التنوين و(مستهزءون) بواو الجمع فقط و(مستهزئين) بياء الجمع فقط، وحُذفَ الألف

---

[١] الصواب: أم.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية:٢٦٧.

[٣] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٧٨٣-٧٨٤.

والواو والياء التي هي صورة الهمزة (وقد تُكتبُ بالياء) كـ(مستهزئين)؛ إذ لا ثقل في اجتماع الياءين كما في الواو بين الألفين))[1].

والمُدرك لأنواع العلل يلحظ أنّ السّاكنانيّ تعلّل قياسيًّا في المثال أعلاه، أمّا الفسائيّ فما لبث أن يعلّل تعليميًّا.

٤-**علّة الجواز**: وهذا النّوع من العلل الذي زاده السّيوطيّ ونراه كثير الورود عند الشّارحين ومن ورودها عند السَّاكنانيّ في باب الإعلال إذ قال: ((وجاز الإدغام في أُحْيِيَ ـمجهول ماضي باب الـ (إِفْعَالِ)-، واسْتُحْيِيَ ـمجهول ماضي الـ(اسْتِفْعَالِ)- يريد: أن الإدغام في مجهول هذين البابين جائز لعدم محذور، أمّا في الماضي فظاهر، وأمّا في المضارع فلأنَّ ما قبل الآخر يكون مفتوحًا، والياء واجب الإعلال فلا محذور حينئذٍ.

فيه نظر؛ لأنَّ الكلام فيما يدغم ولا محذور، ومن المعلوم أنّه لو أدغم لزم الضَّمَّة على الياء. وهو ظاهر للدَّرَّاكِ))[2]. يُفهم من كلام السَّاكنانيّ أنّه يشرح تجويز المصنّف لإدغام المبنيّ للمجهول من بابي (إفْعَال)، و(اسْتِفْعَال)، ويذكر في النّهاية اعتراضه على هذا الجواز؛ لأنَّه يرى أنّ الإدغام موجب للزوم الضّمّة على الياء، ويرى البحث أنّ نظر السَّاكنانيّ فيه نظر؛ لأنّه عند الإدغام يقال: (أُحِيَّ، واسْتُحِيَّ)[3]، فلا داعيَ للتكلّف. وعلّة المصنّف فضلًا على نظر الشّارح في تعليله يدخل في العلّة الجدليّة النّظريّة.

وقد وردت علّة الجواز عند الفسائيّ في باب الوقف إذ قال: ((الياء في القاضي وغلامي (أكثر) من حذفها؛ إذ الياء ساكنة والسكون مطلوب في الوقف، هذا كلّه إنّما هو في حالتي الرَّفع والجرِّ أمّا حالة النَّصب فالإثبات والسُّكون اتِّفاقًا (عكسُ قاضٍ) أي: النّاقصُ المنون فإنَّ حذفَها فيه أكثر من إثباتها بشرط أن لا يكون منصوبًا فإنَّ

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٤٢٥.

[2] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٧٨٣.

[3] ينظر: المنصف: ١٨٨/٢، وشرح المفصّل: ١١٧/١٠، ١١٨، وشرح الرضي: ١٢٢/٣.

تنوين منصوبهِ تُقلبُ ألِفًا وجوبًا خلافًا لبني ربيعة، وقرأ ابن كثيرٍ[١]: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [سورة الرعد: الآية٧]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [سورة الرعد: الآية١١]، لزوال موجب حذف الياء عند الوقف، وأمّا السّاكن ما قبل آخره كظبْي، ودلْوٍ فهوَ كالصحيح))[٢]. ومال الفسائيّ للتعليل جوازًا بالعلّة القياسيّة.

٥-**علّة شدّة الاتّصال:** كثرت هذه العلّة عند الشّارحين في باب الخط ومنها ما قاله السَّاكنانيّ في هذا الباب: ((كتب (يوم) موصولًا مع (إذ) في مذهب البناء كقولك: يَوْمَئِذٍ. وكذلك: حِيْنَئِذٍ؛ ومن ثَمَّ كُتِبَتْ همزته ياءً لشدّة الاتّصال بينهما؛ فكأنَّ همزتها وقعت متوسطة.

فإن قلت: إن الحكم كذلك في مذهب الإعراب؛ فلا وجه للتّخصيص.

قلت: إن الاتصال في مذهب البناء لازم، وفي المعرب جائز؛ فلذلك كان الأقوى إثبات الهمزة ألفًا فيه))[٣].

ونلحظ قولًا للفسائيّ في علّة شدّة الاتّصال في باب الخطّ أيضًا إذ يقول: ((ما إذا اتَّصلت (ما) الاستفهاميّة بحرفٍ (الجارِّ، نحوُ: حتَّامَ، وإلامَ، وعَلامَ)؛ فإنَّه لا يلزم الوقف عليها بالهاء؛ (لشدّة الاتّصال بالحروف) فصارت معها كلفظٍ واحدٍ نحوُ: غُلامٍ، وكَلامٍ.

(ومن ثَمَّ) من أجل شدّة اتّصال (ما) بها (كُتبتْ معها) مع (ما) الاستفهاميّة (بألفاتٍ) وحقُّها أن تُكتبَ بالياء))[٤].

نلحظ من تعليل السّاكنانيّ في علّة شدّة الاتصال ميله إلى التّعليل الجدليّ، أمّا الفسائيّ فجمع بين العلّة التّعليمية والعلّة القياسيّة، ولو عقدنا موازنة بين الشّارحين

---

[١] ينظر: الكشف: ٢٢١، وكذا قراءة (من والي): معجم القراءات: ٤/ ٣٨٨_٣٩٦.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٧٣.

[٣] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ١٠٠٣.

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية:٤٢١.

لوجدنا أن السّاكنانيّ كان في معظم تعليلاته يميل إلى الأسلوب الجدليّ وإن كان الغرض منه تعليميّا، أمّا الفسائيّ فكان ميّالًا إلى التّعليلات التّعليميّة، وأحيانًا أخرى القياسيّة لحاجته لها في التّعليم.

الفصل الثاني

منهج الدَّرس الصَّرفيّ عند الشَّارحين، وآراؤهما الصّرفيّة

المبحث الأوّل: منهجها

المبحث الثَّاني: آراؤهما الصَّرفية

المبحث الأوّل

(منهجهما)

المنهج في أيسر تعريفاته: ((الطّريقة التي يسير عليها دارس ليصل إلى حقيقة))[١] وحدّده الدّكتور عبد الهادي الفضليّ بأنَّه: ((مجموعة من القواعد العامّة يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار أو معلومات من أجل أنْ توصل إلى النتيجة المطلوبة))[٢].

والمقصود بالمنهج أيضًا هو النسق الذي رتّب به المؤلف أجزاء المشكلة، وهو على أضرب منها: النّسق المنطقيّ، والنّسق التّاريخي، والنّسق الموضوعيّ [٣] والمنهج عمومًا يكون على قسمين: المنهج التّلقائيّ: وهو ما يزاوله النّاس عمومًا في تفكيرهم، وأعمالهم من دون أنْ تكون هناك خطّة له في أذهانهم، والمنهج التّأمّليّ: وهو ما يُصطلح عليه بـ(المنهج) وهو ثمرة التّأمّل الفكريّ الذي أدّى إلى وضع قواعده وأصوله[٤].

تختلف طرائق العالمين في عرض المّادة، وسُبل توضيحها من عالم لآخر، ويُعدُّ المنهج هو الفاصل الحقيقيّ بين الشّارحيَنِ، فلم يكن منهجهما واحدًا، فطورًا يشترك الشّارحانِ في سمة معينة، وطورًا ينفرد بها كلٌّ منهما دون الآخر.

والحديث عن منهج الشّارحيَنِ في الشّافية يكون على ما يتعلّق بالشّرحيَنِ من سمات متعددّة، وطريقة عرض المادّة عند الشّارحيَنِ تكمن في جملة نقاط هي:

أوّلاً: منهج الشّارحيَنِ في عرض المادّة الصَّرفيّة:

لم يتبعِ الشّارحان طريقة واحدة في دراستهم للمادّة الصَّرفيّة، والنّاظر في الشّرحين يجد أنَّ لكلٍّ واحد منهما طريقته الخاصّة في عرض المادّة الصَّرفيّة وعلى النَّحو الآتي:

---

[١] منهج البحث الأدبي: ٢١.

[٢] أصول البحث: ٥١.

[٣] ينظر: مناهج التأليف النَّحوي: ١١-١٢.

[٤] ينظر: أصول البحث: ٥١.

أ- كان السَّاكنانيّ يبدأ شرحَه بذكر جزء من متن الشّافيّة ثمَّ يفتّشه بالشّرح والتّعليق شارحًا ما يذكر في المتن، وما لم يُذكر من قضايا صرفيّة. قال السَّاكنانيّ في باب ((التّصغير)): ((قوله: لا اسم الجمع[١] واعلم أنَّ اسم الجمع إمّا له واحد كَرَكْبٍ[٢]، أو يُميَّز واحده بالتّاء كالتّمر، والنّخل، أو لا هذا ولا ذاك كالقوم، والرّهْط؛ فهذه ثلاثة أقسام.

واتّفق أكثر النَّحويّن على القسمين الأخيرين[٣]، واخُتلف في القسم الأوّل، واختار المصنّف أنّه إذا صُغِّر لا يُرَدّ إلى واحده. فإذا عرفت هذا فنقول: إذا صُغّر الجمع وجب ردّه -كما تقدّم-لا اسم الجمع فإنَّه يصغّر على لفظه كَتُمَيْرَةٍ لعدم المانع.

فإن قلت: إنَّ المانع حمله على الكثرة وهو ينافي التّقليل؛ فوجب الرّدّ.

أو نقول: إنَّ المنافاة بين الكثرة والتّقليل من جهة المعنى، لا من جهة اللّفظ))[٤].

وقال السّاكنانيّ أيضًا في باب (الوقف): ((قوله: قطع الكلمة

اعلم أنَّ الوقف في اللُّغة: الحبس؛ لأنَّه حبس الكلمة عن الوصل بما بعدها، أو حبس الكلمة عن الحركة في محلِّ الوقف. ثمَّ عرّفه بقوله: "هو قطع الكلمة عمّا بعدها". يريد: أنَّ الواقف إذا أراد أن يقف على كلمة فيجب عليه أن يقطعها عمّا بعدها، هذا على تقدير أنْ يكون بعدها شيء؛ إذ ربّما يقف ولم يوجد بعد الموقوف عليه شيء.

---

[١] اسم الجمع: ما دلّ على أكثر من اثنين، وكان موضوعا لمجموع الآحاد دالّا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه. والغالب أنه لا واحد له من لفظه مثل: قوم، ورهط، وقد يكون له واحد من لفظه مثل: ركب وراكب. ينظر: الأشموني:١٥٣/٤.

[٢] هذا على مذهب الجمهور. أمّا الأخفش فيرى أن ركبا جمع تكسير لراكب وليس باسم جمع. وينظر: وينظر: الكتاب: ٦٤٢/٣، والأصول: ٣١/٣، والتبصرة: ٦٩٧/٢، والتكملة:١٧٨، وابن يعيش: ٧٧/٥، والرّضيّ: ٢٦٦/١، ٢٠٢/٢، ٢٠٣، والهمع: ١٨٩/٢.

[٣] يقصد: اسم الجنس، واسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه؛ ويصغران على لفظهما اتفاقا كما ذكر الشّارح.

[٤] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٢٨٠.

فإن قلت: قيل: الوقف قطع الكلمة عن الحركة.

قلت: قيل: فيه نظر من وجهين[١]))[٢].

نلحظ أنّ السَّاكنانيّ يستخدم أسلوب الفنقلة في طريقة إسهابه للشرح، مثيرًا بذلك لسؤالات مفترضة فيفتح بابًا للإجابة عندها، فينتج لديه شرحٌ مفصّلٌ في الباب الذي يذكره.

ب- كان الفسائيّ يمزج بين الشرح والمتن ويميزه بالأقواس، ويرى البحث أنّها من الأساليب الصّعبة؛ لأنَّها تحتاج إلى ترتيب الكلمات الممزوجة بالمتن وإرجاع الضّمائر وإيجاد كلمات وعبارات تتناسب مع المتن بحيث لا يختلُّ أسلوب الماتن، ولا يُخِلُّ بعبارته، فلذلك نجده يتصرّف في الأسماء ويُزيد ما اقتضى الشرح ذلك.

قال الفسائيّ: في باب (تصغير التّرخيم): ((**وَتصغير الترخيم** مختصّ بذي الزِّيادة وإنّما سُمِّيَ به؛ لأنَّ التّرخيم في اللُّغة التّقليل، وحروف المصغّر بسبب حذف الزّوائد تصير قليلًا[٣] وهو **(أَنْ يُحْذَفَ كُلُّ الزَّوائِدِ)** على الثّلاثة أو الأربعة الأصليين **(ثمَّ يصغّر كحُميدٍ في أحمد)** ومحمّدٍ ومحمودٍ، والالتباسُ يُدفع بالقرائن وهو غير جارٍ في غير العَلَمِ عندَ الفرّاء خلافًا للبصريين))[٤].

---

[١] أحدهما: أنّه ليس بمانع؛ لدخول الأسماء الموصولة المجرّدة عن الحركة، (ويدخل في هذا التعريف الأخير: الكلمات التي يسكن آخرها، ويوصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفة كقولك: واحد اثنان ثلاثة. مع أنّ ذلك ليس من الوقف. وينظر: ركن الدين: ٨٢٣، والجاربردي:١٦٨.)

وثانيهما: أنّه ليس بجامع؛ لخروج جاء زيدٌ -واقفًا بالحركة والتنوين-مع قطعة عمّا بعده فإنّه وقف مع انّه ليس مقطوعا عن الحركة. وينظر: الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٥١١.

[٢] الكافية في شرح الشافية: ٥١٠.

[٣] والترخيم: التليين، ويقال الحذف ومنه ترخيم الاسم في النداء. وينظر: الصحاح: (رخم).

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية(الفسائيّ): ١٩٧.

ثانيًا: السِّمات الفنّيّة لمنهج كلٍّ شارح منهما:

أ-ذكر المسائل الخلافيّة:

غلبت على شرح السَّاكنانيّ الطبيعة الجدليّة، والمناقشات، والاعتراضات، والأسئلة، والأجوبة، والرُّدود على الأسئلة والأجوبة، وبعد أنْ يفرغ من شرح المسألة الصَّرفية يورد ما قيل فيها من أقوال العلماء ومذاهبهم ثم يناقشها مناقشة علمية، وذلك يدل على رجاحة عقله وسعة أفقه، واطّلاعه، ثُمَّ يختار لنفسه ما يراه راجحًا – من وجهة نظرِهِ – مؤيدًا اختياره بالدَّليل والبرهان والشَّاهد، نحو: قوله في باب (جمع التكسير): ((قوله: (وثبون)

واعلم أن الثُّبَةَ هي: الجماعة[1]. ثمَّ اختلف النَّحويون[2] في محذوفها:

ذهب طائفة إلى أنّ المحذوف هو العين؛ لأنّها من ثَابَ يَثُوبُ: إذا اجتمع.

ذهب بعضهم إلى أنَّ المحذوف هو اللام؛ وهو الأكثر، ثمَّ اختلف هؤلاء:

ذهب بعضهم إلى أنّه واو؛ فإذن أصلها: ثُبْوَةٌ؛ فَتُرِكَ.

قيل: إنّه ياء؛ فإذن أصلها: ثُبْيَةٌ.

والصّحيح عندي احتمال كلٍّ. وإذا عرفت هذا فنقول:

إنَّها إذا جمعت كان على وجوه ثلاثة:

الأوّل: الـ(فُعَلُ) –بضمِّ الفاء وفتح العين–كَثُبًى؛ فلا بدَّ من ردِّ اللام فيه.

الثّاني: ما جُمع بالألف والتّاء كالثُّباتِ.

الثّالث: ما جُمع بالواو والنّون؛ فيقال: ثُبُوْنَ، ولا يرد فيهما اللام كما تقدّم))[3].

نلحظ من طريقة السَّاكنانيّ كيف عرض للمسألة، ثُمَّ ذكر رأي النَّحويين المختلف، ثُمَّ ذكر رأيًا ثانيًا وثالثًا، ولم يكتفِ بذكر الآراء وإنَّما أدلى دلوه وثبّتَ رأيه الخاص بهذا

---

[1] اسم رجل، واسم لوسط الحوض الذي يجتمع الماء فيه. ينظر: الصحاح(ثبا)، ولسان العرب: (ثبا).

[2] ذكر الشارح (النَّحويون)، والمسألة صرفية، وذلك بلحاظ أنّ الصَّرف قسيم النَّحو.

[3] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٣٩٩، ٤٠٠، ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ (ثُبَة) التي هي اسم لرجل فمتفق على أنّ المحذوف منها هو اللام، وأمّا (ثُبَةُ) بمعنى الحوض وسطه فهي التي فيها الخلاف الذي ذكره الشارح، ينظر: الصحاح: (ثوب، ثبا)، والأمالي الشجرية:٢/٢٦٧، ٢٦٨، وابن يعيش: ٤/٥، ٥، وشرح الشافية للجاربردي:١٢٠، والصبان: ١/٨٥.

وترجيحه الآراء جميعها، ليس اتفاقًا منه لجميع ما ذُكرَ وإنّما دلالة على سعة أفقهِ وثقافته اللغويّة العاليّة التي أتاحت له تخريج جميع الآراء المتعارضة.

وكان الفسائيّ يختصر المسألة، يذكر الآراء المتعدّدة ولا يتقيّد بما يذكره الماتن من آراء العلماء لكنَّه قلّما يرجّح رأيًا على آخر وكأنّه يفسح المجال للمتعلمين باختيار الرأي الذي يرتأونه ومثال ذلك في باب (تخفيف الهمزتين المجتمعتين) إذْ قال: ((وقد جاء في ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى] صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة البقرة: الآيتان ١٤٢، ٢١٣]، و[سورة يونس: ال آية٢٥]، و[سورة النور: الآية:٤٦]. (الواو أيضًا في) الهمزة (الثّانية) المكسورة أي: قبلها واوًا؛ لانضمام ما قبلها، وذهب سيبويه إلى تسهيلها بين الهمزة والياء.

و(جاء في) الهمزتين (المتَّفقتين) في الحركة المجتمعتين في الكلمتين (حذف إحداهما) أوَّلهما عند أبي عمرو مطلقا وعند قالون والبزِّي إن كانتا مفتوحتين، وتسهيل الأولى كجنس حركتها أن لم يكن وثانيهما عند الغير))[١].

يلحظ من هذا أنَّ الفسائيّ لم يكتفِ بذكر آراء العلماء التي ذكرها ابن الحاجب، ولم يرجّح أحدها، بينما رجّح السَّاكنانيّ بعض آراء على بعضها ومثال هذا، قال السَّاكنانيّ: (التقاء الساكنين): ((ولمّا فرغ من القسم الأوّل شرع في القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التقاء الساكنين. وإذا عرفت هذا فنقول: أصل لا ها اللهِ: لا واللهِ، ثمَّ حذفت الجارّة، ثمَّ عوضت بكلمة (ها)؛ فالتقى الساكنان الألف واللام؛ فيجوز فيه الأمران:...

ذهب طائفة من المتقدمين، والمتأخرين إلى أن أصله: ها واللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا، ثمَّ حُذفت الجارّة، واستمرَّ حكمها وهو لزوم الكسرة من غير جعل (ها) عوضًا عنها؛... وهو ظاهر، والمختار عند المصنّف هو الأوّل... ذهب بعضهم إلى تحريك الياء بالفتحة: فيُقال: إيَ اللهِ لدفع الساكنين، ولبقاء التفخيم. وهذا هو أصحّ المذاهب عندي))[٢]، فالسَّاكنانيّ رجّح المذهب الثّاني لأنَّه لَمْ يُخالف القياس كغيره من المذاهب الأخرى.

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية(الفسائيّ): ٣٣٢.

[٢] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٤٦٦، ٤٦٧.

وذكر الفسائيّ في باب (الزِّيادة) خلافًا صرفيًّا لجملة من آراء الأعلام لم يرجّح فيه رأيًا واحدًا، إذْ قال: ((والزَّائد في نحو : كَرَّمَ في كلِّ مضاعف يكون أحدُ حرفي التّضعيف زائدًا مُدغما كان أم لا هو الحرف(الثّاني) عند أبي عليّ، ويُونُسَ، واختاره المصنّف؛ لأنَّ الزَّائد في قَرْدَدٍ هو الدَّالُ الثّانية لكونها مقابلةً لِلّام الثّانية في جعفر فكذا جميع المضعَّفات حملًا عليه (وقال الخليل) وابن عصفور هو (الأوّل)؛ إذ الحكم بزيادة السّاكن أولى (وجوَّز سيبويه الأمرينِ)؛ لتَساوي دليلهما، وحكى أبو حيّان عن ابن مالكٍ أنَّهُ في المُدْغَم هو الأوّل وفي غيره الثّاني جمعًا بين الدَّليلَينِ))[1].

يرى البحث في ضوء النّصّ أنَّ الفسائيّ عرض لآراء أبي علي، ويونس، والمصنّف والخليل، وابن عصفور، ثمّ عرض رأي سيبويه، وابن مالك، وأبي حيّان، ولم يرجّح أيَّ رأي من آرائهم. وكأنَّه بذلك يترك مساحة فكرية للمتعلّم في أن يتّخذ الرّأي الذي يشاء، فهو كان على مسافة واحدة من الجميع.

ب – شرح بعض الكلمات الصّعبة:

النّاظر في الشّرحين يجد أنَّ الشّارحَيْنِ كانا يشرحان الألفاظ الصّعبة، وهذه السِّمة ضرورية بالنسبة للشّرح، فإنَّ ما يتطلّبه الشّرح هو التّفصيل والتّوضيح، وشرح المفردات الصّعبة والعبارة الغامضة.

قال السَّاكنانيّ في (ذو الزِّيادة): ((أي: وقال سيبويه في سُبْرُوْتٍ –للفقير، ويُطلق على الحاذق في خَبْرِ الطّرق أيضًا–وزنه (فُعْلُوْلٌ) كَعُصْفُوْرٍ، وبُرْغُوْثٍ لأصالة التّاء وزيادة الواو فقط؛ لكونه مشتقًّا من السُّبْرُوْتِ –للأرض القَفْر–والاختلاف بينهما تقديريّ كما في الفُلْكِ، والهِجَانِ، والتّاء في المشتقِّ منه أصليّة فلزم أصالتها في المشتقّ أيضًا.

ذهب طائفة إلى أنَّ تاءه زائدة لاشتقاقه من السَّبْرِ، وغلبةُ الزِّيادة يؤيده))[2].

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٩٧.

[2] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٦١٨.

نلحظ أنَّ السَّاكنانيّ لا يكتفي بإيضاح معنى واحد وإنّما يحاول الإحاطة بمعظم المعاني التي تحتملها المفردة، ودراسة حالاتها الصَّرفيّة عندما يكون المعنى مختلفًا للمفردة عينها.

أمّا الفسائيّ فكان في الغالب يكتفي بذكر معنًى واحدٍ للمفردة الصّعبة، إذ يقول في باب (ذو الزِّيادة): ((وَكَنْهَبُلٍ بفتح الكاف والهاء وسكون النّون وضمِّ المُوحّدةِ، شَجَرٌ؛ فإنَّه لو حكم بأصالتهما فيهما لزم (فُعْلَلٌ أو فَعْلاّلٌ وفَعْلَّلٌ) وهما ممّا لا نظير له بخلاف فَنْعَلٌ أو فَنْعَألٍ وفَنْعَلُلٍ))[1]، وقال أيضاً في الباب ذاته ((ذو الزِّيادة)): ((وَخَنْفَقِيْقٌ بفتح الخاء المعجمة والفاء وسكون النّون بينهما، الدَّاهية (فَنْعَلِيْلًا) لا (فَعْلَلِيْلًا)؛ لوضوح اشتقاقه (من خَفَقَ) إذا اضْطَرَبَ))[2].

نلحظ من الشارح أنّه اكتفى بإيراد معنًى واحدٍ لكلمة (كَنْهَبُلٍ)[3]، ومعنى واحدٍ لكلمة (خَنْفَقِيْقٍ)[4] مع إنّ للكلمتين أكثر من معنى، وهذا دليل واضح على اتخاذ الفسائيّ منهج الاختصار وعدم الإسهاب في توضيح ما لا حاجة له في موضع الشّرح.

ت –التّقسيم:

من السّمات البارزة في الشّرحين هو التّقسيم ويجري على وفق مستويين هما:

١ –تقسيم الموضوع الواحد:

هذه السّمة شائعة عند السَّاكنانيّ في شرحه، فقد قسّم الموضوع الواحد أقسام متعدّدة، إذْ قسّم موضوع تصغير المؤنّث على ثلاثة أقسام هي: (تصغير المؤنّث الثّلاثيّ الخالي من

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٩٤.

[2] المصدر نفسه:٢٨٧.

[3] كنهبل: الشعير الضخم السنبلة عن ابن الأعرابي قال: وهي شعيرة يمانية حمراء السنبلة صغيرة الحب، شجر عظام، الشعير، القصير القامة، وينظر: الصحاح: مادة (كنهبل)، لسان العرب (كهبل)، تاج العروس: ٧٦٠/١٥.

[4] الخَنْفَقِيقُ في الناقة والفرس والظليم، وهو مشي في اضطراب، والليث: الخَنْفَقِيق، وورد في الشعر قُلْ لِبَنِي ذُهْلٍ يَرُدُّونَهْ ... أوْ يصبروا للصيلمِ الخنفقيقْ، وينظر: لسان العرب: (خنفق).

التّاء) و(تصغير المُؤنّث بالألف المقصورة) و(تصغير المؤنّث بالألف الممّدودة)[١]، وكذلك فعل الفسائيّ في بعض موارده إذ جاء في موضوع (جمع التّكسير الثُّلاثيّ) إذْ قسّمه على (جمع تكسير الثّلاثيّ المؤنّث) و (جمع التّكسير للثّلاثيّ الصّفة) و(جمع الثّلاثيّ المزيد بمدّة ثالثة)[٢].

٢-تقسيم المسألة الواحدة بحسب ما يقتضيه مقام الشّرح: وهي سمة اشترك بها الشّارحان:

قال السَّاكنانيّ في باب (جمع التّكسير) ((وتكسير الخماسيّ... إذا كُسِّرَ الخماسيّ وجب حذف أحد أصوله ليمكن التّكسير، ثمَّ اختلف النَّحويون[٣] في ذلك:

فذهب طائفة منهم سيبويه إلى أنّه يحذف الأخير لوجهين:

أحدهما: أنَّه منشأ الثِّقَل، وهو بالحذف أولى.

وثانيهما[٤]: أنَّه محلّ التَّصرّف بالزِّيادة، والنّقصان؛ فلذلك تعيّن له.

ذهب طائفة إلى أنّه يحذف ما أشبه الزّائد سواء كان وقع آخرًا، أو[٥] لا.

فإن قلت: إنّ الحذف لا يخلو إمّا قبل التّكسير، أو بعده؛ فعلى التّقديرين لا وجه للاستكراه، أمّا على الاوّل فلأنّه يكسّر الرّباعيّ، لا الخماسيّ، وأمّا على الثّاني فلِلزوم الاستكراه في الاستمرار، لا في نفس الجمع، والكلام فيه.

أو نقول: إنّ الكراهة في الحذف، لا التّكسير.

قلت: إنّه قبله له؛ فكانّه لا يتمّ إلّا به؛ فذلك سبب الكراهة.

ويمكن أن يُقال: إنّه بعده؛ فكأنّه من تمام عمله -أيضًا-ككسر ما بعد مدّته، وأشار إليه بقوله: (كتصغيره).

---

[١] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٧٠.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٦٠، ٢٣١، ٢٣٣.

[٣] قيل: (النَّحويون) تجوّزا بلحاظ أنّ الصَّرف قسم النَّحو؛ لأنّ المسألة صرفيّة بحتة.

[٤] الأصوب في التقسيم أن يقال (والآخر) بدلا من (ثانيهما)؛ لكيلا ينصرف الذهن إلى وجود ثالث، ورابع... إلخ.

[٥] من الأفصح أن يأتي بحرف العطف (أم) بعد همزة التسوية المحذوفة، بدلا من (أو).

أو نقول: لا قبله، ولا بعده، بل معه))[1].

يلحظ البحث أن السَّاكنانيّ قد قسّم الآراء التي من أجلها حذف أحد أصول الخماسيّ، مع الإقرار بوجوب الحذف اتّفاقًا؛ لكنّ الفكرة في تفصيل أسباب الحذف، وهذا يُعدَّ من الترف اللغويّ والإسهاب في شرح المسألة وتفصيلها.

وقال الفسائيّ في باب (جمع التّكسير): ((ونَحْوُ: تَمْرٍ، وَحَنْظَلٍ، وَبَطِّيْخٍ مِمّا يُميّزه واحده عن كثيره (بالتّاء ليس يُجمعُ على الأصحِّ) وهو رأي البصريين بل اسم جنسٍ وضع للماهِيّة مع قطع النّظر عن المشخّصات يقع على القليل والكثير بلفظ مفرده فإذا قصد التّنصيص على كونه مفردًا لَحِقَتْهُ التّاء، ومقابلُ (الأصحّ) رأي الكوفيين، وهو أن عديم التّاء منه جمعٌ، واحده ذو التّاء وفيه أنّه لو كان جمعًا لرُدَّ إلى واحده إذا صُغِّرَ لما صحَّ، نحوُ: تَمْرٍ، طِيْبٍ، ونَخْلٍ مُنْقَعِرٍ كما لا يصحُّ رجالٌ فاضلٌ ولمّا جاز أن نقول: أكلتُ عِنَبًا إذا أكلتَ واحدةً أو ثنتينِ، وما لا يقع منه إلّا على الجمع كالكَلِمِ فهو بحسب الاستعمال لا الوضع هذا ثمّ اسم الجنس سواء كان ثلاثيًّا أو[2] غيرَهُ كنعامٍ وسَفَرْجَلٍ إذا جُمِعَ جَمْعَ القلّة لَحِقَتْهُ الألف والتّاء وإذا جُمِعَ جَمْعَ الكثرة جُرِّدَ عن التّاء وقد يُكسّرُ ذو التّاء من فَعْلٍ كَفَلْسٍ على فِعَالٍ صحيحًا كان أم لا كطَلْحَةَ وطِلَاحٍ، وخَيْمَةَ وخِيَامٍ، ورَوْضَةٍ ورِيَاضٍ، وصَعْوَةٍ وصِعَاوٍ، وعلى فُعُولٍ أيضًا كصَخْرَةٍ وصُخُورٍ، ومن فِعْلٍ كحِبْرٍ على عِنَبٍ كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ))[3].

يلحظ البحث التقسيم عند الفسائيّ في هذا النصّ على جوانب متعدّدة فتارة يقسمه على آراء المدرستين البصرية والكوفية، وتارة أخرى يقسّمه إلى ما تلحقه تاء في تصغيره وما لا تلحقه، وتارة ثالثة يقسّمه على ثلاثيّ أو غير ثلاثيّ ويضرب لكلٍّ واحد منهم الأمثلة.

ويبدو أنَّ سمة التّقسيم جاءت من مقومات المنهج التّعليمي الذي سار عليه الشارحان؛ وذلك محاولة منهما في تقديم المادّة بطرائق سهلة، وواضحة، يسهل على المتعلّم إدراكها.

---

[1] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ):٤٥٣، ٤٥٤.

[2] الصواب: (أم).

[3] القيود الوافية في شرح الشافية:٢٤٥، ٢٤٦.

وقد أشار كل من الشارحين إلى ذلك ، إذْ قال السَّاكنانيّ في مقدمته: ((لمّا رآني إخواني بعضَ أواني مشتغلًا بحلِّ المعالم والمعاني ممّا في الشّافية الذي هو أجلّ المباني، ولم يدرك في وجه الدّهور بالمثاني أشاروا إليَّ أن أكتب له شرحًا واضحًا عن مقاصده، كاشفًا عن موارده، وافيًا بزوائده، كافيًا بانحلاله، ناظرًا بانخلاله، ناطقًا بمعاثر الشَّارحين، زائفًا لمزخرفاتهم، مبيّنًا فيه ما هو الحقُّ، غير تابع لاحد؛ فعليك بالتأمّل في مزالقهم، وأخذ ما هو الحقّ، والاجتناب عن التعصّب بحسن الاعتقاد؛ فإنَّه من وظائف الجهلة.

أجبتهم معتصمًا بحبل الله الوثيق، وعليه التّكلانِ ومنه التّوفيق))[١].

وقال الفسائيّ في مقدمته: ((فنظرت إلى مقدِّمة مشهورة للشيخ المُشْتَهِرِ في المشارق والمغارب، ناصب القوانين في المناصب الشّيخ ابن الحاجب، وجدتها شافية للطّلّاب عن الاستفهام، كافية في إفادة الغرض من ذلك العلم على أبلغ النِّظام، فأردت أن أنْظِمَ في سلك التّحرير ما استَفْدتُهُ في دَلَالة فحواها، وصحيحةٌ في إفادة مغزاها، فجاء بحمد الله كافلًا للتّفصيل المجمل وإيضاح المُفصّل مذلِّلًا للصّعاب من غير إيجاز وإطناب.

والتزمتُ في بيان الألفاظ أن أبيّنَ المعجمة وأُهْمِلَ المُهْمَلة رعاية للاختصار[٢]))[٣].

ث-نسبة الأقوال إلى أصحابها:

ينسب الشارحان الأقوال أو الآراء إلى أصحابها – في معظم الأحيان – وربما يكتفيان في أحيان أخرى بقولهم: يقال أو قيل أو قال بعضهم.

وهذا الأمر يُعدُّ غموضًا يصعب معه معرفة صاحب القول، أو الرّأي.

قال السَّاكنانيّ في باب (جمع التكسير): ((النَّمْرُ: السَّبْعُ. قيل: النُّمور هو الأصْل، والنُّمْرُ –بالضَّمِّ–مقصورٌ منه، وعكس بعضهم، والصّحيح أنَّهما أصلان؛ لأنَّ القصر والمدّ من خواص الضّرورة دون السّعة))[٤].

---

[١] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٢

[٢] كذا في الأصل والصواب: (للاختصار).

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٢٠.

[٤] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٣٧٣.

وقال الفسائيّ في باب (مسائل التّمرين): ((وسأل أبو عليّ ابن خالويه عن مثل مُسطارٍ بضمِّ الميم، وهو الخمر قيل روميٌّ معرَّبٌ، وقيل عربي اسم مفعول من استطار سمِّي به؛ لغليانه، أصله مُستطيرٌ كمستخرِجٍ اسم مفعول قُلبت الياء فيه ألفا بعد نقل فتحتها إلى ما قبلها، وحذفت التّاء منها))[1].

نلحظ أن كلا الشارحين استعمل لفظة (قيل) مرتين وفي أقلّ من سطرين، لعلّهما لا يريا أهمية تذكر معرفة القائل، أو ليثيرا لدى القارئ رغبة في البحث عن أصل القول ومصدره، وربَّما بسبب تعدّد القائلين فلا يذكرهم؛ طلبًا للإيجاز.

ج-العناية بالحدود:

اهتمّ الشارحان بالحدود في الأبواب الصَّرفيّة ويبحثان فيها تحقيق المانعية والجامعية.

قال السَّاكنانيّ في باب (النّسب): ((المنسوب: اسم متّصل بآخره ياء مشدّدة ليدلَّ على نسبته إلى المجرّد عنها.

فيه نظر؛ لأنَّه تعريف بالمباين؛ لعدم اتّصال الياء المشدّدة بآخره؛ لأنَّها هو آخره.

بل الصّحيح أن يقال: هو ما آخره ياء مشدّدة زائدة لدلالته على المنسوب إليه.

إلّا أن يقال: المراد بالملحق الزّائد، يعني المنسوب: ما آخره ياء زائدة غير أصليّة ليدلَّ على نسبته إلى المجرّد عنها؛ فاندفع الإشكال))[2] يظهر من هذا أنَّ السَّاكنانيّ قد اعترض على حدِّ ابن الحاجب في النّسب ويرى أنَّ عبارته أولى من عبارة الكتاب لأنَّها تدلُّ على المنسوب وهو المنسوب إليه وبالعكس.

وقال الفسائيّ في باب (بحث ذي الزِّيادة): ((ذو الزِّيادة: حروفها أي حروف الزِّيادة (اليَوْمَ تَنْسَاهُ، أو سَألتُمُونِيهَا، أو هَوَيْتُ السِّمَان)، أو أَمَانٌ وتَسْهِيلٌ، أو هُم يَتَسَاءَلُوْن، أو لَمْ يَأتِنَا سهوٌ، ونحو ذلك وقولنا: (حروفها) تلك العشرة (أي) هي (التي لا تكون الزِّيادة لغير الإلحاق، والتّضعيف إلّا منها) إلّا أنّها لا تكون إلّا زائدةً؛ فإنّها قد تكون بعض الأصول

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٤١٤.

[2] الكافية في شرح الشافية(للساكناني):٢٩٧.

في الكلمات بل كلّها كـ(سَأَلَ، وَنَامَ) وههُنا كلامٌ، وهو: إنَّ الزِّيادة لغير التّضعيف لا يكونُ إلّا منها سواءٌ كانت للإلحاق كجدوَلٍ، أم لا كـ(قَاتَلَ).

وأمّا التي تكون له قد تكون منها، وقد يكون من غيرها سواء كانت للإلحاق كـ (شَمْلَلَ، وَجَلْبَبَ) أم لا كـ (جَمَّعَ وجَرَّبَ) بتشديد العين فيهما، فلو لم يذكر الإلحاق لكان اولى))[1]. فالفسائيّ يرى أنَّ حروف الزِّيادة قد حدّها الماتن بالإلحاق والتّضعيف، ولو لم يذكر الماتن الإلحاق لكان أولى لأنها قد ترد من غيره.

ويرى البحث في ضوء ما يعنى به وهو الموازنة بين الشارحين، جملة من الأمور المتعدّدة هي:

أنّ الشارحين لم يجترحا حدودًا وتعريفات جديدة وإنّما اعتنوا عناية بالغة في أن تكون حدود الماتن على نحو عالٍ من الدقة، وهذا ما لحظناه لديهما.

كان السَّاكنانيّ أوجز في العبارة مقلّا في التمثيل، دالّاً على ما يريد بيانه، بينما الفسائيّ اطّرد في ذكر الأمثلة إذ ذكر حروف الزِّيادة بست طرائق وهذا حشو لا داعي له لكن الأسلوب التعليميّ طاغٍ عنده وكأنّه يريد من طلبته حفظ الحروف بأي طريقة كانت، ولا يخفى أن لحظنا إمكانية الشارحين من الإحاطة بالمصطلح الصَّرفيّ والتمكّن منه ولكلٍّ منهما طريقته الخاصّة في الشرح ولا تخلو أيّ من طريقتيهما من فائدة.

خ-عقد الشرحان تنبيهات في مسائل مختلفة:

اختلفت طرائق الشّارحين في عقد التّنبيهات في شرحيهما، وقد لحظ البحث أنَّ السَّاكنانيّ كان يجنح كثيرًا إلى التّنبيه باستعمال أفعال الأمر مثل: (اعلم، وتنبّه) فضلًا على طريقة التّنبيه الضّمنيّ باستعمال مفردات مثل: (يعرفه العاقل) ومن ذلك قال السَّاكنانيّ في باب (جمع التّكسير): ((قوله: وليس رَجْلَةٌ بتكسير و**اعلم** أنّه قد اختلف النَّحويون في تحقيق كونها جمعًا، أو لا على مذهبين:... والصّحيح عندي نفي جمعيته

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٧٩، ٢٨٠.

مطلقًا؛ إذ النّكرة في سياق النّفي تفيد الإشاعة والعموم؛ فلزم نفيها منهما. **يعرفه العاقل))**[1].

أمّا الفسائيّ فلم ينبّه بأفعال الأمر واقتصر تنبيهه في الغالب للدّلالة على قطع الرّأي وبتّه أو نهاية النّصّ بلفظة (انتهى)، ومن ذلك قوله في باب (الإعلال): ((وقد يُكسرُ الفاء إذا أُدغمَ بنقل حركةِ العين إليها، قال الش الرّضيّ[2] "رض" يعني في (حِيَّ) المبنيِّ للفاعل، والظّاهر إنّه غلطٌ نقلَه من المُفصّل، وإنّما أوردَهُ سيبويهِ في المبني للمفعول، **انتهى))**[3].

ويُرجّح البحث أنَّ سبب هذه الحدّة في ألفاظ السَّاكنانيّ لم تأتِ من فراغ، فقد ألمح في مقدمة شرحه إلى الأسلوب الذي ينوي انتهاجه، وذلك حيث قال: ((ناظرًا بانخلاله، ناطقًا بمعاثر الشارحين...؛ فهو يشير أن من أهم دواعي تأليف هذا الشرح؛ النظر فيما وقع فيه المتن من الخلل والنطق بمعاثر الشارحين وزلّاتهم))[4]. بينما يغلب على الفسائيّ الورع واللين في الخطاب لأولياته في الدراسات الفقهية والتي يُعدُّ الورع ركنًا من أركانها.

---

[1] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ):٣٧٤، ٣٧٥.

[2] يقصد بذلك الشريف الرضيّ

[3] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٤٢.

[4] الكافية في شرح الشافية: ٤٧.

المبحث الثَّاني
آراؤهما الصَّرفيّة

أولا: (آراء الأزَّانيّ السَّاكنانيّ)

أ- مصدر الفعل الرّباعيّ:

يرى السَّاكنانيّ أنَّ المصدر من الفعل الرّباعيّ وما ألحق به يكون على صيغتين (فَعْلَلَة) و(فِعْلاَل)، إذْ قال: ((أمّا من نحو: دَحْرَجَ فعلى دَحْرَجَةٍ، وَدِحْرَاجٍ -بالكسر-قياسًا مُطّرِدًا. وكذلك حكم الملحق به كَالحَوْقَلَةِ، والحِيقَالِ؛ لأنَّ اختلافَ أنواعِ المصادر باعتبار اختلاف أنواع الفعل؛ فلمّا لم يختلف فعله تعيّن طريقه))[١].

وذهب سيبويه إلى أنَّ مصدر الفعل الرّباعيّ هو: (فَعْلَلَة) فإنْ كان مضعّفًا يأتي على (فَعْلال) بكسر الفاء وفتحها إذْ قال: ((فاللّازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال (فَعْلَلَة)، وكذلك كل شيء أُلحق من بنات الثّلاثة بالأربعة وذلك نحو: دَحْرَجْتهُ دَحْرَجَة...، وقالوا زَلْزَلتهُ زِلْزَالاً ... ، وقد قالوا الزَّلْزَال والقَلْقَال، ففتحوا كما فتحوا أوّل التفعيل))[٢]، وفرّق الفرّاء بين (فِعْلَال) و(فَعْلَال) من جهة الجنس فذهب إلى أنَّ (فِعْلاَلاً) مصدر و(فَعْلاَلاً) اسم إذ قال: ((والزِّلزال بالكسر: المصدر والزَّلزال بالفتح: الاسم...))[٣]، ويرى المبرّد أنَّ مصدر الفعل الرّباعيّ (فَعْلَلَة) و(فِعْلال) واللّازم منهما هو (فَعْلَلَة)[٤].

وذهب إلى مثل هذا الرّأي ابن السّراج[٥]، وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّه قد تفتح أوائل مصادر الأفعال المضعّفة إذ قال: ((وما كان منه مضاعفًا، مثل: قَلْقَلْتُه وزَلْزَلْتُه، فقد

---

[١] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٢٠٨.

[٢] كتاب سيبويه: ٤/ ٨٥.

[٣] معاني القرآن (الفرّاء): ٣/ ٢٨٣.

[٤] ينظر: المقتضب: ٢/ ٩٣، والدرس الصَّرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة(أطروحة): ١٧١.

[٥] ينظر: الأصول: ٣/ ١١٣-١١٤.

تُفتح أوائل المصادر منه نحو: القَلْقَال والزَلْزَال والأصل الكسر، ألا ترى أنَّهم لم يفتحوا الأوائل من سِرْهاف))[1].

يُفهم ممَّا سبق أنَّ الفعل المضعّف من الرّباعيّ مصدره (فِعْلَال) ويجوز فيه (فَعْلال) والأصل فيه هو (فِعْلال).

وأيّد هذا الرّأي ابن المؤدّب، والسّكّاكيّ، وابن عصفور، والرّضيّ[2].

إذْ يقول ابن عصفور: ((وإنْ كان على فَعْلَلَ فمصدره يأتي على فَعْلَلَة، نحو: دحْرَجَة. وقد يجيء على فِعْلال بكسر أوّله نحو: دِحْراج. وقد يجوز في المضعّف نحو: زَلزال))[3]، ويرى ركن الدّين الاستراباديّ أنَّ المصدر من الفعل الرّباعيّ وما ألحق به يكون على صيغتين (فَعْلَلَة) و(فِعْلاَل)، إذْ قال: ((اعلم أنَّ المصدر من الرّباعيّ وما ألحق به يأتي على وزن فَعْلَلَة وفِعْلاَل ، نحو : دَحْرَج دَحْرَجَة ودِحْرَاجاً ... وأمّا الذي كُرّر فيه الأوّل والثّاني فيجيء مصدره على وزن (فَعْلَلَة، وفِعْلال، وفَعْلَال) نحو: زَلْزَل، زَلْزَلَةً، وزِلْزَالاً، والكسر أفصح؛ لأنّه أصله والمختار أنَّ أصله: فِعْلال ...))[4]، أي إنَّه جعل مصدر الفعل الرّباعيّ، إذا كان مضعّفًا على ثلاثة صيغ وهي (فَعْلَلَة وفِعْلال وفَعْلَال) وذهب أيضاً إلى أنَّ (فِعْلَالاً) أصل لـ(فَعْلَال).

وترى الدّكتورة خديجة الحديثيّ أنَّ الفعل الرّباعيّ يكون له بناء مصدريّ واحد وهو فَعْلَلَة، إذْ قالت: ((وللرّباعيّ المجرّد بناء واحد هو (فَعْلَلَة)... سواء أكان مضعّفًا أم غير مضعّف وذلك نحو: زَلْزل- زَلْزَلَة))[5]، معنى ذلك أن الـ(فَعْلَلَةَ)، والـ(فِعْلَالَ) مقيسان على على السواء في (فَعْلَلَ) وهذا مذهب بعض العلماء، ومنهم ابن الحاجب، وكذلك الشّارح السَّاكنانيّ، وذهب كثير من العلماء إلى أنَّ القياس هو الـ(فَعْلَلَةُ) والـ(فِعْلَالُ)، وأمّا

---

[1] التكملة: ٥٣٢.

[2] ينظر: دقائق التّصريف: ١٧٤-٣٩٣، ومفتاح العلوم: ١٦٧، والمقرّب: ٢/ ١٣٤، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ١٢٣.

[3] المقرّب:٢/ ١٣٤، وينظر: التطبيق الصَّرفي: ٦٩.

[4] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

[5] أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٢٠.

الـ(فَعْلَالُ) فخاصٌّ بالمسموع أي: إذا سُمِعَ في مصدره الـ(فَعْلَالُ)، وإلا فيقتصر على الـ(فَعْلَلَةِ).[1]

ب-إدغام المثلين المتحركين:

يجوز إدغام المثلين في كلمتين عند جمهور البصريين بشرط ألّا يكون قبلهما ساكن صحيح، لِئَلَّا يُجمع بين ساكنين، فممَّا ولي المتحركان فيه ساكنًا صحيحًا نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ نُورًا﴾ [سورة نوح: الآية ١٦]، وقولهم: اسم موسى، فلا يجوز إدغام شيء من هذا عند جمهور البصريين وما جاء منه موهمًا الإدغام أوّلوه بالإخفاء أو خرّجوه على الشّذوذ[2]، وقد عرض السَّاكنانيّ للمسألة إذ قال: ((وكذلك يمتنع الإدغام عند ساكن صحيح قبل المثلين، والحال أنّهما في كلمتين عند النَّحويين سواء كان السّاكن مدغمًا كقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾[3]، أو[4] غير مدغم كقولك: عَزْمُ مَالِكٍ؛ لأَنَّ إدغامه إمّا مع نقل الحركة إلى ساكن، أو لا، والأوّل باطل لعدم شرطه، وكذا الثّاني لامتناع السّاكنين من غير حدَّه))[5].

قال سيبويه: ((وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء، حرف ساكن، لم يجز أنْ يُسكّن ولكنّك إنْ شئت أخفيت، وكان بزنته متحركًا، من قبل أنَّ التّضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم في مُدُقٍ ونحوه ممّا التّضعيف فيه غير منفصل. ألا ترى أنَّه قد جاز ذلك وحسن أنْ تبيِّن فيما ذكرنا من نحو جَعَلْ لَّكَ. فلَمّا كان التّضعيف لا يلزم لَمْ يقوَ عندهم أنْ يُغيّر له البناء، وذلك قولك: ابنُ نُوح، واسمُ مُوسى، لا

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه:٨٥/٤، والمقتضب:٩٥/٢، والسيرافي:٢٢٤، والتبصرة:٧٧٣/٢، شرح المفصل:٤٩/٦، وشرح الكافية الشافية:٢٢٣٦/٤، وشرح الرضي:١٧٨/١، وشرح ركن الدين:٥٠٤، والمساعد:٦٢٧/٢، وأوضح المسالك:٢٦٣/٢، والأشموني:٣٠٨/٢.

[2] ينظر: الدرس الصَّرفي بين ركن الدين والنظام في شرحيهما على شافية ابن الحاجب(رسالة):٨٦

[3] جزء من آيات متعدّدة من الكتاب الحكيم، ومنها [الآية ١٨٧ من سورة البقرة].

[4] الصواب: أم.

[5] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ):٨٩١، ٨٩٢.

تدغم هذا...))[1]، أراد أنَّ لو أدغمت النّون في النّون في نحو: ابن نوح، أُلقيت حركة النّون على الحرف الصّحيح السّاكن الذي قبلهما – الباء – فصارت الباء محرّكة، ولهذا أسقطت همزة الوصل فتكون: بنّوح، وهذا غير جائز لانفصاله[2].

وأجاز أبو عمرو من البصريين الإدغام في المتحركين اللذينِ قبلهما ساكن صحيح خلافًا لأصحابه البصريين، مستدلًا بما ورد من قراءات الإدغام نحو: ﴿كَفَرُوْا الرُّعْبَ﴾ [سورة آل عمران: الآية: ١٥١]، وذكر الفرّاء إدغام المثلين من الكلمتين وقبلهما ساكن صحيح، قال الفرّاء: ((قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥]. يقرأ نافع بالرّفع والنّصب والإدغام: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥]. تدغم الرّاء عند الرّاء))[3]، والظّاهر من نصّ الفرّاء أنَّه لم يوجّه هذه القراءة.

ونَسَبَ السِّيرافيّ إلى الفرّاء جواز هذا الضّرب من الإدغام، وهو عنده –الفرّاء – على وجهين:

الأوّل: أن تُلقى حركة الرّاء على الهاء، ثمَّ تُدغم الرّاء في الرّاء، وهذا عنده بين الضّعف والإجازة، ويعامله معاملة المتّصل.

والآخر: أن تجمع بين ساكنين في بنية واحدة كالموقوف عليه "شَهْرْ" وهذا عنده جيّد ليس بمنكر[4]. وفي توجيه الثّاني نظر من وجهةٍ صوتيّة إذ يتشكّل في الكلمة مقطع مزيد هو: إش ـــَـ هـ ر إ.

---

[1] كتاب سيبويه: ٤/ ٤٣٨، وينظر: التكملة: ٦١٧–٦١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٢٦٤، وهمع الهوامع: ٦/ ٢٨٤.

[2] ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٥/٤٠٠

[3] الأيام والليالي والشهور: ٩١.

[4] ينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ٨٢.

ونسب المؤدِّب ما قاله الفرّاء حكاية ذلك عن العرب إذ قال: ((وحكى الفرّاء عن العرب: شهُر رّمضان صُمنا على نقل حركة الرّاء إلى الهاء وإدغام الرّاء الأولى في الثّانية))[١].

ونَسَبَ أبو حيّان (ت٧٤٥هـ)، والأشمونيّ (ت٩٢٩هـ) هذا الإدغام إلى الفرّاء[٢]. المتأمّل فيما سبق يلحظ أنَّ البصريين كان موقفهم من مذهب أبي عمرو والفرّاء هو إنكار هذا الإدغام كما رأينا في كلام سيبويه، وأوّلوه ما سمّاه الفرّاء إدغامًا بالإخفاء، كما سبق في كلام سيبويه: ((ولكنّك أنّ شئت أخفيت، وكان بزنته متحركًا)) وقد سوّغوا ذلك بأنّ الإدغام في كلمتين ليس بواجب، إذْ قال السّيرافيّ عن مذهب الفرّاء: ((ويجوز في مثل هذا في كلمة واحدة نحو: مُدُق ومَرَدّ ... لَم يَجُزْ في كلمتين؛ لأنَّ الإدغام في كلمتين غير واجب...))[٣]، وَوَضّحَ السّيرافيّ ما يؤدي إليه الإدغام في كلمتين من قبح إذْ قال: ((لو أدغمنا ابْن نوح؛ فالقينا حركته على الباء لوجب أنْ نقول بنّوح وأسقطنا ألف الوصل لتحرك الباء... وكذلك يلزم في اسم موسى أن نقول: سمّوسى، وذلك غير جائز لانفصاله)) [٤]، وقال المؤدّب عن قراءة الحسن في الإدغام: ((وقراءة الحسن:(شَهْرَّمَضَانَ) بالإدغام ...والشّهر يحتمل فيها رفعًا ونصبًا وخفضًا ولا يجيزها سيبويه إلّا بالإشارة إلى ضمِّ الرّاء الأولى لِئَلَّا يجتمع ساكنان والفرّاء يجيزها بلا إشارة إلى الحركة؛ لأنَّ الرّاء الأولى مبنيّة على التّحرّك والحركة منوية معها...))[٥]، وقال ابن الحاجب: ((وحُمِلَ قول الفرّاء على الإخفاء))[٦]، وإلى مثل هذا ذهب الرّضيّ فنبّه على أنَّه إخفاء أطلق على (الإدغام) تجوّزًا، قال مؤوّلًا مذهب أبي عمرو والفرّاء: ((وأمَّا ما نُسبَ إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو: ﴿خُذِ العَفْوَ وأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيْنَ﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٩٩].

---

[١] دقائق التّصريف: ٢٠٣.

[٢] ينظر: التذييل والتكميل: ٦/ ٢٣٠، وشرح الأشموني: ٣/ ٨٩٠.

[٣] شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٥/ ٣٩٩-٤٠٠.

[٤] شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٥/ ٤٠٠.

[٥] دقائق التّصريف: ٥١٤.

[٦] الشافية: ١٢١.

و﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥]. فليس بإدغام حقيقيّ بل هو إخفاء أوّل المثلين إخفاء يشبه الإدغام؛ فتُجُوّز بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء لمّا كان الإخفاء قريبًا منه، والدّليل على أنَّه إخفاء لا إدغام أنَّه روي عنه بالإشمام والرّوم في ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [سورة فصلت: الآية ٢٩]، إجراء للوصل مجرى الوقف، والرَّوم هو الإتيان ببعض الحركة، وتحريك الحرف المدغم محال، فلك في كلٍّ مثلين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأوّل منهما))[١].

ووافق ركن الدين الاستراباديّ في المسألة مذهب القرّاء، إذْ قال: ((الأولى أنْ يمنع إجماع النحاة [حينئذٍ] على امتناع الإدغام؛ لأنَّ من القرَّاء جماعة من النُّحاة، وهم يقولون بالإدغام الصريح فلا يكون إجماع النحاة حينئذ حُجّة؛ لأنَّه ليس إجماعهم إجماعاً لجميع النَّحويين مع مخالفة القرّاء))[٢].

ج-النّسبةُ إلى حيّ وطيّ:

ذهب السَّاكنانيّ إلى القول: ((وباب طَيٍّ-فاختلف فيه النَّحويون: ذهب سيبويه، والخليل، وكثير من النَّحويين إلى وجوب ردِّ الأولى إلى أصلها، مع عمل النَّمِرِ؛ فيقال: طَوَوِيٌّ، وحَيَوِيٌّ -بالفتح-كراهة اجتماع الياءات))[٣]، ما يفهم من كلام السَّاكنانيّ أنَّ الرّدَّ إلى الأصل باعتبار الحركة -لا غير-في نحوه لأنَّ الحيَّ من بنات الياءات ولا وجه لردّها إلى أصلها وإلّا لزم ردُّ الشّيء إلى نفسه، وكانت الواو والياء بعد الرَّدِّ متحركتين ولم يُعلّا لكي لا يلتبسا بحاويٍّ، وطاويٍّ[٤].

واختلف اللّغويون في هذه الألفاظ التي لامها وعينها إمَّا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين، وإذا نسبت إليها اجتمعت أربع ياءات – ياءان ترجعان إلى أصل الكلمة وأخريان هما ياء النّسبة – وكان الاختلاف جوازًا أو شذوذًا أو حسنًا أو قبحًا، وكان لأبي

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١٦٩/٣.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٩٠٧-٩٠٨.

[٣] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٣٣٣، ٣٣٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٤.

عمرو بن العلاء رأيٌ في هذه المسألة، اختلف معه المبرّد، إذْ كان أبو عمرو يجيزه – مستحسنًا – اجتماع أربع ياءات في مفردة إذْ جاء في كتاب سيبويه: ((وكان أبو عمرو يقول: حَيّيٌّ ولَيِّيٌّ وليّة ... وقال: لا أغيرَّه لأنّه لم تجتمع الياءات وإنَّما أبدل إذا كثرت الياءات فأفرّ إلى الواو، فإذا قدرت على الواو ولَمْ أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لَمْ أُغيره))[١]، وقد ذكر هذا الرّأي منسوبًا لأبي عمرو بن العلاء[٢]، وحُجّة أبي عمرو: أن اجتماع الياءات عنده حدّ الاستثقال، فإذاْ كثرت الياءات يفرُّ إلى الواو، وتحدَّث سيبويه عن إضافة ياء النّسب إلى (حيّ) و (طيّ) إذْ قال: ((وسألته عن الإضافة إلى حَيّة فقال: حَيَوِيٌّ، كراهة أنْ تجتمع الياءات والدّليل على ذلك قول العرب في حيّة بن بَهْدَلة: حَيَوِيٌّ، وحرّكت الياء لأنَّه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة، فإذا أُضيفت إلى لية قلت لَوَوِيّ؛ لأنَّك احتجت إلى أنْ تحرّك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيّة، فلمَّا حركتها ردتّها إلى الأصل، كما تردُّها إذا حرَّكتها في التّصغير، ومن قال: أميِّيّ قال: حيِّيّ))[٣].

والمتأمّل فيمّا سبق منه كلام سيبويه يلحظ أنَّه أبقى الياء الأولى في كلمة حيَّة، وقلبت الثانية واواً لتجنّب توالي الأمثال، وكذلك ردُّ الياء في ليَّة إلى أصلها، وأيضًا ذكر من قال بـ (حيَّيٌّ) بأربع ياءات فهو يعدُّ جوازًا منه كما ذكر أبو عمرو بن العلاء، وقد أوضح ابن جنّي استحسان ذلك أنَّه عائد إلى انفصال ياء النسبة[٤]، وذكر أيضًا أنَّه ليس في كلام العرب (حَيْوَت) ممّا لامه واوًا[٥].

وهذا القول فيه نظر، إذْ ذكر ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، (الحَيْوَت) وهو ذكر الحَيَات[٦]، الحَيَات[٦]، وخالف المبرّد أبا عمرو جاعلًا من (حَيَوِيٌّ) صيغة أحسن من (حَيِّيّ) محتجًّا

---

[١] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٥.

[٢] ينظر: المفصل: ٢٦٢، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٢، وهمع الهوامع: ٦/ ١٥٩.

[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٥.

[٤] ينظر: المنصف: ٢/ ٢٧٤.

[٥] ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٢.

[٦] ينظر: المخصّص: ٢/ ٣١٠، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٤٦.

لذلك؛ بتحرّك ما قبل الياء الثّانية، وقلب الياء ألفًا وقلب الألف واوًا[١]، وقد ردّ على قول أبي عمر بأمرين هما: جمعه أربع ياءات، والكسر في الياء الثّانية[٢]، وتحدّث الرّضيّ عن عن هذه المسألة إذ قال: ((فتقول في طيٍّ، طَوَوِيّ، وتبقى الياء بحالها نحو: حَيَويّ لأنَّه من حيي وتنقلب الياء الثّانية في الصورتين واوًا: إمّا بأنْ تنقلب أولاً ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واوًا كما في عَصَوِي ورَحَوي، أو تقلب الياء من أوّل الأمر واوًا لاستثقال ياء متحرّك ما قبلها ياء النسب))[٣].

وذهب ركن الدين الاسترابادي إلى القول: ((فإذا نسب إليهما يقال: طَوَوِيّ وحَيوِيّ برد العين إلى أصلها وفتحها وقلب الياء الثانية واواً؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات، ولا يقال طيِّيٌّ ولا حيّيّ؛ لاجتماع الكسرة وأربع ياءات. لا يقال (حَيّ) إذا كان مشتقًّا من الحياة لم تكن لامه ياء بل واواً؛ لأنّا نقول: لا نسلّم ذلك لأنَّ هذه الواو بدل من الياء، لعدم مجيء (حَيَوتُ) في كلامهم ومجيء (حَيَيْتُ) وإنَّما قلبت ياء كراهة اجتماع الياءين))[٤].

د-تصغير إبراهيم وإسماعيل:

قال الأرانيّ السَّاكنانيّ في باب التّصغير: ((فإنْ قلت: كيف تُرخِّم نحو: إبراهيم وإسماعيل؟ قُلتُ: ذهب سيبويه إلى حذف الألف والهمزة منهما فيقال: بريهيم، وسميعيل[٥]. وذهب المبرّد إلى حذف الألف مع حرفين أخيرين فيقول: أُبيرهٌ، وأُسيمعٌ، والأوّل أصحُّ، لأنَّ بريهيم أدلُّ بالمكبّر من أبيره، فعليك بالتأمّل))[٦].

والواضح من كلام السَّاكنانيّ أنّه ذهب مع رأي سيبويه لكنّه اشتبه بين تصغير التّرخيم والتّرخيم الأصليّ، وهذا الخلاف الذي يذكره بين سيبويه والمبرّد إنّما هو تصغير إبراهيم، وإسماعيل التّصغير الأصليّ، وليس في تصغير التّرخيم، أمّا ترخيمهما فقد حكى

---

[١] ينظر: المقتضب: ٣/ ١٣٨.

[٢] المقتضب: ١٣٨/٣، والخلاف الصَّرفي في العربية(رسالة): ٤٥٨.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١/ ٢٣٥ – ٢٣٦.

[٤] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ١/ ٣٩٢.

[٥] كتاب سيبويه: ٣ / ٤٤٦.

[٦] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ):٢٩٠.

سيبويه عن الخليل عن العرب: بُرَيْه، وسُمَيعٌ، قال سيبويه: ((وإنْ حقرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بُرَيْهيم وسُمَيْعِيل))[1]، وقال في ترخيمهما –عن الخليل–: ((وزعم أنّه سمع في إبراهيم، وإسماعيل: بُرَيهٌ وسُمَيعٌ))[2]، يفهم من كلام سيبويه أنَّ الهمزة زائدة فيهما، فحكم عليها بالزِّيادة.

وعرض ابنُ السراج فيما ذهب إليه إذْ قال: ((وإبراهيم بُرَيْهِيم، وقد غلّط سيبويه؛ لأنَّه حذف الهمزة فجعلها زائدة، ومن أصوله أنَّ الزّوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها، ألّا الأسماء الجارية على أفعالها، ويلزمه أن يصغر إبراهيم: أُبَيْرِيه، ويصغر إسماعيل: سُمَيْعِيل))[3]، وما سبق من قول ابن السّراج فيه نظر؛ وذلك لأنَّه فرَّق بين تصغير إسماعيل وإبراهيم، والهمزة فيهما واحدة، أي ما الذي دعا إلى أنَّ تكون إبراهيم على: أُبَيْرِيه، وإسماعيل على: سُمَيْعِيل مع إنَّ الهمزة فيهما واحدة؟ فالذي فعله ابن السراج أنَّه ذهب مع سيبويه مرّة في تصغير إسماعيل على: سُمَيْعِيل، ولم يذهبْ في تصغير إبراهيم.

وذهب ابن عصفور إلى أصالة الهمزة فيهما إذْ قال: ((وإنّما قطع بأصالة الهمزة في مثل هذا؛ لأنَّ بنات الأربعة فصاعدًا لا تلحقها الزِّيادة أوّلها أصلًا، إلَّا الأفعال نحو: تَدَحرجَ، والأسماء الجارية عليها نحو: مُدْحرج. فلمّا كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطِعَ بأنَّ الهمزة في أولها أصل))[4]، وأوضح الرّضيّ أنَّ السّماع يؤيد ما ذهب إليه سيبويه[5]، وخالف المبرّد سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل إذْ صغرهما على أُبَيْرية وأُسَيْميع[6].

---

[1] كتاب سيبويه: ٣ / ٤٤٦، وينظر: المقرّب: ٢/ ٩٢، وارتشاف الضرب: ١/ ٩٥–٩٦.

[2] كتاب سيبويه: ٣ / ٤٤٦.

[3] الأصول: ٣/ ٥١.

[4] الممتع الكبير في التّصريف: ١/ ١٥٦–١٥٧، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٢٢٥/١.

[5] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/١٧٧–١٧٨.

[6] ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٦٣، وشذا العرف في فن الصَّرف: ١٥٧، والمدارس النَّحوية (شوقي ضيف): ١٣٢.

فالمبرّد يحذف الحرف الأخير من الكلمة، وقد ذكر الرّضيّ أنَّ رأي المبرّد يوافق القياس[١]، المتأمّل في الرّأيين (سيبويه والمبرّد) يجد أنَّ الخلاف ينحصر في الهمزة زيادتها أولًا مع أربعة حروف أو عدم زيادتها وكذلك حروف الزِّيادة (سألتمونيها) والحذف في الاسم الخماسي[٢]، وقد ذكر ابن ولّاد[٣]، والأعلم[٤]، والسّيرافيّ[٥]، والرّضيّ[٦]، هذا الرّأي للمبرّد في تصغير إبراهيم وإسماعيل في غير التّرخيم على: أُبَيْرِهٍ، وأُسَيْمِعٍ، في كتبهم ولم أقفْ عليه فيما لديَّ من كتب المبرِّد.

كذا، والذي في السّيرافيّ، والنُكت، والرَّضِيِّ: أُسَيْمِعٌ، وأُبَيْريهٌ–بالمدِّ–ولعلّه الصَّواب لأنّه الذي فيه مدٌّ قبل الآخر يُقلبُ حرف المدِّ عند التصغير ياءً إن لم يكن ياءٌ، فإن كان ياءٌ بقي على حاله. ولعلَّ ما يدلُّ على أنَّ مذهب المبرّد هذا إنّما هو في تصغيرهما تصغير غير التّرخيم، أمّا التّرخيم فلم يُذكر عن المبرّد أنّه خالف فيه، يدلُّ على ذلك قول ابن عقيل: ((واتفقوا في تصغير التّرخيم على بُرَيهٍ، وسُمَيْعٍ))[٧].

ورجّح ركن الدين رأي سيبويه في هذا التصغير إذْ قال: ((والأوّل أولى؛ لأنَّه أقل حذفًا ولبقائه على فُعَيْعِيل مع كون رابعه حرف لين، ولأنَّه أوّل على المكبّر، فإنَّ (بُرَيْهِيم) أدلُّ على إبْرَهِيْمَ من أُبَيْرِه))[٨].

ولقد عرض البحث آراء جملة من العلماء للإضاءة على المسألة، والوقوف على بضع نقاط في طرح الشارح لها ومنها: أنّ السَّاكنانيّ لم يكن له رأي واضح وجليّ في هذه

---

[١] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ):١٧٨/١.

[٢] ينظر: الخلاف الصَّرفي في العربية(رسالة): ٤١١، والدرس الصَّرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة(أطروحة): ١١٧.

[٣] ينظر: الانتصار: ١٣٢.

[٤] ينظر: النكت: ٩٢٨/٢.

[٥] ينظر: هوامش سيبويه(بولاق): ١٢٠/٢.

[٦] ينظر: شرح الشافية للرضيّ: ١ /٢٦٣.

[٧] المساعد (لابن عقيل): ٥٣١/٣.

[٨] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٣٢٧/١، وينظر: الدرس الصَّرفي بين ركن الدين والنظام النيسابوري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب(رسالة): ٩٣.

المسألة فضلا على ذكره لها بشكل مجمل رغم ما عرضنا له من تفصيل، وقد ذكر المسألة وترك الباب مفتوحا في تأملها بعبارة "فعليك بالتأمّل" على غير ما اعتدنا عليه في شدّته في شرح وتفصيل المسائل الصَّرفية، ولم يختلف الفسائيّ عنه في هذه المسألة، فقد ذكر قول سيبويه مكتفيًا به من دون رأي أو شرح أو توضيح.

ثانيًا/ آراء العلّامة الفسائيّ:

أ: أبنية الملحق بالرّباعيّ:

عدد أبنية الملحق(الرّباعيِّ) المجرّد والمزيد عند الفسائيّ ستّة عشر بناءً إذ قال: ((للثّلاثيِّ المزيد فيه من الفعل (خمسة وعشرون) بناءً منها ملحق بِدَحْرَجَ نحوُ: شَمْلَلَ، وَحَوْقَلَ، وَبَيْطَرَ، وَجَهْوَرَ، وَقَلْنَسَ، وَقَلْسَيَ، وَشَرْيَفَ أي: فَيْعَلَ بَدَلَ قَلْنَسَ، أي فَعْنَلَ عند السّكاكيِّ بزيادة حرف واحد في الجميع وملحقٌ بتَدَحْرَجَ نَحْوُ: تَجَلْبَبَ، وَتَجَوْرَبَ، وَتَشَيْطَنَ، وَتَرَهْوَكَ، وَتَمَسْكَنَ، وَتَغَافَلَ، وتَكَلَّمَ...وملحق باحْرَنْجَمَ نحو: اقْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَى))[1].

والأبنية تقسم على ضربين:

الأوّل: الملحق بالمجرّد: فَعْلَلَ، وفَوْعَل، وفَيْعَل، وفَعْوَل، فَعْنَل، وفَعْلَى.

والآخر: الملحق بالمزيد: تَفَعْلَلَ، وتَفَوْعَلَ، وتَفَيْعَل، وتَفَعْوَل، وتَمَفْعَل، وتَفَاعَل، وتَفَعَّل، وافْعَنْلَل، وافْعَنْلى.[2]

وذكر سيبويه أنَّ عدد الأبنية الملحقة بالرّباعيّ المجرّد: (دَحْرَجَ) ومِزيدهُ يكون على اثني عشر بناءً هنَّ في المجرّد: (فَعْلَلَ، وفَوْعَل، وفَيْعَل، وفَعْول، وفَعْنَل، وفَعْلَى)[3] نلحظ أنَّ سيبويه لَمْ يذكرُ وزنين بالملحق المزيد هما: (تَفَاعَل، وتَفْعَّلَ).

وقسَّمَ المبرّد أبنية المزيد للإلحاق على ضربين:

الأوّل: الملحق بالمجرّدِ وأبنيتهِ: (فَعْلَلَ، وفَوْعَل، وفَعْوَل، وفَيْعَل، وفَعْلَى).

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية (الفسائيّ):١٤١، ١٤٢، ١٤٣.

[2] ينظر: الدرس الصَّرفي بين ركن الدين الاسترابادي والنظام النيسابوري في شرحيهما على شافية ابن ابن الحاجب(رسالة): ٩٦.

[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨٦-٢٨٧.

والآخر: الملحق بالمزيد: (تَفَعْلَل، وتَفْعَّل، وتَفَاعَل، وافْعَنَلل، وافْعَنْلَى)[1]، نلحظ أنَّ مجموع الأبنية الملحقة بالمجرّد والمزيد عند المبرّد هي عشرة أبنية.

وذهب ابن السّراج مذهب سيبويه في عدد الأبنية الملحقة بالمجرّد الرّباعيّ ومزيده إذْ قال: ((فذلك اثنا عشر بناءً))[2].

ويرى ابن الحاجب أنَّ الأبنية الملحقة بالمجرّد الرّباعيّ ومزيده، تكون خمسة عشر بناءً إذْ قال: ((... ملحق بدَحْرَجَ نحو: شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَر وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَي، ومُلْحَقُ بِتَدَحْرَجَ نَحْوُ: تَجلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وتَكَلَّم ومُلْحَق باحْرَنْجَمَ نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ وَاسْلَنْقَى))[3].

ويرى الرّضيِّ أن عدد أبنية الملحق (الرّباعيّ) المجرّد ومزيده ستّة عشر بناءً بزيادة (فَعْيَل).

إذْ قال: ((ومن الملحقات بفَعْلَلَ، شَرْيَف: أي قطع شِرْيافَ الزرع، وهو ورقه إذا طال وكثر حتى يخاف فساد الزرع))[4].

وعدد أبنية الملحق (الرّباعيّ) المجرّد والمزيد عند النظّام خمسة عشر بناءً إذْ قال: ((فجميع الأبنية الملحقة إذن خمسة عشر على رأينا))[5].

ويتضح من طريق هذا العرض لآراء العلماء، يتّضح بأنَّ الفسائيّ توسّع كثيرًا في عدد أبنية الملحق بالرّباعيّ موافقًا بذلك الرَّضيّ ومخالفًا لسائر العلماء، ولعلَّ هذا التوسّع من باب الثراء اللُّغويّ عنده.

---

[1] ينظر: المقتضب: ٢/ ١٠٥-١٠٧.

[2] الأصول: ٣/ ٢٣٠.

[3] الشافية: ١٧.

[4] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ٥١.

[5] شرح شافية ابن الحاجب (النظّام):٤٧. وينظر: الدرس الصَّرفي بين ركن الدين الاستراباذي والنظام النيسابوري في شرحيهما على شافية ابن الحاجب(رسالة):٩٧.

ب: مصدر الفعل (الثّلاثيّ المزيد) (فَعَّلَ):

يرى العلّامة الفسائيّ أنَّ مصدر الفعل على وزن (فعّل) يكون على (تَفْعِيْلٍ، وتَفْعِلَةٍ) بالفتح والسكون، والكسر فيهما، وفي (تَفْعِيْلٍ) في غير النّاقص مطّردٌ قياسًا وفي (تَفْعِلَةٍ) مسموعًا فقط، نحو: (وَجَّهَ على تَوْجِيْهٍ وتَوْجِهَةٍ)، و(تَفْعِلَةٌ) لازم في مهموز اللام، والنّاقص كتَخْطِئَةٍ، وتَعْزِيَةٍ. إذ يقول: ((ونحو كَرَّمَ على تَكْرِيْمٍ، وتَكْرِمَةٍ، بالفتح والسكون، والكسر فيهما، والأوّل غير النّاقص مطّردٌ قياسًا، والثّاني موقوف على السّماع، وظاهر كلام سيبويه أنَّ الثّاني لازم في المهموز اللّام، والنّاقص كتَخْطِئَةٍ وتَعْزِيَةٍ))[1].

ويرى سيبويه أنَّ تاء التّعويض في نحو (تَوْلِيَة) لازمة و لا يجوز حذفها إذْ قال: ((وأمَّا عَزّيْتُ تَعْزِيَةً ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه لأنَّهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو ممّا هما فيه في موضع اللام [صحيحين] ... ولا يجوز الحذف أيضًا في تَجْزِئَةٍ وتَهْنِئَةٍ وتقديرها تَجْرِعَةٍ وتَهْنِعَةٍ لأنَّهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء والواو))[2]، الظّاهر من كلام سيبويه أنَّ الفعل المعتلَّ اللام بالياء والواو ممَّا فعله على (فعَّل) تحذف ياؤه التي للمصدر الذي على وزن (تَفْعِيل) وعلّة هذا الحذف خشية توالي مثلين، هما الياءان – الياء الزّائدة في الوزن، والياء الأصليّة التي هي لام الكلمة–.

وقال السّيرافيّ: ((وقد قال سيبويه في باب المصادر: إنَّ (فَعَّلتُ) إذا كان لام الفعل منه همزة فهو بمنزلة ما لام الفعل منه ياء، فينبغي أنْ يجيء على تَفْعِلَةٍ))[3].

وذهب أبو علي الفارسيّ إلى أنَّ المراد بقول سيبويه (بالياء): ((وقوله [بالياء] يريد التي تلحق في (تَفْعِيل) مصدر (فَعَّلْت) لا يجيئون بها في المعتلِّ اللّام، لا يقولون،

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٦٨.

[2] كتاب سيبويه: ٤/ ٨٣، وينظر: أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢٤١.

[3] شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣٤٣/٢.

(تَعْزيًّا)، وما أشبه، كما يقولون: (تَعْظِيمًا) فصارت هذه الهاء في (تَعْزِيَة) ونظائرها عوضًا من ياء تَفْعِيل))[1] وإلى مثل هذا الرّأي ذهب المازنيّ والمؤدّب وابن جِنّيّ وغيرهم[2].

ويرى الزّمخشريّ أنَّ المحذوف في (تَعْزِية) هي لام الكلمة (الياء) إذْ قال: ((وقالوا فيما اعتلت عينه من (أَفْعَل) واعتلّت لامه من (فَعَّل): إجازة وإطاقة وتَعْزِية وتَسْلِية معوضين الياء من العين واللام السّاقطتين))[3]، يفهم من كلام الزّمخشريّ أنَّ الياء لام الكلمة هي المحذوفة، وخالفه ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) إذْ قال: ((وكلام الشّيخ يُصرّح فيه بأنَّ المحذوف اللام، وأنْ يكون المحذوف الياء الزّائدة أوْجَه عندي، لأنَّ اللام باقية في الصّحيح من نحو (تَكْرِمَة) فكذلك يكون في المعتلّ))[4] يظهر من هذا النّصّ أنَّ ابن يعيش حمل الفعل المعتلّ على الفعل الصحيح.

ويرى الفسائيّ أنَّ (تَعْزِيَةَ) فيها حذف وتعويض إذْ قال: ((مصدر (فعّل) إذا كان ناقصًا هو تفعلةٌ –كما مرَّ –كتعزيةٍ، والأصل فيه تعزيٌّ كتفعيلٍ حذفت الياء الأولى وأُبدلتِ الهاء منها؛ لثقل الياء المشدّدة، وقد جاء مشدّدًا بلا تعويض على قلّةٍ، كقوله:

فهي تُنزِّي دلوها تَنْزِيّا كَمَا تُنَزّي شَهْلَةٌ صَبِيّا))[5].

يبدو أنَّ أصلها عنده تعزيٌّ – بياء مشدّدة –تمثّل ياء ولام الكلمة والمصدر منهما على (تَعْزِيَة) على (تَفْعِلَة) ولم يحمل الفعل المعتلّ على نظيره من الصّحيح: نحو: كَرَّمَ على وزن (فَعَّلَ) وإنَّ مِزْيَة رأي **الفسائيّ** هي:

١–أنَّ الفسائيّ قد أيّد مذهب سيبويه في عدم الحذف في المصدر.

٢–أنَّ الفعل معتلّ اللام بالياء، نحو: عزّى.

---

[1] التعليقة: ٤/ ١٤٢.

[2] ينظر: دقائق التّصريف: ١٦٠، ٣٣٠، والمنصف: ٢/ ١٩٦، والخصائص: ٢/ ٣٠٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ١١٥.

[3] المفصل: ٢٨٠.

[4] شرح المفصل (ابن يعيش): ٤/ ٧١.

[5] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٦٩. والبيت من الرجز غير منسوب لقائل، ينظر في: الخصائص: ٣٠٢/٢، وشرح الرضيّ: ١٦٥/١.

٣-أنَّ الحذف في الفعل الناقص يقع على الياء الزّائدة عندهم، وهذا الحذف غير منتفٍ عنده أيضًا.

ج: مصادر الفعل الثّلاثيّ المزيد:

ذهب الفسائيّ إلى جواز ترك التّعويض في مصدر الفعل الأجوف مطلقًا إذْ قال: ((ومصدر (أفعل) إذا كان أجوفًا قلبت عينه ألفًا كماضيه، وحذفت الألف الثّانية عند الخليل وسيبويه؛ لكونها زائدة والأُولى عند الأخفش والفرّاء؛ لأنّها هي التي تُحذف في ماضيه إذا التقى ساكنان، ثمّ عُوِّض عنها الهاء، وكذا مصدر (استفعل)، وعند سيبويهِ يجوز في إجارة أن لا يعوّض عنها الهاء كما في ﴿أَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧][١]، وعند الفرّاء إذا كان مضافًا وإلّا لا)) [٢].

ذَهَبَ سيبويه إلى أنَّه يجوز الحذف في مصدر الفعل الثّلاثيّ إذْ قال: ((وإنَّ شئت تعويض وتركت الحروف على الأصل قال عزَّ وجلَّ: ﴿وإِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [سورة النور: الآية ٣٧]، وقالوا اختيرت اختيارًا فلم يُلحقوه الهاء لأنَّهم أتمُّوه، وقالوا: أَرَيْتهُ إراءً، مثل: أَقمْتُه إقامًا؛ لأنّ من كلام العرب أنَّ يحذفوا ولا يعوضوا))[٣]، يُفهم من كلام سيبويه أنَّه يجوز عندهُ التّعويض عن الحرف المحذوف في أبنية المصدر وهو عندهُ جاريًا على الأصل.

قال الفرّاء في الآية السّابقة: ((وأمَّا قوله: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةَ﴾ فإنَّ المصدر من ذوات الثّلاثة إذا قلت(أفعلت) كقيلك: أقَمْتَ، وأجَرْتَ وأجَبْت، يقول فيه كلّه: إقامة وإجازة وإجابة ولا يسقط منه الهاء، وإنّما أدخلت لأنَّ الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أنْ يقال: أَقَمْتَهُ إقْوَامًا وإجْوَابًا فلمّا سُكنت الواو وبعدها ألف الإفعال سقطت الأولى منهما فجعلوا فيه الهاء كأنَّها تكثير للحرف ... وإنَّما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿إِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ لإضافتهم

---

[١] وقع الشارح في لبس بين الفعل الماضي(أقامَ) ومصدره(إقام) وذكر موضع الشاهد الآية ١٧٧ من سورة البقرة، والصواب هي الآية ٣٧ من سورة النور ﴿إِقَامِ الصَّلَاة﴾.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٦٩.

[٣] كتاب سيبويه: ٤/ ٨٣، وينظر: أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ١٠٦.

إياه وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد فلذلك أسقطوها من الإضافة))[1]، نلحظ من كلام الفرّاء أنَّه قد منع الحذف في غير الإضافة ويرى أنَّ التّعويض جاء لغرض تكثير الحروف في المصدر.

وقال المبرّد: ((إنَّ الهاء لازمة في المصدر عِوضًا من حذف ما حذف منه لأنَّ المصدر على (أَفْعَلْتُ) (إفْعَالًا)، ونحو: قولك: أكْرَمت، إكرامًا، وأحْسَنت إحسانًا فكأنّ الأصل: أقومت إقوامًا فلمّا لزمه الحذف دخلت الهاء عوضًا ممَّا حذف إذا كانت الهاء لا تمتنع منها المصادر ... وكلُّ ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزّائدة فحاله في العوض كحال ما لحقته الزِّيادة))[2].

والفارق بين رأي الفرّاء والمبرّد أنَّ الأوّل ذهب إلى منع الحذف في غير الإضافة، والآخر ذهب إلى جواز الحذف في الإضافة، وغيره إذْ قال: ((وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير الزِّيادة فحاله في العوض كحال ما لحقته الزِّيادة))[3].

وأيّد الرّضيّ رأي الفرّاء إذْ قال: ((وخصَّ الفرّاء ذلك بحالة الإضافة ليكون المضاف إليه قائمًا مقام الهاء، وهو أولى، لأنَّ السّماع لَمْ يثبت إلاّ مع الإضافة))[4].

ويرجّح البحث الرأي القائل بعدم جواز الحذف في غير الإضافة، لأن ما ورد عن العرب هو من قبيل السّماع ولا يُقاس عليه.

د: الجمع على (فَعْلَى):

يرى العلّامة الفسائيّ أنَّ الجمع بهذا الوزن يكون على الأصل في اسم المفعول لما وقعت عليه الآفات إذ يقول: ((وَفَعِيْلٌ بمعنى مَفْعُولٍ بَابِهِ فَعْلَى بالفتح والسّكون، أي: هو الأصل فيه بشرط أن يكون من الآفات الواردة على الحيِّ (كَجَرْحَى، وَأَسْرَى، وَقَتْلَى) في جريحٍ، وأَسيرٍ، وقتيلٍ فلا يقال في حميدٍ: حَمْدَى، ويُحْمَلُ عليه فَعِلٌ ككَتِفٍ، فيقال في زَمِنٍ زَمْنَى... ونحو: مَرْضَى في مريضٍ، وهو بمعنى فاعِلٍ خلافِ الأصلِ (مَحْمُولٌ على

---

[1] معاني القرآن (الفرّاء): ٢/ ٢٥٤.

[2] المقتضب: ١/ ٢٤٣.

[3] المصدر نفسه: ٢٤٣/١.

[4] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١/ ١١٥.

جَرْحَى)؛ لتناسُبهما لفظًا ومعنًى بل وإذا حَمَلُوا عَلَيه على فعيلٍ بمعنى مفعولٍ هَلْكَى في هَالِكٍ وَمَوْتَى في ميِّتٍ وَجَرْحَى في أَجْرَبٍ؛ لتوافقهما في المعنى، وهو إصابةُ الضَّرَرِ مع تخالف اللّفظ فهذا أَجْدَرُ منه بالحملِ عليه مع التّوافق فيهما))[١].

وذهب سيبويه إلى أنَّ (فَعْلَى) يطّرد جمعًا لـ(فَعِيل) بمعنى مفعول، وهو جمع على المعنى، والقياس على غيره، ويرى في موضع آخر أنَّ الغالب أنْ يكون نحو هذا على غير (فَعْلَى)، إذْ بَينَ أنَّ هناك ما لا يحمل على المعنى، بل يأتي ببناء الجمع على الواحد المستعمل في الكلام على القياس، وذكر أيضًا أنَّ الحمل على المعنى ليس بأصل[٢]، والنّاظر في حديث سيبويه يجده جاء على أنَّ (فَعْلَى) جمعًا لـ(فَعِيل) ممَّا يدلّ على مرض أو ضرر إنَّما هو محمول في المعنى على (فَعِيل) بمعنى (مَفْعَول) فجُمع جمعه وليس على القياس[٣]، وأيّده ابن السّراج وابن عصفور[٤].

وذهب الفرّاء إلى أنَّ (فَعْلَى) في الجمع يطّرد لـ(فاعل) و(فَعِيل) و(فَعْلان) إذا كان دالًّا على مرض أو ضرر وهلاك إذْ قال بعد ذكر قراءة ابن مسعود: [وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى][٥]، قال: ((هو وجه جيّد في العربيّة: لأنَّه بمنزلة الهَلْكَى والجَرْحى... والعرب تذهب بفَاعِلٍ وفَعِيلٍ وفَعِلٍ إذا كان صاحبه كالمريض أو الصّريع أو الجريح فيجمعونه على الفَعْلَى، فجعلوا الفَعْلَى علامة لجمع كل ذي زُمانة وضرر وهلاك ولا يُبالون أكان فاعلاً أم فَعِيلاً أم فَعْلان))[٦].

---

[١] القيود الوافية في شرح الشافية (الفسائيّ): ٢٣٧.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٦٤٧ – ٦٥٠، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٣٢٨.

[٣] ينظر: جهود الفراء الصَّرفية(رسالة): ٢٢٦.

[٤] ينظر: الأصول: ٣/ ٢٧٠، والمقرّب: ٢/ ١٢٢.

[٥] الحج: /٢، والقراءة في معاني القران (الفراء): ٢/ ٢١٤، وينظر الاقناع في القراءات السبع: ٢/ ٧٠٥، وإرشاد المريد مقصود القصيد في القراءات السبع: ٣٠٩–٣١٠، ونسبت فيها إلى حمزة والكسائيّ.

[٦] معاني القرآن (الفراء): ٢/ ٢١٤–٢١٥.

وعلى هذا الرأي ذهب ثعلب (ت٢٩١هـ)[١]، وذكر المؤدّب إلى أنَّه قد يأتي على (فَعْلَى) ممّا ليس فيه دلالة المرض والضّرر حملاً على الضّدّ، قال الشّاعر:

فكُنْ أَكْيَس الكَيْسَى إذَا كُنْتَ فِيْهُم وإنْ كُنْتَ في الحَمْقَى فكُنْ أَنْتَ أَحْمَقَا [٢]

وبمثل هذا قال ابن جنيّ[٣]، وتبع في ذلك الكوفيين في قياسه (فَعْلَى) جمعًا لكلِّ ممّا فيه ضرر وهلاك، ونحوه على الأوزان المذكورة، وغيرها، إذْ قال ابن مالك، وهو يحصر جموع الكثرة: ((ومن أمثلة الكثرة (فَعْلَى) والقياس منه ما كان لـ (فَعِيْل) بمعنى (مَفْعَول) دالّ على هلك أو تَوجّع ... ويُحمل عليه ما أشبهه في المعنى من (فعيل) لا بمعنى مفعول كـ(مريض) و(مَرْضَى) و(فَعِل) كـ(زَمِن) و(زَمْنَى) و(فَاعل) كـ(هَالك) و(هَلْكَى)، و(فَيْعَل) كـ(ميّتَ) و(مَوْتَى)، و(أَفْعَل) كـ(أَحْمَق) و(حَمْقَى)، و(فَعْلَان) كـ(سَكْرَان) و(سَكْرَى) وبه قرأ حمزة والكسائي))[٤].

وعرض النظّام القول في (مَرْضَى) إذْ قال: ((ونحو: (مَرْضَى) في جمع: مَريض، مع أنَّه بمعنى (فاعل) إذْ يقال: مرض الرجل: فهو مَريض (محمول على جَرْحَى) لاشتراكهما في إصابة الألم، وإذا حملوا عليه أي على (فَعِيْل) بمعنى (مَفْعَول) نحو (هَلْكَى، ومَوْتَى، وجَرْبَى) في (هَالِك ومَيّت وأجْربَ)، مع مخالفته إياه في الزنة –لما وافقه في أصل المعنى– وهو إصابة الضرر (فهذا أجدر) لموافقته إيَّاه في الزنة وفي أصل المعنى جمعاً، وحمل الشيء على الشيء في صيغة الجمع لتوافقها في أصل المعنى مع تخالفهما في الزنة جائز))[٥].

يُفهم ممّا سبق أَنَّ الفسائيّ قد ذكر ثلاثة أوجه: حمل (مَرْضَى) التي بمعنى فاعل على (جَرْحَى) التي بمعنى مفعول بجامع إصابة العلّة، وحمل (فَعِيْل) بمعنى مَفْعَول، نحو

---

[١] ينظر: مجالس ثعلب:٤٠١.

[٢] ينظر: دقائق التّصريف: ٩٤، والبيت من البحر الطويل وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٥/ ١١٤٥، وينظر: المعجم المفصل في شواهد اللُّغة العربية: ٥/ ١٢٥.

[٣] ينظر: المحتسب: ٢/ ٧٢.

[٤] شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٤٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/٢٩٦-٢٩٧.

[٥] شرح شافية ابن الحاجب (النظّام): ١٤٠.

(هَلْكَى على جَرْحَى) مع أنّ الزنة مختلفة لأنَّ (هَلْكَى) مفردها (هالك) وجرحى مفردها (جَرِيح) لتوافقهما في المعنى، فهنا أولى لأنَّه موافق في الوزن والمعنى، وجواز حمل الشيء على الشيء في الجمع لتوافقهما في أصل المعنى ومخالفتهما في الزِّنة.

المبحث الثّالث

مذهب الشّارحين الصَّرفيّ

ممّا لا ريب فيه أنَّ النَّحو بصريّ المنشأ، إذْ تضافرت عوامل متعدّدة جعلت البصرة المهد الأوّل لنشأة النَّحو العربيّ، وكان من هذه العوامل، الدّافع الدّينيّ الّذي يُعدُّ السّبب المباشر في وضع ما يُسمّى بعلم النَّحو، وخوف علماء اللُّغة على القرآن الكريم من دخول اللّحن إليه، إذْ خشي العلماء على القرآن الكريم أنَّ يصيبه التّحريف نتيجة كثرة الدّاخلين في الإسلام من غير العرب، والدّافع الآخر، هو اللّغويّ، وهو اعتزاز العرب بلغتهم وقوميتهم وحرصهم على لغتهم وهي لغة القرآن الكريم من التّحريف والضّياع نتيجة لاختلاطهم بلغات القوميات الدّاخلة في الإسلام[1]. فهذان العاملان كانا السّبب الرّئيس في نشوء علم النَّحو، قال الدّكتور مهدي المخزوميّ: ((الواقع أنَّ البصرة هي الّتي قامت بعبء هذا العمل منذ نشأته حتى أصبح خلقا سويًا، ومرَّ زمن طويل قبل أنْ تشارك الكوفة فيه، وهي إنَّما أخذته عن البصرة، وقد أخذته تامًّا ناضجًا وأحدثت فيه تغييرًا يتّصل بالمنهج والتّطبيق...وساعد البصرة على السّبق في هذا الميدان، ما كانت تنعم به من استقرار سياسيّ نسبيّ، ومن نهضة علميّة أينعت ثمارها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل))[2]، غير أنَّ أحدًا لم ينكر وجود مدرسة كوفيّة كان لها من الآراء المشاركة في بناء هذا العلم، وقد اجتمعت جهود كلا المدرستين النَّحويتين في إرساء قواعد النَّحو العربيّ حتى وصل إلينا بهذا الشّكل الحالي.

وللوقوف على مذهب الشّارحيَنِ الصَّرفيّ يمكن القول إنَّ مذهبهما كان بصريًا في ضوء هذه الأدلّة.

---

[1] ينظر: المدارس النَّحوية (د. خديجة الحديثي): ٥٠-٥١

[2] مدرسة الكوفة: ٣٦.

أولاً: من الأدلّة على (بصريّة) السَّاكنانيّ:

١-حذف التّاء في (تتفاعل) و (تفعَّل):

لما اجتمع في أوّل الفعل المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصليّة، اختلف العلماء في أيّهما المحذوفة، إذْ ذهب البصريون إلى أنَّ المحذوفة منهما التّاء الأصليّة دون المضارعة، وذهب الكوفيون إلى أنَّه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان، فإنَّ المحذوف فيهما تاء المضارعة دون الأصليّة نحو: (تَتَاول، وتَلوَّن)[١].

واحتجّ البصريون بـ ((إنَّما قلنا إنَّ حذف الأصليّة أولى من الزّائدة، لأنَّ الزّائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصليّة ما دخلت لمعنى، فلمّا وجب حذف إحداهما كان حذف ما لَمْ يدخل لمعنى أولى))[٢]. وأيَّدَ السَّاكنانيّ الرّأي البصري ضمنًا إذ قال: ((مضارع المخاطب، والغائبة، والغائبتين من الـ(تَفَعُّلِ)، والـ(تَفَاعُلِ) كَتَجَنَّبُ، وتَقَاتَلُ والأصل فيه: تَتَجَنَّبُ، وتَتَقَاتَلُ فحُذِفَتْ إحداهما، وفي التّنزيل﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾ [سورة عبس: ٦]، والأصل فيه: تَتَصدَّى، وإلّا لوجب أن يُقال: تَصدَّيتَ؛ لإسناده إلى ضمير المرفوع البارز المخاطب، وكذلك قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [سورة الليل:١٤]، والأصل: تَتَلَظَّى فحُذفتْ التّاء، وإلّا لزم أن يُقال: تَلَظَّتْ؛ لإسناده إلى ضمير المؤنّث))[٣]. يستنتج البحث أنَّ الفعل لو جاء على صيغة الماضي لاحتاج إلى تاء ضمير الرّفع للإسناد إليه لحاجة المعنى، ما يعني أنّ التّاء المحذوفة هي الثّانية لأنّها تاء الفعل فلا تفيد في المعنى فضلًا على أنّ

---

[١] اختلف في المحذوف من التاءين: أهي الأولى لكونها زائدة؛ فحذفها أولى أم هي الثانية لأنّ الأولى تدلّ على المضارعة؛ ولأنّ الاستثقال جاء من الثانية؟ الأوّل مذهب الكوفيين، والثاني مذهب البصريين. ينظر التفصيل في: كتاب سيبويه ٤٧٦/٤، والإنصاف: ٦٤٨/٢، (المسألة ٩٣)، وابن يعيش ١٥٢/١٠، شرح الكافية الشافية: ٢١٨٧/٤، والرضيّ:٢٩٠/٣، وارتشاف الضرب:١٦٣/١، والمساعد:٢٧٨/٤، ٢٧٩، وائتلاف النصرة:١٣١، والتصريح:٣٩٩/٢، والأشموني:٣٥١/٤.

[٢] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٤٨، وائتلاف النصرة: ١٣١، والحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري: ٢٧٦، والخلاف في إدغام احدى التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع في بعضهما وفي حذف إحداهما(بحث): ٦٥.

[٣] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٩٥٤،٩٥٥.

الثِّقل قد حصل منها، فهو بذلك يذهب مذهب البصريين ولو لم يصرّح بذلك في هذا الموضع.

٢ –اسْطَاع:

اختلف العلماء في أصل هذه اللّفظة على لغات، أهي متشعّبة من السّداسيّ (اسْتَطَاع) وسينها للاستفعال أم هي من الرّباعيّ (أَطَاع)، وسينها زائدة عوضًا من ذهاب حركة العين في الأصل (أطوَع)؟

فذهب سيبويه إلى أنَّ (أَسْطَاع) بقطع الهمزة أصله (أَطاع) وجيء بالسّين عوضًا من ذهاب الحركة من العين، وذلك أنَّ (أطاع) أصله (أَطْوَع) فنقلت حركة عينه (الواو) إلى فائه فقلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل، وفتح ما قبلها في اللّفظ، ثمَّ جيء بالسّين عوضًا من ذهاب الحركة من العين، فصار (اسْطَاع)[١]، ووافقه جمهور البصريين[٢].

وغلَّط المبرّد ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، إذْ قال: ((هذا غلط لأنَّهُ لما كان العين قد طُرح حركتها على الفاء، وإنَّما يعوّض من الحركة لو كانت ذهبت البتة))[٣]، ويظهر من هذا أنَّ المبرّد قد عدّ السّين في (اسْطَاعَ) زائدة ليست على سبيل العوض من ذهاب حركة العين لأنَّ تلك الحركة منقولة إلى الفاء، ولا يعوّض الموجود لأنَّهم لا يُجيزون الجمع بين المعوّض والمعوّض عنه[٤].

وذهب الفرّاء إلى أنَّ جميع اللّغات التي ذكرت في (اسْتَطَاعَ) متشعّبة من السّداسيّ، وإنَّما حذفت الهمزة في لغتين من هذه اللّغات لأنَّهم شبهوا (اسْتَطَعْتُ) بـ(أفْعَلْتُ) عند حذف التّاء أو الطّاء إذْ يُقال (اسْتَعْتُ) و(اسْطَعْتُ) مثل (أكْرَمْتُ) و(أقْبَلْتُ) فقطعت الهمزة في (أَسْتَطَاع) و(أَسْطَاع) كما قطعت في (أكْرَمَ) و(أقْبَلَ) وحُملت همزة الوصل في

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨٥.

[٢] ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٩٩، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥/ ٣٤٤، وشرح الملوكي: ٢٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٢/ ٤٥٢.

[٣] الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢٧٠.

[٤] ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٩٩، والممتع الكبير في التّصريف: ١/ ٢٢٨.

(اسْطَاع) و(اسْتَاع) على بابي الافتعال والانفعال فوصلت فيهما كما وصلت في (انْتَصَرَ، وانْكَسَرَ)[1].

والذي ذهب إليه الفرّاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [سورة الكهف: ٩٧]، من حذف التّاء عماده الخفّة؛ لأنَّ التّاء قريبة المخرج من الطّاء[2]. فأصبحت من (اسْتَطَاع) إلى (اسْطَاع) ليناسب خفّة الجهد المبذول في ارتقاء الجدار، إذا ما قورن بالجهد المبذول في نقبه، لأنّ نقب الجدار أصعب من ارتقائه[3]. وأيَّدَ أبو البقاء العكبريّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين إذْ قال: ((وأمَّا (أَسْطَاع) – بقطع الهمزة وفتحها–فالسّين فيه بدل من لفظ حركة الواو، وذلك أنَّ أصله (أَطْوَعَ) فنقلت حركة الواو إلى الطّاء على ما يوجبه القياس))[4].

وأيَّدَ ابن عصفور ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين بقوله: ((والذي ذهب إليه سيبويه صحيح. وذلك أنَّ العين لمّا سُكّنت تَوهّنت لسكونها، وتهيأت للحذف عند سكون اللام. وذلك في نحو: لَمْ يُطِعْ وأَطِعْ وأَطَعْتُ. ففي هذا كلَّه قد حذفت العين لالتقاء السّاكنين. ولو كانت العين متحركة لَمْ تحذف، بل كنت تقول: (لم يُطْوِع) و(أَطْوِع) و(أَطْوَعْتُ). فزيدت السّين لتكون عوضًا من العين متى حذفت. وأمَّا قبل حذف العين فليست بعوض))[5].

ورجح السَّاكنانيّ ما ذهب إليه سيبويه إذْ قال: ((وقول سيبويه أشدّ وأقيس، لأنَّه لم يرتكب شذوذاً))[6]، وبهذا فهو يذهب مذهب البصريين.

---

[1] ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٠٠–٢٠١، والممتع الكبير في التّصريف: ١/ ١٥٣.

[2] ينظر: الكشاف: ٢/ ٧٤٨، والتبيان: ٢/ ٨٦٢.

[3] ينظر: علم التّصريف عند الأمام أبي البقاء العكبري: ١٨٤

[4] اللباب: ٢/ ٢٧٨.

[5] الممتع الكبير في التّصريف: ١ / ١٥٢.

[6] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ):٩٥٠.

٣ -كَيَّنُونة:

اختلف العلماء في أصل (كَيَّنُونة): فقال البصريون: إنَّه مغير عن (كَيْنُونة) بحذف العين، بدليل عوده إليه في قوله: [١]

حَتَى يَعُوْدَ الوَصْلُ كَيَّنُوْنَة[٢].

وحجّة البصريّين[٣] هي أنَّ المعتلّ يختصّ بأبنيةٍ غير موجودة في الصّحيح، وأنَّ غاية غاية الزِّيادة في الاسم أنْ يكون على سبعة أحرف وفي (كَيَّنُونَة) وهي على هذه الزِّيادة فكان الحذف فيها واجباً وذلك لكثرة حروفه.

وقال الكوفيون[٤]: هو مغيَّر بإبدال ضمّة أوّله فتحة، وأصله (كُوْنُوْنَة) على وزن(سُرَجُونَة) وهي الطبيعة.

وحجّة الكوفيين[٥] هي حمل ذوات الواو على ذوات الياء في فتح أوله وذلك لأنَّ أكثر ما يجيء من هذه المصادر يكون في الفتح وذلك لأنَّ الباب للياء ولقرب الواو من الياء في المخرج واشتراكهما في اللين قلبوا الواو ياءً.

رجّح السَّاكنانيّ الرأي البصريّ، إذْ قال مفصّلًا: ((يجوز حذف الياء الثّانية من نحو: سَيِّدٍ للتّخفيف؛ ومن المعلوم أنّ حذفها أبلغ فيه. وكذا تُحذف الياء الثّانية من كَيَّنُونَةٍ، وقَيَّلُولَة والأصلُ: فيه كَيْوَنُوْنَةٌ، وقَيْوَلُوْلَةٌ قُلبت الواو ياء، ثمَّ أُدغمَ[٦] لما تقدّم؛ فوزنه

---

[١] البيت من الرجز، ولم ينسب لقائل بعينه، والذي أنشده هو النهشلي. وصدر البيت: يا ليت أنّا ضمَّنا سفِيْنه ... ويروى: يا ليتنا قد ضمَّنا ...، والشاهد في قوله: (كيَّنونة) وهي: مصدر كان يكونُ، والمراد به اسم المفعول أي: يعود الوصل موجودًا. وقد أعاد الشاعر الياء المحذوفة لضرورة الشعر، وقد نصّ العلماء أن الحذف واجب، ولا يجوز إثباتها إلّا للضرورة. وينظر البيت في: المنصف: ١٥/٢، والاقتضاب: ٢٨٢، وسفر السعادة:٥٧٩/٢، والممّتع: ٥٠٥/٢، والرضيّ: ١٥٢/٣، ولسان العرب: (كون)، وشرح الجاربردي: ٢٩٨، والمساعد: ١٩٢/٤، والأشباه والنظائر:٢٠٥/٥، ١٤/٦.

[٢] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٧٩٦-٧٩٧، ورقم المسألة (١١٥).

[٣] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٧٩٦-٧٩٧.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٩٨-٧٩٩.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٧٩٩.

[٦] فصار: كَيَّنُونَة، وقَيْلُوْلَة.

(فَيْعَلُوْلَةٌ)، ثمّ تُحذف الياء الثّانية لأنّها أبلغ في التّخفيف فصار وزنه (فَيْلُوْلَةً) لذهاب عينه بالحذف.[١]

ذهب طائفة من النَّحويين منهم الفرّاء إلى أنّها ممّا ضُعّفَ لامه بمدّة فاصلة، والياء بعد الفاء هو العين؛ لأنّه قياس في لغتهم كقولهم في: قال: قَيْلُوْلَةٌ، وصار: صَيْرُوْرَةٌ، وكان: كَيْنُوْنَةٌ، ودام: دَيْمُوْمَةٌ. وتشديد العين في بعض اللّغات شاذّ ضرورة ... والحقُّ عندي أن يُقال: إنّ هذا الباب متفرّعٌ على الـ(فَيْعِلِ) كَالْبَيْنُوْنَةِ على البَيِّن، والدَّيْمُوْمَةِ على الدَّيِّمِ، والقَيْمُوْمَةِ على القَيِّمِ؛ فحينئذٍ ظهر أصالة المشدّدة، وفرعيّة المخفّفة؛ وإن لم نقرّر هذا التّوجيه لزم إشاعة ما حُكِمَ بندرتهِ. أو نقول: إنَّ الـ(فَيْعَلُوْلَةَ) أكثر من أن تُحصى؛ فالحمل على الأعمّ الأغلب أولى))[٢].

وبهذا فإنّه يرجّح المذهب البصريّ بتخريج أنّ متفرّع من الصّفة المشبّهة، ويرى البحث لو أنّه خرّجها بالتفريع من الفعل كان أولى.

ثانياً: من الأدلّة على (بصريّة) العلّامة الفسائيّ:

١-حركة همزة (بَيْنَ بَيْنَ):

اختلف العلماء في همزة بَيْنَ بَيْنَ أهي متحركة أم ساكنة؟ ذهب البصريون إلى أنَّها متحركة، وذهب الكوفيون إلى أنَّها ساكنة[٣].

واحتجّ البصريون بـ ((أنْ قالوا: الدّليل على أنَّها متحركة، أنَّها تقع مخفّفة بَيْنَ بَيْن في الشّعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى:[٤]

أإنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أضَرَّ بِهِ رَيْبَ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

---

[١] وهو مذهب البصريين كما تقدّم.

[٢] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ) ٨٢٢-٨٢٣

[٣] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٧٢٦، ورقم المسألة: (١٠٥)، والهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية (رسالة): ١٧٩.

[٤] البيت في ديوان الأعشى: ١٣١، وروايته:

أإنْ رأت رجَلاً أعشى أضرّ به رَيْب المَنُونِ ودهر مُفْنِدٌ خَبلُ؟

فالنّون ساكنة وقبلها همزة مخفّفة بَيْنَ بَيْنَ، فعلم أنَّها متحرّكة؛ لاستحالة التقاء ساكنين في هذا الموضع، وهذا لأنَّ إنَّما جُعلت بَيْنَ بَيْنَ كراهية لاجتماع الهمزتين؛ لأنَّهم يستثقلون ذلك))[1].

والذي ذهب إليه جمهور البصريين هو الصّواب، إذ لو لم يُعتدّ بحركة هذا الصوت لالتقى ساكنان، هو سكون الهمزة (بَيْنَ بَيْنَ) وسكون النون[2] ودلّل د. هنري فليش على أنَّ النّثر يسمح بمصوت واحد قبل صامت مضعّف كما في(احْمَارَّ) ﴿وَلَا الضَّآلِّينَ﴾ [3][سورة الفاتحة: ٧]، على حين لا يسمح الشّعر بهذه المقاطع المديدة، إذْ من المسلّم أنَّ بعض ما يستسيغه النّثر لا يمكن أنْ يقبله الشّعر[4].

وتحدّث الفسائيّ عن همزة بين بين إذا قال: ((شرط تخفيف الهمزة مطلقًا أن لا تكون الهمزة مبتدأً بها أي: في ابتداء الكلام، نحو: اِكتسبَ، ولا الكلمة، نحو: قدِ اكْتسبَ إذ الأصلُ فيه هو بين بين والسّاكن لا يُبتدأ به وكذا ما يقارنه))[5].

يتّضحُ أنَّ الفسائيّ يذهبُ مذهب البصريين في أن حركة همزة بين بين متحركة لعدم جواز الابتداء بالساكن مطلقا.

٢ –إنْسَان:

اختلف البصريون والكوفيون ومن جاراهم من المتأخرين في اشتقاق هذه اللّفظة واختلفوا في أصلها ومعرفة جذرها الأوّل، وأيُّ الحروف فيها مزيدة، واختلط الأمر عليهم بكلمة (ناس)، ولكي يُمكنهم معرفة ذلك، اتخذوا التّصغيرَ وسيلةً لمعرفة الأصل.

أمَّا البصريون فيرون أنَّه من (الإِنس) مكسور الهمزة أو (الأُنس) مضمومها، وإذا جئنا نلتمس رأي سيبويه لوجدنا حروفه الأصليّة عنده هي (الهمزة، والنّون، والسّين)، وأنَّه من (الإنس) والهمزة في الأخير أصليّة فهو إذن على (فِعْلاَن) لما وجدوه في الإنسان من

---

[1] الإنصاف: ٢/ ٨٢٧–٨٢٨.

[2] ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ١٢٢.

[3] والقراءة في الحجة للقرّاء السبعة:١/٩٤، ١٤٤، وينظر: معجم القراءات القرآنية:١/١٤.

[4] ينظر: العربية الفصحى: ٤٤، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث: ٥٦.

[5] القيود الوافية في شرح الشافية (الفسائيّ):٣١٩.

معنى الإنس أي الظّهور والاستئناس من سائر الحيوان[١]، ومجيء الألف والنّون للتّعريف تمييزاً بين التّنكير والتّعريف.

ويتردّد بعض القدماء بين اتّخاذ (الإِنس) و(الأُنس) أصلاً للكلمة[٢]. ممّا يجيز الاعتقاد باختلاط الرّأي بين (ناس) و(أناس).

وقد خاض الكوفيون في اشتقاق كلمة (الإِنْسَان) وأقدم هذه الآراء رأيُ أبي عمرو الشّيباني (ت ٢١٣هـ) الذي عزا إليه أبو حيّان الأندلسيّ إلى أنَّه يراه من (الإيناس) بمعنى الإبصار[٣].

وأورد الرّضيّ هذا الرّأيّ من غير عزوٍ[٤]. ممَّا يجعل النّاظر يتردّد في صحّته لأنَّ أبا حيّان عاد فنسبه إلى البصريين إذْ قال: ((ويحتمل في الاشتقاق أنْ يكون مشتقًا من الأنس أو من الإيناس))[٥]، ونسب أبو حيّان لأبي عمرو الشّيبانيّ الاتّفاق في الوزن الصَّرفيّ فهو عنده (فِعْلاَن) وأصوله (الهمزة، والنّون، والسّين) وهو بذلك يذكّرنا برأي سيبويه المذكور سابقًا.

ويخلص أبو حيّان إلى أنَّ معظم الكوفيين يرون في اشتقاقه من النّسيان بزنة (أفْعَان)[٦].

أمَّا الفرّاء فقد ذهب إلى وجهين:

١- إنَّه إفْعَلان فهو نَسَيَ ينسى.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٥٩، والمقتضب: ١٣/٤، والأصول: ٦٣/٣، والمخصّص: ١١٣/١٤، والإيضاح: ٥٣١/١، والفرق بين الحروف الخمسة: ٨٦٤، والمقرّب: ٤٥٨، والإنصاف: ٢/ ٨٠٩، رقم المسألة (١١٧)، والارتشاف: ٣٩٠/١، وشرح الملوكي في التّصريف: ٣٦٣، وإرشاد السالك: ٥٦٧/٢، وائتلاف النصرة: ٨٥.

[٢] ينظر: تذكرة النحاة: ٦٦٨.

[٣] ينظر: تذكرة النحاة: ٦٦٨، والدرس الصَّرفي عند الكوفيين (رسالة): ٣١.

[٤] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ٤٣١.

[٥] تذكرة النحاة: ٦٦٩.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٦٦٨-٦٦٩.

٢- أو أنْ يكون إنْسَان (فِعْلاَن) من الأنس.

فعلى هذا تكون الهمزة عند الفرّاء، زائدة، أو أصليّة، لأنَّ العودة به إلى الأصل عن طريق تصغيره: إنَيْسِيَان أو أُنَيْسِين[١]. يلحظ أنَّ الفرّاء قد جعل همزة (الأنس) مضمومة ومكسورة وحجّة الرأي الكوفيّ على أنَّ الإنْسَان مشتقّ من النّسيان صدى لرأي عبد الله بن عبّاس الذي يرى فيه أنَّه سُمِّيَ إنسًا لأنَّ الله عزَّ وجلَّ عهد إليه فنسي[٢].

وذهب الفسائيّ مذهب البصريين في رأيهم أنَّه من (الإنس)، إذْ قال: ((وما جاء على غير ذلك كأُنْسِيَانٍ في إنسانٍ وهو فِعْلَانٍ من الإِنْسِ))[٣]. يكشف هذا النّصّ ترجيح الفسائيّ للمذهب البصري، وردّ حجّة الكوفيين بعدم وثاقة نصّ ابن عبّاس (رضي الله عنه).

٣-مُوْسَى:

اختلف اللّغويون في هذه اللّفظة من ناحية الاشتقاق والوزن، فعدّ الخليل بن أحمد الفراهيديّ أنَّ تأسيس اسم (المُوْسَى) هو الموس وذكر أنَّ بعضهم ينوّن (موسًى) لما يُحْلَق به، أي أعني به موسى الحديد[٤]. ونسب أبو منصور الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) هذا القول إلى اللّيث[٥]. وذهب سيبويه إلى أنَّ وزن (مُوْسَى) عنده بزنة (مُفْعَل) وهو موسى الحديد، وذهب إلى أنَّ الياء في (مُوْسَى) من الكلمة نفسها، وذكر أيضاً أنَّه لو سُمِّيَ بها رجل لم تتصرّف لأنَّها مؤنّثة بمنزلة (مِعْزى)[٦]، وعَدَّ الميم زائدة قال سيبويه: ((لأنَّ الميم زائدة أوّلاً أوّلاً لازمة لكلّ اسم من الفعل المزيد، وأنَّها لازمة لكلِّ فِعْل في مفعول ومَفْعَل

---

[١] ينظر: الزاهر: ١/ ٤٨٨.

[٢] ينظر: أدب الكاتب: ٦١٣-٦١٤، وتفسير غريب القرآن (ابن قتيبة) :٢٢، ولسان العرب: ٦ /١١ (أنس).

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية(الفسائيّ): ١٩٥

[٤] ينظر: العين: ٧/ ٣٢٣ (موسى)، ولسان العرب: ٦/ ٢٢٣ (موسى).

[٥] ينظر: تهذيب اللُّغة: ١٣/ ٨١، وينظر: لسان العرب: ٦/ ٢٢٣ (موسى).

[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢١٣، وكتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما ما أوردهُ فيه مذهباً: ٢٤، ولحن العوام: ٧٩.

ونحوهما)).[١] وبِمثل هذا قال ابن عصفور ذاهباً إلى أنَّ (مَفْعَلاً) لا يكثر في كلامهم أسماء[٢]. وقد عُزِيَ إلى عبد الله بن مسعود أنَّ (مُوْسَى) مشتقّ من (أَوْسَيْتُ رَأْسَهُ) إذا حلقته بالموس[٣].

ونسب ابن سيده إلى أبي علي الفارسي أنَّ الألف في موسى منقلبة عن ياء وهي بزنة (مُفْعَل) أنَّها من الأسماء الأعجمية[٤]، واستدلّ أبو عليّ[٥] على أنَّها بزنة (مُفْعَل) لا (فعلى) بإجماع اللّغويين على صرف النّكرة ذهب البصريون إلى أنَّ (موسى) مشتقّة من (أوسيت رأسه) إذا حلقته، وأنَّ الواو على مذهبهم أصل غير منقلبة عن شيء[٦]، وعدّ ابن ابن الحاجب أنَّ موسى على زنة (مُفْعَل) مشتقّ من (أوسيت)[٧].

أمَّا مذهب الكوفيين[٨] في (موسى) فهو ما عُزِيَ إلى الكسائيّ والفرّاء إلى أنَّ وزنها (فُعْلى)، ومشتقّة من (مَاسَ، يَمِيْس)، و(المَيْس) بمعنى التّبختر في المشي، وعلى هذا الرّأي تكون الواو في (موسى) ياءً عند الكسائيّ انقلبت واوًا لانضمام ما قبلها نحو كلمة (موقن) من (أيقن).

وذهب الفسائيّ إلى ترجيح المذهب البصريّ إذْ قال: ((ومُوْسَى الحديد، قال البصريون هو (مُفْعِلٌ من أوْسَيْتُ أيْ: حَلَقْتُ) وجاز عند السّيرافيّ من أسَوْتُ الجرح؛ أي: أصلحته فأصله مؤسى بضمّ الميم وسكون الهمزة وفتح السّين،(والكوفيّون)هو (فُعْلَى) بعكسه بزيادة الميم وأصالة الألف(من ماسَ) يميسُ قُلبت الياءُ واوًا؛ لانضمام ما قبلها،

---

[١] كتاب سيبويه: ٤/ ٣١٩.

[٢] ينظر: الممتع الكبير في التّصريف: ١/ ٦٢، ٢١٧.

[٣] ينظر: إصلاح المنطق: ٣٥٩، ولحن العوام: ٧٩.

[٤] ينظر: المخصص: ٤/ ٤٨٦.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٤٨٦.

[٦] ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: ٣١٠، والاقتضاب (البطليوسي): ٢/١٣٠، والفرق بين الحروف الخمسة: ٦٩١.

[٧] الشافية :١٨.

[٨] ينظر: إصلاح المنطق: ٣٥٩، ولحن العوام: ٧٩، والصحاح: ٣/ ٩٨٠ (موسى)، والحلل في إصلاح الخلل: ٣١٠، والاقتضاب (البطليوسي): ٢/ ١٣٠-١٣٢،

أي: تبختر؛ لأنّ المُزيِّنَ يتبختر، والأوّلُ أرْجحُ لأكثريّة (مُفْعِل) من (فُعْلَى) ولأنّه منصرفٌ مع التنكير بخلاف (فُعْلى) ولأنسبيّة مُوسى الحديد إلى الحلق وهي مؤنّث سماعيّ))[1] يبيّن هذا النص أنَّ الفسائيّ قد جعل صيغة (مُفْعَل) هي الأولى في قياس وزن كلمة (موسى)، لأنَّ صيغة (فُعْلى) غير منصرفة بينما (مُفْعَل) مصروفة وبذلك فهو يذهب مع الرأي البصرّي.

[1] القيود الوافية في شرح الشافية (الفسائيّ): ٢٨٩.

الفصل الثالث

الخلاف الصَّرفيّ بين الشّارحين وردودهما على العلماء

المبحث الأوّل: الخلاف الصَّرفيّ بين الشّارحين.

المبحث الثّاني: ردودهما على العلماء.

المبحث الأوّل

الخلاف الصَّرفيّ بين الشّارحين

يُعَدُّ موضوع الخلاف الصَّرفيّ من الموضوعات التي تكثر في الشّروح، فالشّرح هو المكان المناسب الذي يبثُّ فيه الشّارح ما أمكنه من تفصيل رأي، أو خلاف يخصّ مسألة معينة، أو ما يدور حولها من جدل ونقاش.

وعرض الباحثون ولاسيَّما المحدَثون هذا الموضوع بالبحث والدّراسة، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّها ترجع إلى أسباب جوهرية في صنع الخلاف، في حين عدّها بعضهم غير ذلك[١].

وقال سعيد الأفغانيّ: ((جرى بعض الباحثين قديمًا وحديثًا على ردّ الخلاف النَّحوي بين هذين المصرين العربيين إلى السّياسة، وهو رأي سطحيّ ولا يثبت عند التّدقيق... وإنَّما هو الاجتهاد المحض))[٢]. يُفهم من هذا النّص أنَّ سبب الخلاف بحسب الأفغانيّ يعود إلى الاجتهاد المحض، إذْ ليس هناك دور للسّياسة فيه.

ويرى الدكتور عبد الحسين المبارك أثر العصبية واضحًا في حدوث المناظرات اللّغوية، إذ قال: ((ومع هذا فقد اتّسم علماء هذا العصر في أغلب الأحيان بالجديّة في البحث والتّحري عن دقائق اللُّغة منساقين بالعصبية))[٣].

وتُعدُّ اللهجات العربية المختلفة أحد أسبابه، فالمتكلَّم التّميمي يقول: مَصْوُون ومَطْيُوب فيتمّ اسم المفعول من الأجوف، والآخر يلتزم الحذف في هذا البناء[٤].

وكذلك المنهج فقد اتّخذ الكوفيون منهجًا في طلبهم العربية يختلف كثيرًا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة القياس على الكثير ونبذ القليل النّادر، والتّعليل والتّأويل فإنَّ الكوفيين اعتمدوا السّماع العام قليلًا كان أم كثيرًا، ومن هنا زاد البعد بين

---

[١] ينظر: المسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة): ١٣٦.

[٢] من تاريخ النَّحو: ٨٠.

[٣] المناظرات النَّحوية واللغوية بين الجدلية والافتعال(بحث): ٢٥١-٢٥٢.

[٤] ينظر: والخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين: ٧٣-٧٥، ومسائل الخلاف النَّحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري (رسالة): ٢٤-٢٧.

الفريقين تبعًا إلى اختلافهما في السبيل الذي أدّى بهما إلى الاختلاف في المنهج والتّطور[١].

وذهب الدكتور حسن خميس الملخ إلى أنَّ التّعليل يُعدُّ سببًا من أسباب الخلاف، إذْ قال: ((التّعليل سبب من أسباب الخلاف النَّحوي؛ لأنَّ النّحاة اختلفوا مدارس كما اختلفوا أفرادًا؛ وذلك أنَّهم اختلفوا في الاعتلال لما اتّفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضًا فيما اختلفت العرب فيه))[٢] والمتأمّل فيما سبق يلحظ أنَّ أسباب الخلاف لَمْ تكن موضع اتّفاق بين العلماء، فضلًا على عدم حصرها في سببٍ واحدٍ بل تقف وراءها أسباب متعدّدة. ومهما تكن أسباب الخلاف يبدو أنَّ جلَّ المسائل التي ذكرت في كتب الخلاف هي من باب الخلاف النَّحويّ، أمّا مسائل الخلاف الصَّرفيّ فهي قليلة إذا ما قيست عليه[٣]. ومن المسائل التي اختلف فيها الشّارحان هي:

أولاً –أبنية الاسم الثلاثيّ المجرّد:

تَحدَّثَ عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) عن صيغة (فُعْل) في أبنية الاسم الثّلاثيّ، إذ قال: ((إنَّ كلَّ فُعْلٍ كان فمن العرب من يخفِّفَه، ومنهم من يثقّله، نحو: عُسُر وَيُسُر))[٤]، يُفهم من هذا أنَّ عيسى بن عمر يرى أنَّ من العرب من يخفّف ومنهم من يثقل صيغة (فُعْل).

وذهب سيبويه إلى أنَّ صيغة (فُعْل) بضمِّ الفاء وسكون العين تكون في الصّفة والاسم إذْ قال: ((**فُعْلاً** في الأسماء والصّفة، فالأسماء نحو: البُرْد، والقُرْط، والحُرْض. وأمّا الصّفات فنحو: العُبْر، يقال ناقة عُبْرُ أسْفارٍ، ويقال رَجُلٌ جُدُّ أي: ذو جَدٍّ، والمُرُّ

---

[١] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو: ٣٥–٣٩، والمدارس النَّحوية (د. خديجة الحديثي): ٩٩–١٠٠.

[٢] نظرية التعليل في النَّحو العربي بين القدماء والمحدثين: ١٨٩.

[٣] ينظر: الخلاف الصَّرفي في العربية (رسالة): (التمهيد): ع.

[٤] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١/ ٣٦.

والحُلْو))[1]. يبدو أنَّ سيبويه لَمْ يفرّق بين الصّفة والاسم في الصّيغة. وأيّدَ هذا الرّأي المبرَّد إذْ قال: ((ويكون على (فُعْلٍ) فيهما فالاسم خُرْجٌ، وقُفْلٌ، والنّعت مُرٌّ وحُلْوٌ))[2]. وبُمثّل هذا ما قال ابن السّراج، وابن جنّيّ، والميدانيّ، وابن يعيش، وابن عُصفور وغيرهم[3].

وتحدَّث الرّضيّ عن صيغة (فُعْلٍ) إذْ قال: ((ولَقائل أنْ يقول: بل السّاكن العين في مثله فرع لمضمومها كان كما هو كذلك في عُنْق اتّفاقًا، فإنْ قِيْلَ: جميع التّفاريع المذكورة كانت أقلَّ استعمالاً من أصولها؛ فأنَّ فَخْذًا وعُنْقًا ساكنَي العين أقلّ منهما متحركها، وبهذا عرف الفرعيّة، وَعُسْر وَيُسْر بالسّكون أشهر منهما مضمومي العين؛ فيكون الضّمُّ فيهما فرع السّكون كما أشار إليه المصنّف، فالجواب أنّ ثقل الضَّمَّتين أكثر من الثُّقْل الحاصل في سائر الأصول المذكورة، فلا يمتنع أنْ يحمل تضاعف الثّقل في بعض الكلمات على قلّة استعمالها مع كونها أصلًا، وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدّي إلى ترك استعماله أصلًا كما في نحو: يَقْوُلُ وَيَبْيِعُ وغير ذلك ممّا لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلّة استعماله؟))[4].

يظهر أنَّ الرَّضيّ قد وافق المصنّف وهو أنَّ الضَّمَّ فرع السّكون، إلّا أنَّه يرى أنَّ ثقل الضّمتين في (فُعُلٍ) أكثر من الثّقل الحاصل في الضَّمِّ والسّكون في (فُعْلٍ) فلا يمنع أنْ يُحمل تضاعف الثّقل في بعض الكلمات على قِلَّة استعمالها مع كونها أصلاً نحو: يَقْوُلُ وَيَبْيِعُ.

---

[1] كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤٢-٢٤٣، وينظر: أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ١٣٦، وأبنية المصدر في الشعر الجاهلي: ١٩٤-١٩٦، ودراسات في النَّحو والصَّرف: ٧٣.

[2] المقتضب: ١/ ١٩٢.

[3] ينظر: الأصول: ١٨١/٣، والمحتسب: ٢/ ١٥٣، والمنصف: ٩١/١، وشرح الملوكي في التّصريف: ٢١، ونزهة الطرف:٨٩، والممتع الكبير في التّصريف: ٥٢/١، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٢٧٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٥٣.

[4] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣٦/١-٣٧.

وتحدّث ركن الدين الاستراباديّ في صيغة الاسم الثّلاثيّ (فُعْل) إذْ قال: ((ويجوز في نحو:(قُفْل) بإسكان العين (قُفُل) بضمِّ العين عند بعضهم والأكثرون على عدم جوازه. واستدلّ المجوزون ذلك بقولهم: عُسُر ويُسُر في (عُسْر ويُسْر)، وليس (عُسُر ويُسُر) هما الأصل وليس (عُسْر ويُسْر) بسكون العين فرعين عن (عُسُر ويُسُر) بضمِّ العين؛ لأنَّه لو كان (عُسُر وَيُسُر) هما الأصل لكانا هما الأكثر كـ(عُنْق) بضمِّ العين وسكونه، ولمّا لَمْ يكنْ (عُسُر وَيُسُر) هما الأصل دلَّ على أنَّهما فرعًا (عُسْر ويُسْر) بسكون العين فظهر أنَّ مثل (قُفْل) يجوز فيه (قُفُل) بضمِّ الفاء والعين. وفيه نظر لجواز أنْ لا يكون أحدهما فرعًا للآخر، بل كلٌّ واحدٍ منهما أصلٌ إلّا أنَّ أحدهما أكثر استعمالا))[1]. يفهم من هذا النص أنَّه – يرى أنَّ كلًّا من (قُفُل) – بضمِّ الفاء والعين– و(قُفْل) – بضم الفاء وسكون العين– أصلٌ قائم برأسه إلّا أنَّ أحدهما أكثر استعمالاً والأخر أقل منه.

واختلف السَّاكنانيّ عن الفسائيّ في صيغة الاسم الثّلاثيّ (فُعْل)، إذ قال السَّاكنانيّ في معرض ردِّ بعض الأبنية إلى بعض قال: ((ونحو عنق[2]، هذا هو القسم الثالث من الأقسام الخمسة وهو ما يكون الفاء والعين فيه مضمومتين كعُنُقٍ ولا يجوز فيه إلّا وجه واحد وهو عُنْقٌ –بسكون العين–ردًا إلى القُفْل))[3]، يُفهم من قول السَّاكنانيّ أنّه يجعل الأصل أن يكون ساكن العين إذ يقصر ردِّ مضموم العين إلى ساكنها، قياسا على (قُفْل) ساكن العين، وهو بذلك يتفق مع المصنّف والرّضيّ في أنَّ الضّمَّ فرع من السّكون.

وذهب الفسائيّ في هاتين الصّيغتين على نحو أقلَّ تفصيلًا إذ قال: ((ونحوُ عُنُقٍ يَجوزُ فيهِ عُنْقٌ)[4]، النّاظر المتأمّل في هذا يلحظ أنَّ الفسائيّ ذهب إلى أنَّ مضموم

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢١٤/١، وينظر: الدرس الصَّرفي بين ركن الدين والنظّام في شرحيهما على شافية ابن الحاجب(رسالة): ١١٤

[2] على وزن: (فُعُلٍ).

[3] الكافية في شرح الشافية (للسّاكنانيّ): ٧٥.

[4] شرح شافية ابن الحاجب (الفسائيّ): ١٣٤.

العين أصل ويجوز فيه أن يكون ساكن العين هو الفرع، وأنّ كثرة الاستعمال ليست دليلًا على الأصالة والفرعيّة إذْ يمكن أنْ يكون (عُنْق) كثيرَ الاستعمال على الرّغم من فرعيّته؛ لعلّة الخفّة.

والفارق بَيْنَ الرّأيين قِوامه أنَّ السّاكنانيّ ذهب إلى أنَّ (عُنْق) هو أصل و(عُنُق) فرع منها بدلالة كثرة الاستعمال ولداعي الخفَّة، قال ابن منظور: ((وقد يخفف العُنُق فيقال عُنْق))[1]، وأمَّا الفسائيّ فالمسألة عنده تقوم على أصالة(فُعُل) وفرعية (فُعْل). ويرى البحث أن لفظة (عُنْق) عند الوقف عليها تؤدي لالتقاء السّاكنين ومعها يصعب إظهار صوت النّون وإخراجه من مخرجه ممّا يضطر القارئ لإخفائه، فيحدث ذلك تغييرًا في صفة من صفاته؛ ولعلّة التّخفيف وللحفاظ على صفة الصّوت ومخرجه؛ تحرّكت النّون بالضّمّ لئلّا يلتقي السّاكنان؛ لذلك يذهب البحث إلى أن (عُنْق) هو الأصل و(عُنُق) فرع منه.

ثانيًا–أبنية مصدر الفعل الثّلاثيّ المزيد(أَفْعَلَ):

اختلف العلماء في حذف التّاء في (إقامة وتَعْزِية) والتّعويض عنها أو لا. فذهب سيبويه إلى جواز حذف تاء العوض بلا شرط، إذْ قال: ((وإنْ شئت لَمْ تعوّض وتركت الحروف على الأصل قال عزّ وجلّ: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [سورة النور: ٣٧]،وقالوا: اخترت اختيارا، فلمْ يلحقوه الهاء، لأنَّهم أتمّوه، وقالوا أريته إراءً، مثل أقمته إقاماً؛ لأنَّ من كلام العرب أنْ يحذفوا ولا يعوضوا))[2]. يظهر من هذا أنَّ التّاء عند سيبويه عوض من حذف الحرف زائد –ألف(الإفْعَال)–.

وخالف الفرّاءُ سيبويه إذْ قال: ((إنَّما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ لإضافتهم إيّاه، وقالوا الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة))[3]. هذا مذهب الفرّاء في حذف التّاء في (إقامة) وهو مشروط عنده

---

[1] ينظر: لسان العرب: مادّة (عنق).

[2] كتاب سيبويه: ٤/ ٨٣، وينظر: ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل: ٢٥–٢٨.

[3] معاني القرآن (الفرّاء): ٢/ ٢٥٤.

بإضافتها، فكأن المضاف إليه قام مقام التّاء المحذوفة، بل إنَّه توسّع في مذهبه، وأدخل فيه ما كان من المصادر بالتّاء، وإن لمْ تكن عوضًا عن محذوف، إذْ قال في تفسيره قوله تعالى: ﴿فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [سورة الروم:الآية-٣]: ((كلام العرب غَلَبْته غَلَبة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها في قوله ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ والكلام إقامة الصلاة))[١]. وقد خالفه أبو إسحاق الزّجاج وأبو جعفر النّحاس وغيرهما وردّوا مذهبه بأنَّ الغلب والغلبة مصدران لغلب وبأنَّ مصدر إقامة حُذف منه لاعتلال فعله، وعوض عنه بالتّاء.[٢]

وإلى مثل مذهب الفرّاء ذهب الزّمخشري، والرّضيّ، وأبو حيّان[٣]. ونجد الرَّضيّ يقول: ((إنَّ السّماعَ لَمْ يثبت إلّا مع الإضافة))[٤] كما في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [سورة النور: الآية ٣٧]، وقد أشار محمد الطّنطاويّ[٥]، إلى تناقض قول سيبويه مع قول الرّضيّ حول حذف التّاء من إقامة، ونظيرها في كلام العرب، فبينما يرى سيبويه أنَّ الحذف في مثل ذلك بلا تعويض -كما تقدّم- من كلام العرب والخلاف بين سيبويه، والفرّاء في لزوم التّعويض عن المحذوف بالتّاء، أو بالإضافة في إقامة، مبنيّ على خلافهما في أيّهما المحذوف؟ فالتّاء عوض عن حرف أصليّ -عين الكلمة- عند الفرّاء، لذلك لزوم التّعويض إذْ ((المعهود في التّاء أنَّها تعوَّض من الأصول))[٦]. وقالوا أيضًا في عِلّة لزوم التّاء ((كما حذفت من إقامة ما لم يحذف من الفعل التزم التّعويض في الأكثر))[٧].

---

[١] معاني القرآن (الفرّاء): ٢/ ٣١٩.

[٢] ينظر: معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٤/ ١٧٧، وإعراب القرآن (النحاس): ٣/١٣٩-١٤٠.

[٣] ينظر: تصريف الأسماء: ٦١.

[٤] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ١١٥.

[٥] ينظر: تصريف الأسماء: ٦١.

[٦] شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٤-٣٩٥.

[٧] شرح مختصر التّصريف العِزّي في فن الصَّرف: ١٨١.

واختلف السَّاكنانيّ مع الفسائيّ في الحذف والتّعويض في وزن (إقامة)، إذْ قال السَّاكنانيّ: ((قوله: (إجازة واستجازة): أي التزموا حذف المدّة المصدرية في نحو: الإجازةِ، والاستجازة –عند سيبويه[١]–والأصل فيهما: الإجواز، والاستجوازُ قلبت الواو منهما أَلِفا لتحركها وانفتاح ما قبلها حكما، ثمَّ أُعِلَّ[٢]، وعُوِّض بتاء التّأنيث.

قيل: نُقلت الحركة إلى ما قبلها، ثمَّ أُعِلَّ وعُوِّضَ كما تقدّم[٣].

قيل: حُذفت الأولى[٤].

قيل: لما نُقلت الحركة إلى ما قبلها حذفت الواو للسّاكنين ثمَّ عُوِّضَ.

فإن قلتُ: لا وجهَ للقول بالعوض؛ لأنّها لو كانت إيّاه لوقف عليها بالتّاء، ولسُكّنَ ما قبلها، ولكُتبت طويلة.

قلتُ: إنّها عوض من حيث إنّها لم يُؤتَ بها إلّا بعد الإعلال، ولا يمكن الجمع فيهما، وإذا أُضيف يجوز تركها كقوله: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٧٣]، و[سورة النور، الآية: ٣٧]، وإثباتها كإعارة البيت[٥]))[٦].

أمّا العلّامة الفسائيّ فيقول في ذلك: ((ومصدر (أَفْعَلَ) إذا كان أجوفًا قلبتْ عينه ألفا كماضيه، وحذفتِ الألف الثّانية عند الخليل وسيبويه؛ لكونها زائدةً والأولى[٧] عند

---

[١] إشارة إلى الخلاف بين سيبويه والأخفش من نحو: الإقامة، والاستقامة، أهو عين الكلمة –كما هو مذهب الأخفش–أم هي المدّة الزائدة–كما هو مذهب سيبويه؟ ينظر: المقتضب: ١/١٠٤، ١٠٥، والمنصف: ١/٢٩١، ٢٩٢، وابن يعيش: ٦/٥٨، ١٠/٧٠، والممّتع:٢/٤٩٠، وركن الدين:١١٦٠، والجاربردي: ٢٧٦.

[٢] بحذف أحد الألفين.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ١١٦٠.

[٤] هذا هو مذهب الأخفش.

[٥] ينظر: كتاب سيبوبه: ٤/٨٣، شرح المفصّل: ٦/٥٨، وشرح الرضيِّ: ١/١٦٥.

[٦] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ١٩٦، ١٩٧.

[٧] أي حذفت الأولى.

الأخفش والفرّاء[١]؛ لأنّها هي التي تُحذف في ماضيه إذا التقى ساكنان، ثمَّ عُوِّضَ عنها الهاء، وكذا مصدر (اسْتَفْعَل)، وعند سيبويه يجوز في إجَارَة أن لا يعوّض عنها الهاء كما في ﴿أَقَامَ الصَّلَاةَ﴾[٢] [البقرة: الآية١٧٧]، وعند الفرّاء إذا كان مضافًا وإلّا لا، وهل يجوز حذف التّاء في نحو التَّعزية في حالٍ، قال سيبويه لا لعدم السّماع))[٣]

نفهم ممّا تقدم من قول الفسائيّ أنّه يؤيد ضمنا رأي سيبويه الذّاهب إلى جواز عدم تعويض الهاء في إجارة وإقامة، من دونما إضافة.

ويتمثّل الخلاف بين الشّارحيَن في أنّ السَّاكنانيّ ذهب إلى وجوب التّعويض وعدم الجمع بين العوض – التّاء – والمعوّض عنه في كلمة واحدة، أمَّا الفسائيّ فإنَّه يرى جواز ترك التّعويض في صيغة (الإفْعَال) حتى مع عدم الإضافة، وهذا مذهب سيبويه.

ويرى البحث أنَّ رأي السَّاكنانيّ هو الشّائع قياسًا فضلًا على سهولة النّطق به لصدّ حرف المدّ (الألف) بحرف شديد (انفجاري)[٤] وهو التّاء المعوّض به ولكنّه –أي البحث–يستأنس رأي الأخير ويرى أنّه من قبيل التّرخيم في الصّحيح الآخر، أمّا في المعتلّ الآخر مثل (تَعْزِيَةٍ) فلا يجوز الحذف حتى من دون إضافة بصرف النّظر عن عدم سماعه، لأنَّهُ يجعل الياء معرضًا للحذف في الرّفع والجرّ في التقاء السّاكنين عند الإضافة إلى المعرّف بـ(أل)، ولما فيه من الإجحاف بالجمع بين الحذفين.

ثالثًا–تخفيف الهمزتين المجتمعتين في (آجر):

قال الخليل: ((آجرتُ مملوكي إيجارًا فهو مُؤجَر))[٥] وذهب بعض العرب إلى إلى أنَّ الإجارة (فِعَالَة) من (المُفَاعَلَةِ) وآجَرَ على وزن (فَاعَل) لَا (أفْعَلَ) لأنَّ الإيجار

---

[١] ينظر: شرح المفصّل: ٤/٧٠–٧١، شرح الرضيِّ: ١/١٦٥.

[٢] لا شك أن الشارح قد وقع في لبس لم ينتبه له المحقق؛ فموضع الشاهد في سورة النور في الآية ٣٧: ﴿وَإِقامِ الصَّلَاةِ ﴾ ، والآية المذكورة [١٧٧ من سورة البقرة].

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية: (الفسائيّ): ١٦٩، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ٧٨.

[٤] ينظر: الأصوات اللغوية: ١٣٥

[٥] العين: ٦/ ١٧٣(أجر).

لَمْ يجئ منه، والمضارع يُؤاجر، واسم الفاعل المُؤاجِرُ[١]. وتحدّث ابن الحاجب عن تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة إذْ قال: ((والهمزتان في كلمة؛ إنْ سُكِّنت الثّانية وجب قلبها كآدم وإِيْتِ وأوتمن وليس آجر منه لأنَّه فاعل لا أَفْعَل لثبوت يؤاجر وممّا قُلْت فيه:

دَللّت ثلاثًا على أنَّ يؤاجر ... لا يستقيم مضارع آجرْ

فعالة جاء والأفْعال عزَّ ... وصحة آجر تمنع آجرْ))[٢].

وفيما أخرجه ابن الحاجب من أمثلة تستقيم مع الحكم العامّ للقاعدة لكلمة (آجر)، فهي عنده فَاعَلَ لا أفْعَلَ مستدلًا على ذلك، بأنَّ مضارعهُ يُؤْجرُ أولاً، وأنَّ مصدر فَاعَلَ فِعَالَة، وقد جاء آجَرَ إجَارَةً ولو كان (أفْعَلُ) لَمْ يجئ منه فِعَالة ثانيًا، ولمّا ثبت أنَّ يُؤاجِرُ مضارع آجَرَ فإنَّ فَاعَلَ لابُدَّ أنْ يكون مبيّنًا من أجَرَ الثّلاثيّ لا آجَرَ الذي هو (أفْعَل) ثالثًا.

ووضع علماء اللُّغة أحكامًا لتخفيف الهمزتين، تتمثّل في وجوب قلب الهمزة الثّانية حرفًا من جنس حركة ما قبلها؛ لأنَّ اجتماع الهمزتين في غاية الثّقل فقلبت الثّانية حرفًا يناسب حركة الأولى لأنَّ الثّقل منها حصل[٣].

وذهب الرّضيّ إلى أنَّ أفْعَلَ صيغةٌ ثابتة وأنَّ افْعَلَ وفَاعَلَ ثابتان في آجَرَ وكُلُّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر[٤].

واختلف الشارحان في لفظة (آجَرَ) فقال السَّاكنانيّ: ((وليس آجَرَ ممّا اجتمعت فيه همزتان قلبت الثّانية منهما ألفا؛ لأنّه (فَاعَلَ) كآخَذَ يُؤَاخِذُ مُؤَاخَذَةً، لا (أَفْعَلَ) أي: لا يكون على وزن (أَفْعَلَ) لتكون الألف فيه مبدلة من الهمزة؛ لثبوت يُؤَاجِرُ كَيُؤَاخِذُ.

قوله: (وممّا قلته)

أي: دلّت الدلائل الثلاثة المذكورة على أنّها (فَاعَلَ)، لا (أَفْعَلَ):

---

[١] ينظر: أساس البلاغة: ١/ ٢١-٢٢، والشافية: ٩١.

[٢] الشافية: ٩١، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٤٠.

[٣] ينظر: الخصائص: ١/ ١١١.

[٤] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٣/٤١.

الأول: ثبوت مصدره على (فِعَالَةٍ) كالإجارة؛ ومن المعلوم أنّ الـ(فِعَالَةَ) ليست من مصادر (أَفْعَلَ).

الثاني: قلة الـ(إِفْعَالِ) فيه، وكثرةُ الـ(مُفَاعَلَةِ)؛ فالحمل على الأكثر أولى.

الثالث: مَجِيْءُ مضارعه على يُؤَاجِرُ دليلٌ على أنّه من الـ(مُفَاعَلَةِ)، لا من الـ(إِفْعَالِ).

وفيها[1] نظر:

أما في الأول فلكونه مصدراً لما هو (فَاعَلَ) لا (أَفْعَلَ)؛ فلا يلزم منه أن يكون آجَرَ (فَاعَلَ)، لا (أَفْعَلَ)؛ إذ لا يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر.

وأما في الثاني فلأن القلة لا ينافي الحمل عليه؛ إذ غايته أنّه محمول على ما هو قليل.

وأما الثالث فلأنّه لا يلزم من ثبوت يُؤَاجِرُ في مضارعه كونه على (فَاعَلَ) دائماً؛ لاحتمال كونه على وزن (فَاعَلَ) فمضارعه يُؤَاجِرُ، واحتمل أن يكون (أَفْعَلَ) فمضارعه يُؤْجِرُ؛ وذلك لثبوتهما في الفصيحة))[2].

والمفهوم من رأي السَّاكنانيّ أنَّ الفعل آجَرَ يُؤجَرُ، وآجَرَ يُؤَاجِرُ؛ فالفعل -إذًا- محتملٌ لـ(أَفْعَلَ)، و(فَاعَلَ)، وهذا ما رجّحه معظم الشُرّاح[3] أيضًا.

وجنح الفسائيّ إلى غير هذا الرّأي إذ قال: ((وليس (آجَرَ) كقاتلَ منه ممّا اجتمع فيه همزتان ثانيهما ساكنٌ كآدم؛ لأنَّه فاعَلَ لا أَفْعَلَ فتكون ألفه منقلبة عن همزة أصليّة، بل زائدةٌ لثبوت يُؤاجِرُ في مضارعه لا يُؤجَرُ وممّا قلته فيه في إثبات أنّه من باب فاعَلَ لا أَفْعَلَ هذان البيتان:

(دلّلت ثلاثًا على أنَّ يُؤْجَرَ لا يستقيمُ مضارعَ آجرْ)

فيكونُ من باب أَفْعَلَ

(فِعالةُ جاء والإفعالُ عزَّ وصحَّة آجَرَ تمنعُ آجَرْ)

---

[1] أي: الأدلّة الثلاثة.

[2] الكافية في شرح الشافية: (السَّاكنانيّ): ٧٤٢-٧٤٣.

[3] ينظر: شرح الرضيّ: ٥٣/٣، ٥٤، وشرح الشافية (ركن الدين): ١١٠٤-١١٠٨، وشرح الشافية (الجاربردي): ٢٦٠-٢٦٢، وشرح الشافية (اليزديَ): ٤٤٣-٤٤٥، وبغية الطالب: ١٦٨، ١٦٩.

يعني أوّلها: إنَّ إجارةً كفعالة جاء في مصدره نحو: كاتبتُهُ كِتابةً وكتابًا؛ وذلك دليلٌ على أنّه من باب(فَاعَلَ)؛ لأنَّ ذلك الوزن مخصوص بمصدر هذا الباب، ولم يجيءْ[١] مصدر باب (الإفعالِ)عليه، وفيه أنّ إجارةً، وكتابةً للمرّة كتسبيحةٍ، والمرّةُ فيما زاد على الثَّلاثة وتُبنى من مصادرها المشهورة المطَّردة كما مرَّ، ولا يقال: قاتلتُهُ قِتالةً بل مُقاتلةً، وأيضًا لو كان مصدرًا لجازَ أن يقال في غير المرّة إجارًا بلا تاءٍ كَقِتالٍ، ولم يجُزْ على أنّه يجوزُ أن يكونَ مصدرُ أَجَرَ المُجرّدِ؛ لأنّه الضَّائع نحوُ: كَتَبَ كِتَابَةً))[٢].

ويبدو أنَّ الخلاف بين الشّارحين يكمن في زنة (آجَرَ) فذهب السَّاكنانيّ إلى أنَّه مشترك بين فاعَلَ وأفْعَلَ، وأمَّا العلّامة الفسائيّ فذهب إلى أنَّه على زنة (فَاعَلَ) فقط.

ويرى البحث أنَّ رأي الفسائيّ هو الأقرب للمنهج التّيسيري في الدّرس الصوصرفيّ[٣]؛ لما للفظة (آجر) من تطابق صوتيّ مع ميزانها (فاعل).

رابعًا–تصغير (إنْسَان):

اختلفَ الشّارحان في آراء تصغير لفظة (إنْسَانٍ) فذهب السَّاكنانيّ إلى أنَّ تصغير (إنْسَانٍ) يكون على (أُنَيْسِيْنٍ) فقط، إذ قال: ((قوله[٤]: "أُنَيْسِيان" وارد على قياس قلب المدّة الواقعة بعد كسرة التّصغير ياءً؛ لأنَّ القياس فيه قلب ألفه ياء؛ فقد حكم بإبقائه مع زيادة ياء قبله؛ فإذًا فيه شذوذان: عدم القلب، وزيادة الياء، والقياس: أُنَيْسِيْنٌ...وقد عدَّ غير ذلك من ألفاظ التّصغير لـ(إنْسَانٍ) باطلا))[٥].

---

[١] والصواب: لم يجئ

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية (الفسائيّ): ٣٢٨.

[٣] مصطلح حديث يمزج بين الصوت والصرف اجترحه الدكتور عادل نذير، ينظر: محاضرات الدكتور عادل نذير الدراسات العليا/ قسم اللُّغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء/ عام ٢٠١٩.

[٤] أي: المصنف.

[٥] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٢٨٢.

وقال الفسائيّ: ((والقياس أُنَيْسِيَنٌ كسُرَيْحينِ،... ومن قال: إنْسَانٌ إفْعَانٌ من نَسِيَ، أصله أَنْسَانٌ كزَعفرانٍ فأُنَيْسِيَانٌ مُصَغّرُهُ على القياسِ))[1]. نلحظ من ذلك أنَّ العلّامة الفسائيّ قد صغّرها على وزنين بحسب المباني الصَّرفيّة لكلِّ رأيٍ من الآراء.

واختلف البصريون والكوفيون[2] في لفظة (إنْسَان) من حيثُ الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أنَّها من الإنْس، وذهب الكوفيون إلى أنَّها من النسيان.

أمَّا الوزن، فيذهب سيبويه إلى أنَّ الإنسان يكون على زنة (فِعْلَان) من الإنس[3]، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين[4]: ((الإنسان مأخوذ عن الإنس، وسُمِيَّ الإنس إنسًا لظهورهم كما سُمِيَّ الجِنَّ جِنًّا لاجتنانهم أي استتارهم، ويقال: (أَنِسْتُ الشَّيْءَ): إذا أبصرته، قال الله تعالى: ﴿ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا﴾[5]: أي: أبصر، وكما أنَّ الهمزة في الإنس أصليّة لا ألف ونون فيه موجودتان، فكذلك الهمزة أصليّة في (إِنْسَانٍ) ويجوز أنْ يكونَ سُمِيَّ الإنْسُ إِنْسًا، لأنَّ هذا الجنس يُسَتأنَسُ به ويوجد فيه من الإنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيرِهِ من سائر الحيوان وعلى الوجهين الألف والنون فيه زائدتان)).

وأجرى البصريون الأصل (أَنَسَ) في ثلاثة ألفاظ جاءت في القرآن الكريم وهي: (إِنْسِيّ) و(أَنَاسِيّ) و(ناس) ولذلك كلمة الإنسي منسوبة إلى (الإنس) كما في (جِنيّ) و(جِنّ) فعلى هذا يكون وزنه (فِعْلِي) من الإنس. وأصل لفظة (أَنَاسِيّ) عندهم تكون على (أَنَاسِين) وعلى وزن (فَعَالين)؛ لأنَّه جمع (إنْسَان) كما في (بُستان) تكون على

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (الفسائيّ): ١٩٥.

[2] ينظر: الإنصاف: ٢/ ٨٠٩، رقم المسألة (١١٧)، وائتلاف النصرة: ٨٥.

[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٢٥٩.

[4] الإنصاف: ٢/ ٨١١-٨١٢

[5] [القصص: ٢٩].

(بَساتين) فقُلبت النّون الواقعة طرفًا إلى ياء ثمَّ أدغمت الياء في الياء فأصبحتْ(أَنَاسِيَّ) ويجوز أنْ تُخفّف الياء المشدّدة فيقال: (أناسِي) بياء واحدة[١].

ومنهم من ذهب إلى أنَّه جمع (إنْسِيّ) كـ (كُرْسِيّ وَكَرَاسِيّ) وعلى هذا لا إبدال فيه، واختار فريق آخر هذا المذهب عازيًا إيّاه إلى الأخفش والمبرّد وذلك؛ لأنّه لا يقال في جمع، نحو: سِرْحان سَرَاحِي، وبُستان بَسَتاني[٢].

وأمَّا الكوفيون فاعتمدوا على قول ابن عباس (رضي الله عنه): ((إنَّما سُمِّيَ إنْسَانًا لأنَّه عُهِدَ إليه فَنَسِي)) [٣] وذهبوا إلى أنَّه مشتقٌّ من النسيان وأصله ((إنْسِيَان على إفْعِلَانٍ من النِّسْيَان إلَّا أنَّه لمّا كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرته في استعمالهم... كقولهم (عِمّ صَبَاحًا) في (انْعِمْ صَبَاحًا) و(وَيْلُمّه) في (وَيْلَ أُمّه) ... والذي يدلُّ على أنَّ (إنْسَانًا) مأخوذ من النِّسْيَانِ أنَّهم قالوا في تصغيره: (أُنَيْسِيَانُ) فردُّوا الياء في حال التّصغير ... والتّصغير يُرِدُّ الأشياء إلى أصولها)) [٤]. وقد نسب ابن قتيبة هذا المذهب إلى بعض البغداديين[٥].

---

[١] ينظر: المقتضب: ١/١٧١، وإعراب القرآن (النحاس): ٣/ ١٦٣ واشتقاق أسماء الله :٢٤، ومجالس العلماء (للزجاجي): ٥٦، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٣٨، والفروق اللغوية: ٢٧٤، ورسالة الغفران: ٣٦٠، ومجمع البيان: ١/١٩٨، وشرح الملوكي في التّصريف: ٢٩٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/١٨٤، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/١٢٠.

[٢] ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٣/ ١٦٣، والممتع الكبير في التّصريف: ١/٢٤٧، ولسان العرب: ٦/ ١٢، والبحر المحيط: ١/ ١٧-١٨، ٦/ ٤٦٣.

[٣] أدب الكاتب: ٦١٣-٦١٤، وينظر: تفسير غريب القرآن (ابن قتيبة): ٢٢، ولسان العرب :١١/٦. (أنس)

[٤] الإنصاف: ٢/٨١٠-٨١٢، وينظر: معاني القرآن (الفرّاء): ٢/ ٢٦٩، ومجالس ثعلب: ٣٥٣، والاشتقاق (لابن دريد): ١٦٢، والزاهر: ١/ ٤٨٨، ورسالة الغفران: ٣٦١، ومجمع البيان: ١/ ٩٨، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ١٨٤-١٨٥، وائتلاف النصرة: ٨٥.

[٥] ينظر: أدب الكاتب: ٦١٣. ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ المقصود بالبغداديين هم الكوفيون إذْ قال: "إنَّ المقصود بالبغداديين هنا هم الكوفيون ..." [الدرس النَّحوي في بغداد :

وأنكر البصريون مذهب الكوفيين، لأنَّ أصل (إِنْسِيَانُ) غير مسموع كما سُمع (انعِمْ صَبَاحًا) وَ (وَيْلَ أُمّه)، وأمَّا تصغير (إِنْسَانٍ) على (أُنَيْسِيَانٍ) فهو على سبيل الشّذوذ كما شذَّ (رُوَيْجِلٌ) تصغير (رَجُلٍ) و(مُغَيْرَبَانُ) تصغير (مَغْرِبٍ)، وذهب بعض العلماء إلى عدِّ التّصغير حُجَّة قوية فذهبوا إلى (إِنْسَانٍ) أصله (إِنْسِيَانٌ) وهو (فِعْلِيَان) من (الإِنْسِ) لا (إِفْعِلَانٍ) من النِسْيَان[1].

بعد عرض آراء العلماء في تصغير (إِنْسَان) خلص البحث إلى أنَّ ما ذهب إليه السَّاكنانيّ بأنَّ تصغير (إِنْسَانٍ) يكون على (أُنَيْسِينٍ) أقْيَسُ؛ مع التّحفظ على ما ذهب إليه بأنّ ما عداه باطل، وأنَّ رأي الفسائيّ أيْسَرُ.

خامسًا–النِّسْبَةِ إلى (سِقَايَةٍ):

اختلف الشّارحان في النّسبة إلى سقاية إذ قال السَّاكنانيّ: ((إنَّ المراد بباب السِّقاية، والشَّقاوةِ بيان القسم الثّاني وهو المانع اللّاحق؛ فلا يكون إلّا تاء التّأنيث، ثُمَّ إن كان من بنات الياء التزم قلبها همزة؛ لأنَّه لمّا حذفت تاء التّأنيث قلبت الياء همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، ثمَّ نُسبَ مستمرة همزته –على الأصح–.

قيل: إذا قُلبت همزة جاز فيه وجهان: الاستمرار، وقلبها واوًا كالكِسَائِيِّ، والكِسَاوِيِّ.[2] وإليه أشار بقوله:[3] "وباب سِقايَةَ سِقائِيٌّ بالهمزة"))[4]. وَ(سقَائِيّ) عند العلّامة الفسائيّ لها وجه واحد وهو قلب الياء همزة، وعدم قلبها واوًا احترازا من كثرة

٢١٧]، وينظر : أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ١٦٣، والخلاف الصَّرفي في ألفاظ القرآن الكريم (أطروحة) :٨٠

[1] ينظر: تهذيب اللُّغة: ١٧/ ١٨، (نَسأ)، والإنصاف: ٢/ ٨١٢، وائتلاف النصرة: ٨٦.

[2] فنقول: سِقَاوِيٌّ. وينظر: الوجهان في سيبويه ٣٤٩/٣، ٣٥١، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ١٣١/١، والتكملة: ٥٩، والتبصرة: ٥٩٥/٢، شرح المفصّل: ١٥٦/٥، وشرح الكافية الشافية: ١٩٥٢/٤.

[3] ينظر: المتن:٣٤١.

[4] شرح شافية ابن الحاجب (السَّاكنانيّ): ٣٤١، ٣٤٢.

التغييرات التي قد تطرأ على البنية إذ قال: ((وبابُ سِقايةٍ: سِقَائِيٌّ بالهمزةِ[١] أي: الياء الغيرُ[٢] الثّالثة الواقعة بعد الألف الزّائدة تُقلبُ همزةً، لئلّا تجتمعَ الياءاتُ لا واوًا؛ لِئلّا يلزم البُعدُ والتغاير دفعةً))[٣].

ذهب سيبويه إلى حذف الهاء وإبدال الياء همزة عند النّسب إذْ قال: ((وتقول في الإضافة إلى سقاية: سِقائيّ، وفي صلاية: صَلائيّ، وإلى نُفاية: نُفَائِيّ، كأنَّك أضفت إلى سقاء وإلى صلاء، لأنَّك حذفت الهاء، ولم تكنِ الياء لتثبت بعد الألف فأبدلت الهمزة مكانها، لأنَّك أردت أنْ تدخل ياء الإضافة على فِعَالٍ أو فَعَالٍ أو فُعَالٍ))[٤]. وقال أيضًا: ((وإذا أضفت إلى سقاية فكأنَّك أضفت إلى سقاءٍ، كما أنَّك لو أضفت إلى رجل اسمه ذو جُمَّة قلت: ذَوَوِيّ كأنَّك أضفت إلى ذوًا. ولو قلت: سِقاويّ جاز فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سقاء))[٥]. يُفهم من هذا أنَّ سيبويه يرى أنَّ النّسب إلى سقاية يكون مثل النّسب إلى (سقاء)، حذفت التّاء فصارت (سقاي) فأبدلت الياء همزةً لأنَّها وقعت طرفًا بعد ألف، فصارت (سقاء)[٦].

ويرى ابن السّراج أنَّ النّسب إليها يكون (سقائي) فقط إذْ قال: ((وتقول في سِقَاية: سَقَائِيّ ...))[٧].

يظهر أنَّ عمل ابن السراج يتمثّل في قلب الياء همزة، بعد حذف التّاء واتّصال ياء النّسب بها. وإلى مثل هذا الرّأي ذهب أبو علي الفارسيّ إذْ قال: ((فأمَّا مثل عَظَاية، وسِقَاية فإنَّك تقول فيها: سقائيّ ...))[٨] وأيّدَ هذا الرَّأي الزّمخشري[١].

---

[١] ينظر: المتن:٣٤١.

[٢] كذا والصواب غير الثالثة.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الفسائيّ):٢١٤.

[٤] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٩.

[٥] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٥١.

[٦] ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: ٢٨٨-٢٨٩.

[٧] الأصول: ٣/ ٦٦.

[٨] التكملة: ٢٦٣.

وتحدّث ابن يعيش عن النّسب في (سقاية) إذْ قال: ((اعلم أنَّ ما كان من نحو: "سقاية" و "عَظاية " ممّا في آخره تاء التّأنيث، ولامهُ واوٌ أو ياءٌ، وقبلها ألفُ زائدة فإنَّه قبل النّسب تصحّ اللّام، ولا تقلب همزة؛ لأنَّ الاسم بُنِيَ على التّأنيث، فلمْ تقع الياء والواو طرفًا، فلمْ يلزم قلبهما همزة فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، أسقطت التّاء، ثُمَّ قلبت اللام همزة، فصارت النّسبة كأنَّها إلى (سِقَاءٍ) و(عِظَاءٍ) بمنزلة (كِساء) و(رِداء)؛ فلذلك تقول في النّسب: (سِقائي) وَ(عِظائيّ)، أي كما تقول: (كِسَائي) و (رِدَائي). ومن قال (كِسَاوِيّ)، وَ(رِدَاوِيّ)، قال ههنا: (سِقَاوِيّ)، وعِظَاوِيّ))[٢].

يُلحظ أنَّ ابن يعيش قد جعل (سِقَايَة) بمنزلة (كِسَاء) و(رِدَاء) في النّسب فجوّز الأمرين، فبعضهم يقول: (سِقَائِيّ)، وبعضهم يقول: (سِقَاوِيّ) كما في(كِسَاوِيّ) و(رِدَاوِيّ) وبذلك فإنَّ ابن يعيش قد حمل (سِقَايَة) على (كِسَاء).

وقال الرّضيّ: ((أقول: يعني بباب سِقَاية وشَقَاوة ما في آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة، لمْ تقلب ياؤه وَوَاوُهُ ألفًا ثُمَّ همزة لعدم تطرفهما بسبب التّاء غير الطارئة))[٣]. يتّضح أنَّ الرَّضيّ لا يرى أنَّ الواو أو الياء التي بعد الألف الزّائدة تقلب ألفًا أوّلاً، ثُمَّ تقلب همزةً؛ لعدم تطرّفها.

النّاظر في رأي السَّاكنانيّ يجده قد جوّز الأمرين في النّسبة إلى سِقَاية، الأوّل هو حذف تاء التّأنيث ثمَّ قلب الياء همزةَ ثمَّ نسبتها، وبهذا تابع المصنّف، والآخر: هو جواز قلب الهمزة إلى واو ثمَّ نسبتها، فتكون سِقَاوِيّ، وهو بذلك تابع سيبويه وابن يعيش.

ويبدو أنَّ الفرق بين رأي الشّارحين يقوم على شقٍ واحد هو (سِقَاوِيّ) بقلب الياء واواً.

---

[١] ينظر: المفصل: ٢٦٢.

[٢] شرح المفصل (ابن يعيش): ٣/ ٤٦١.

[٣] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٢/٢٤٢.

ويرى البحث أنّ الفسائيّ قد جنح في شرحه إلى تيسير ما هو يسير حتى وإن كان على القياس، ولا ضير في النّسبة إلى سقاية على سِقَائِيّ وسِقَاوِيّ، بما استدلَّ عليه السَّاكنانيّ من الدّلائل، موافقا سيبويه وابن يعيش.

سادسًا–وزن (سَلْسَبِيْل):

قال السَّاكنانيّ: ((مزيد الخماسي أيضًا؛ إذ النون أصلية فوزنه (فَعْلَلِيْلٌ) كَسَلْسَبِيْلٍ على الأكثر.

وإنَّما قال "على الأكثر" لأنَّ بعضهم يقول بزيادة النّون فهو من مزيد الرّباعي والأصحّ عندي هو الأوّل؛ لأنَّ الزائد إنّما يعرف بالاشتقاق، أو بعدم النظير، أو بغلبة الزِّيادة...؛ فانتفى الأقسام الثلاثة: أمّا الأوّل فظاهر، وأمّا الثاني فلوجود السَّلْسَبِيْلِ على الأصحّ، وأما الثالث فظاهر –أيضًا–إذ لم تثبت زيادة النون الساكنة الثانية بها))[1].

وقال أيضا: ((وكذلك لا يجوز أن يقال: أن سَلْسَبِيْلًا ممّا كان فاؤه وعينه مضاعفة لما تقدم من الفصل، بل هو الخماسي المزيد.

فإن قلت: هلا يقال بجواز الفصل فيما تقدم؛ لثبوت في نحو: مَرْمَرِيْسٍ لوجود الفاصلة بين الفائين[2] بالعين.

قلت: إنَّ الفاء والعين معا مضاعفة؛ فكأنّه لو يُفصل بينهما؛ فكأنّه أُبدل منهما بمثلهما))[3].

وقال الفسائيّ: ((وليعلم: أنَّ الخماسي اللّازم ههنا على الاعتداد بالأكثر في: سَلْسَبِيْل إنَّما هو على وجه الإلحاق وليس بأصالة الحروف الخمسة؛ لعدم تضعيف أصليين مع ثلاثة أصول. ولمّا كان (فَعْلَلِيْلٍ) من المزيد الخماسي والملحق به في معرض الشَّكِّ؛ للخلاف فيه تطرق الشك في إلحاق مَنْجَنِيْقٍ به ويتبعها في ذلك مَنْجَنُوْن؛ لأَنَّها مثلها كما مرّ.

---

[1] الكافية في شرح الشافية(للساكنانيّ): ٩٣، ٩٤.

[2] كذا في المصدر: والصواب: الفاءين.

[3] الكافية في شرح الشافية(للساكنانيّ): ٦٤٧.

فكان (فَعْلَلُوْل) كـ(عَضْرَفُوْط) من الخُماسيّ المزيد. المذكّر من العِظَايَة. لكثرة (فَعْلَلُولٍ) والقطع بوجوده؛ وعدم ما يورث ضعفه، بخلاف الوجهين الأخيرين؛ وعدم النَّظير لـ(فَعْلَنُوْلٍ) بالنّون بعد اللّام الأولى، و(خَنْدَرِيْس) كـ(مَنْجَنِيْن) في ما يمكن كونه مثله فيه وهو (فَعْلَلِيْلٍ) بثلاث لامات و(فَنْعَلِيْلٍ) بالنّون بعد الفاء دون (فَعْلَنِيْلٍ)، بالنّون بعد اللّام الأولى؛ لعدم نون في موقعها في خَنْدَرِيْس))[1].

وللعلماء آراء في لفظة (سَلْسَبِيْل) في الزّنة والاشتقاق ولهم فيها مذاهب كثيرة، فمنهم من ذهب إلى أنَّ لفظة السَّلْسَبِيْلِ على وزن (فَعْلَلِيْل) قال سيبويه: ((هذا باب ما لَحقَتْه الزِّيادة مِنْ بنات الخَمْسَة، فـ(الياء) تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال فَعْلَلِيْلٍ في الصّفة والاسم، فالاسم سَلْسَبِيْل))[2] يتّضح أنَّ لفظة سَلْسَبِيْل من الأصل الخماسيّ (سَلْسَبِلُ) ووزنه عند البصريين (فَعْلَلِلُ) وذلك بزيادة لامين على الميزان الثّلاثيّ (فَعَلَ) وعندما زيدت (الياء) قبل آخره صار السَلْسَبِيلُ على وزن (فَعْلَلِيْل). وتابعه قسم من العلماء في هذا الوزن[3]. ونُسِبَ إلى الفرّاء مذهبًا خالف فيه سيبويه إذْ يرى أنَّ لفظة (سَلْسَبِيْلَ) على وزن (فَعْفَلِيْلٍ)[4].

وذهب الرَّضيّ إلى ثبوت وزن (فَعْلَلِيْلِ) إذْ قال: ((لأنَّ فَعْلَلِيْلاً ثابت ... وذلك بنحو بَرْقَعِيدٍ ... وَعَلْطَمِيْس...فهو ثابت على كلِّ حال))[5] وقال أيضًا: ((والأَوْلَى الحكم بالأصالة؛ لعدم قيام دليل زيادة الزّائد))[6]، فالحكم بالأصالة سيذهب بنا إلى الزّنة المتّفق عليها عند معظم اللّغويين. وأورد أبو حيّان الأندلسيّ وزنين هما: (فَعْفَعِيْل

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٩٨، ٢٩٩، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ٣٠١

[2] كتاب سيبويه: ٤/ ٣٠٣.

[3] ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٢٠٣/٤، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٤٣٢/٢، والخلاف الصَّرفي في العربية(رسالة): ٤٦.

[4] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٤٣٢/٢

[5] المصدر نفسه: ٤٣٢/٢-٤٣٣.

[6] المصدر نفسه: ١/ ٤٧.

وَفَعْفَلِيْع) إذْ قالَ: ((وَفَعْفَعِيْل: سَلْسَبِيْل، من سلب، وقيل وزنه فَعْفَلِيْع من سبل))[1] والنّاظر في هذا النّصّ يجدُ أمرين: الأوّل: هو أنَّ لفظة (سَلْسَبِيْلٍ) تكون مشتقّة من الفعل الثّلاثيّ (سَلَبَ) ويكون وزنها (فَعْفَعِيْل)، والآخر هو أنَّ لفظة سَلْسَبِيْل تكون مشتقّة من (سَبَلَ) ويكون وزنها على (فَعْفَلِيْع). وقد ذهب الدكتور أحمد مختار عمر مذهب أبي حيّان الأندلسيّ جاعلًا الكلمة أصلها من (سَلَبَ) وتكون (سَلْسَبِيْل) من المزيد الثّلاثيّ ووزنها (فَعْفَلِيْع)[2]. الواضح فيما سبق هو اتّفاق الوزن واختلاف جذر الكلمة عندهما.

وبالعود إلى رأي السَّاكنانيّ نجدهُ قد رجّح (سَلْسَبِيْلاً) على زنة واحدة وذلك من دون تكرار الفاء بعد العين لوجود الفاصل بينهما، ولا بتكرار العين بعد السّين الثّانية وبذلك اتّفق السَّاكنانيّ مع مذهب سيبويه. والناظر لرأي الفسائيّ في هذه المسألة يجده قد أسهب فيها وفصّلها تفصيلًا بل واشتقّ لنفسه مذهبًا باستخدام أدواته في القياس، إذ إنّه وافق سيبويه والسَّاكنانيّ مع ما ذهبا إليه بوزن (سَلْسَبِيْل) على (فَعْلَلِيْل)، ولم يرَ مسوغًا لرأي الفرّاء بوزنه على (فَعْفَلِيْلٍ)، لأَنَّه لا يراه من مزيد الرُّباعيّ بتكرار الفاء، ولكنَّه أجاز الوزن على (فَنْعَلِيْلٍ) بزيادة النون بعد الفاء بالقياس على خَنْدَرِيْس، وقد اختلف مع السَّاكنانيّ في هذا الوزن.

ويرى البحث أنّ الفسائيّ قد ابتعد في قياسه (خَنْدَرِيْس) على (سَلْسَبِيْل)؛ لأنَّ سَلْسَبِيْل مشتقٌّ من الثُّلاثيّ كما تقدّم بينما خَنْدَرِيْس اسمٌ جامدٌ، ورأي السَّاكنانيّ في هذه المسألة أَقْيَس.

سابعًا–وزن (كُنْتَأل):

اختلف السَّاكنانيّ والفسائيّ في وزن كلمة (كُنْتَأل) فذهب السَّاكنانيّ إلى زيادة النّون في كلمة (كُنْتَأل) إذْ قال: ((ونون كُنْتَأل للصغير، أي: يحكم بزيادة نونه لخروجه عن الأصول بتقدير أصالته لأنَّ تحقق أحد الوزنين لازم على ذلك التقدير؛ وذلك لأن

---

[1] ارتشاف الضرب :١/١١٥.

[2] ينظر: معاجم الأبنية في العربية: ٧٤.

الهمزة إمّا أصلية أو لا، فإن كانت أصلية لكان خماسيًا مجهول الوزن وإن كانت زائدة كان رباعيًا مجهول الوزن أيضا.

فإن قلت: على تقدير زيادة النون لزم ما تقدم ضرورةَ كونِ الهمزة إما أصلية، أو زائدة؛ فعلى الأول رباعي مزيد مجهول الوزن، وعلى الثاني ثلاثي مزيد مجهول الوزن أيضا.

قلت: ليس للمزيدات زناتٌ مقررة؛ فلا نبالي بعدم النظير في طرف الزِّيادة.

فيه نظر واضح على المتأمل))[١].

وقال الفسائيّ: ((ونون كُنْتَأْل بضم الكاف وسكون النون والهمزة وفتح التاء بينهما، القصير، وجاء بالألف عوض الهمزة))[٢].

وقال أيضا: ((مثل (نون كُنْتَأْل) بضمّ الكاف، على ما في الصّحاح؛ وسكون النّون وفتح الفوقانية وسكون الهمزة للقصير... وكذلك نون كُنْتَأَل على لغة كونه كقُرْطَعَب؛ كما ذكره بعض اللّغويين، ونون كَنَهْبَل، على لغة فتح الموحدة كسَفَرْجَل، بخلاف الزنة المتقدّمة فيهما))[٣].

يرى سيبويه أنَّ النّون تكون ثانية في الاسم والصّفة إذْ قال: ((وأمَّا (النّون) فتلحق ثانية فيكون الحرف على مثال (فُنْعَلٍّ) في الاسم والصّفة وهو قليل، فالصّفة: كُنْتَأْل وقُنْفَخْر، والاسم: خُنْثَعْبَة))[٤]. يُفهم أنَّ النّون تكون زائدة في الاسم، والصّفة، وتكون على وزن (فُنْعَلّ).

وتحدّث ابن السّراج عن لحاق النّون في الرُّباعيّ ثانية إذْ قال: ((فُنْعَلَل خُنْثَعَبة، اسم وهو الغريزُ، والصّفة: كُنْتَأَل، وهو القصير))[٥] يبدو أنَّ ابن السّراج قد خالف سيبويه بوزن (كُنْتَأل) إذْ يرى أنَّ الهمزة متحركة (فُنْعَلَل)، أمَّا سيبويه فهي عنده ساكنة

---

[١] الكافية في شرح الشافية: ٦٣٠.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٩٤

[٣] المصدر نفسه: ٢٩٤، وينظر: العجالة: ٣٠٥.

[٤] كتاب سيبويه: ٤/ ٢٩٧.

[٥] الأصول: ٣/ ٢١٦.

(فُنْعَلّ) إذْ إنَّ اللّام المشدّدة في (فُنْعَلّ) عبارة عن لامين الأولى ساكنة وتمثّل همزة (كُنْتَأل) والثّانية هي لام الميزان وهي متحركة.

وعرض ابن جنّيّ لكلمة (كُنْتَأل) إذْ قال: ((والهُنْدَلِع فبقلة، وقيل: إنَّها غريبة ولا تنبت في كل سنة. وما كانت هذه سبيله كان الإخلال بذكره قدرًا مسموحًا به؛ ومعفوّا عنه. وإذا صحّ أنَّه من كلامهم فيجب أنْ تكون نونه زائدة لأنَّه لا أصل بإزائها فتقابله، فهي إذًا كنون كُنْتَأل. ومثال الكلمة على هذا: فُنْعَلِل. ومن ادّعى أنَّها أصل، وأنَّ الكلمة بها خماسية، فلا دلالة له ولا برهان معه. ولا فرق بين أنْ يُدّعى أصليّة هذه النّون وبين ادّعائه أصليّة نون كُنْتَأل وكَنَهْبُل))[1].

المتأمّل في هذا النّصّ يجد أنَّ ابن جنّيّ يذهب إلى زيادة النّون في كُنْتَأل، ووزنها عنده (فُنْعَلِل) ولا حجّة لمن يقول بأصالة النّون فيها، ويمكن حملها على نون الهُنْدلِع. ويرى الرّضيّ أنَّ ما جاءت عليه (كُنْتَأل) من أوزان تُعدُّ من النّوادر، إذْ قال: ((وكذا كُنْتَأل؛ لأنَّ فُعْلَلاً وفُعْلَلأْلا وفُنْعَلاً نوادر))[2].

يظهر لنا أنَّ السَّاكنانيّ قد وصف نون كُنْتَأل بأنَّها لو كانت أصلية سيفترض البحث أن يكون وزنها (فُعْلَلّ وفُعْلَأَل) وكلاهما ليس من كلام العرب، وغير معروفان وهذا ما سوغ له زيادة النّون.

ويُفهم أنَّ الفسائيّ لم يتطرّق إلى زيادة النّون قد ذهب إلى أصالتها، ولذا كان وزنها عندهُ (فُنْعَأْل). وهذا غير جارٍ على لسان العرب، ويلحظ أنَّ قوام الخلاف بين الشّارحين – يجري على مستوى أصالة النّون أو زيادتها فضلًا على سكون الهمزة أو فتحها. ويرى البحث صواب رأي السَّاكنانيّ لأنّه ممّا اتّفقت عليه السليقة العربية.

ثامنًا–وزن (مَلَك):

اختلف علماء اللُّغة في همزة (مَلَائكَة) أأصلية أم زائدة؟ فمن ذهب إلى أصالتها أجمعوا على وجودها في المفرد (مَلَك) وأيضًا أجمعوا على أنَّها حذفت من المفرد

---

[1] الخصائص: ٣/ ٢٠٣.

[2] شرح شافية ابن الحاجب (الرّضيّ): ٤٣٨/٢.

للتّخفيف ولكنَّهم اختلفوا في تقدير هذا الحذف ومن ثمَّ اختلفوا في أصل اشتقاق (مَلَك) ووزنه. واختلفوا بذلك تبعًا في زنة الجمع (مَلَائِكَة) ولهم في المفرد (مَلَك) وجمعه (ملائكة) خمسة مذاهب تجمعها ثلاث زنات.

أ- مَفَل: (مَفَاعِلَة):

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ (مَلَكًا) أصلُه (مَـلْأَكٌ) بوزن (مَفْعَلٍ) إذْ قال سيبويه: ((أجمع أكثرهم على ترك الهمز في (مَلَكٍ) وأصله الهمزة، قال الشّاعر:

فَلَسْتَ لإنْسِيٍّ ولكنْ لَمَلأْكٍ تَنَزَّل من جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ))[1]

(ومَلَكُ) على مذهب سيبويه مشتقٌّ من لَأَكَ فلان فلانًا يَلْأَكُهُ لَأْكًا ولُؤوكَةً ومَلَأْكة إذا أرسله وفيه (مَلْأَكٌ) بزنة (مَفْعَلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) كـ(مَشْرَبٍ) بمعنى (مَشْرُوبٍ) فكأَنَّ (المَلَكَ) سُمِّي بذلك لأنَّه مُرْسَلٌ، وإنَّما حذفت الهمزة للتّخفيف ونقلت حركتها إلى الفاء فقالوا: (مَلَكٌ) كما قالوا في (مَسْأَلَة): (مَسَلَة) وفي (حَوْأَبَةٍ): (حَوْبَةٍ)، ثُمَّ التُزِمَ تخفيف الهمزة فيه إلَّا في الشّعر، وبذلك تكون لفظة (مَلَكٍ) على مذهب سيبويه بزنة (مَفَلٍ) لأنَّ الهمزة كانت عينًا وفي الجمع رُدَّت إلى أصلها فقالوا: (مَلَائِك) على وزن (مَفَاعِل)، ثُمَّ زيدت الهاء في (مَلَائِكَة) من أجل التّأنيثِ والجمع، وبذلك تكون الألفاظ (مَأْلَكَةٌ) و (أَلْوَكَة) وغيرها ممّا سبقت الهمزة فيها اللام مقلوبة، والأصل (مَلْأَكَة ولُؤُكَة) وإلى هذا المذهب ذهب البصريون[2]. ولكنَّ فريقًا

---

[1] كتاب سيبويه: ٤/ ٣٧٩-٣٨٠، والبيت من مشطور الرجز وهو في شرح ديوان علقمة الفحل: ١٦، برواية: ((وَلَسْت بأنْسيّ ولكنَّ مأْلكًا ...)).

[2] ينظر: المفضليات: ٣٩، ومجاز القرآن: ٣٥/١، وإصلاح المنطق: ٧٠/١-٧١، والجمل في النَّحو(الزجاجي): ٤٧، ومعاني القرآن وأعرابه (الزجاج): ١/ ١١٢، والأصول: ٣٣٩/٣، والاشتقاق (ابن دريد): ٢٦، اشتقاق أسماء الله: ٤٩، وليس في كلام العرب: ٤٧، والخصائص: ٢/ ٧٩، والمحتسب: ٢/ ١٤٤، والمنصف: ٢/ ١٢٠، ورسالة الملائكة: ٦، نزهة الطرف: ٢٦٤، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٧٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٤٢٩/٢، ولسان العرب: ٣٩٤/١٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/ ٢٠٩، وشرح شافية ابن الحاجب (النقره كار): ٢/ ١٤٥، والمزهر في علوم اللُّغة العربية: ٢/ ٢٥٢.

من المتأخرين نسبوا هذا المذهب إلى أبي عبيدة مُعمَّر بن المثنّى التّيميّ (ت٢١٠هـ) ونسبه آخرون إلى القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤هـ) بعد أنْ وجدوهما قائلين به من دون إشارة إلى الخليل وسيبويه[١]

وأيّد إبراهيم أنيس الرّأي الأوّل إذ قال: ((أنّ الوزن الصَّرفي لكلمة (مَلَك) هو (مَفَل) لا غير، وأنَّ وزن (مَلَائِك) مَفَاعِل، و(مَلَائِكَة) مَفَاعِلَة، ولا يصحُّ أن يُفترض وزن آخر))[٢].

ب-مَعَل – (مَعَافِلَة):

نُسب إلى الكسائيّ أنَّه ذهب إلى أنَّ (مَلَك) مشتقٌّ من أَلَكَ فلانٌ فلانًا يألكُه ألْكاً ومَأْلَكَةً وأُلُوكَةً إذا أرسله، وتكون عنده هذه اللّفظة مهموزة الفاء في الأصل لا مهموزة العين كما في مذهب الخليل وسيبويه، والدليل على ذلك كثرة جريانها في كلام العرب بهذه الصورة كقول الشاعر[٣]:

وغلاَمٌ أرْسَلَتهُ أُمُّهُ بأَلُوكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلْ

وقول الآخر[٤]:

أَبْلِغِ النَعْمَانَ عِني مأَلَكَاً أنَّه قد طَالَ حَسْبِي وانْتِظَارِي

والذي يدل على أنَّ الرّسالة إنَّما سُمِّيَتْ (أَلُوكَةٌ) و(مَأْلَكَةٌ) لأنَّها تُوْلَكُ في الفم من قولهم أَلَكَ الفرس اللّجِاَم يَأْلَكُهُ، فعلى هذا يكون أصل (مَلَكٍ): (مَأْلَك) ثُمَّ قُلبت الهمزة إلى موضع اللام فصار (مَلْأَكٌ) بوزن (مَعْفَلٍ) ثُمَّ خفّفت الهمزة وذلك بإلقاء حركتها على اللام وحُذِفَت، وفي الجمع (مَلَائِكَةٌ) رُدَّتِ الهمزة إلى أصلها فيكون وزن (مَلَكٍ): (مَعَلًا)، ووزن (مَلَائِكَةٍ): (مَعَافِلَة) لأنَّ الهمزة فاء واللام عين، وهذا المذهب نسبه أكثر

---

[١] ينظر: جامع البيان: ١/ ٤٤٤-٤٤٥، والزينة في معاني الكلمات الإسلامية العربية: ٢/ ١٦٠، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٨٦، ومجمع البيان: ١/ ١٥٩، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦، والبحر المحيط: ١/٢٨٤.

[٢] مَلَك، ملاك ملائكة ملائكة (بحث): ١٤.

[٣] البيت من بحر الرمل، ديوان لبيد بن ربيعة: ١٧٨.

[٤] البيت من بحر الرمل، ديوان عدّي بن زيد: ٩٣.

العلماء إلى الكسائيّ[١]. واختاره كلٌّ من مكيّ القيسيّ والأنباريّ مستدّلين بالأدلّة السّابقة[٢].

وهناك مذهب آخر في اشتقاق لفظة (مَلَكٍ) قريب من هذا، ذكره بعض العلماء مع عدم نسبته إلى أحد ومفادهُ أنَّ أصل كلمة (مَلَكٍ): ((ومنهم من قال الفاء لام والعين واو من لاك الشّيء أداره في فيه، وصاحب الرسالة يُديرها في فيه فهو (مَفْعَل) من ذلك نحو (مَعَاد) ثم حذفوا العين تخفيفاً، فعلى هذا يكون وزنه (مَعَلاً) و(ملائكة) على القول (مَفاعلة) والهمزة أُبدلت من واو كما أُبدلت في مصائب))[٣].

ج-فَعَل-(فَعَائِلة):

عُزِيَ هذا المذهب إلى ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) إذ يرى أنَّ (مَلَكًا) مشتقٌ من المُلْكِ لأنَّه مالك للأمور التي جعلها الله إليه، وذهب إلى أنَّ ميم (مَلَكٍ) أصليّة، وأصله (مَلْأَكٌ) بوزن (فَعْأَلٍ) كـ(شَمْأَلٍ) وحُذفت الهمزة الزّائدة في المفرد تخفيفًا، وفي الجمع رُدَّتِ إلى أصلها، فعلى هذا يكون وزن (مَلَكٍ): (فَعَلًا) ويكون وزن مَلَائِكَةٍ (فَعَائِلةً)، وفتح اللام في المفرد فرقًا بينه وبين المَلِكِ البشريّ فقيل للبشريّ (مَلِكٌ) بالكسر، والمَلَكُ الرّوحاني (مَلَكٌ) بالفتح[٤].

---

[١] ينظر: تفسير غريب القرآن: ٢٣، والزينة في معاني الكلمات الإسلامية العربية: ٢/ ١٦١، ومجمع البيان: ١/ ١٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٢/ ٤٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ٢٠٩/١، وشرج شافية ابن الحاجب (النقرة كار): ٢/ ١٤٥.

[٢] ينظر: مشكل إعراب القرآن:٨٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٧٠/١.

[٣] البحر المحيط: ١/ ٢٨٤، وينظر: مجمع البيان: ١/ ١٥٩، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦-٤٧.

[٤] ينظر: الزينة في معاني الكلمات الإسلامية العربية: ٢/ ١١٦، ومشكل إعراب القرآن: ٨٧/١، ومجمع البيان: ١/ ١٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ٤٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربرديّ): ١/ ٢٠٩، وشرح شافية ابن الحاجب (النقرة كار): ٢/ ١٤٥.

وقد اعترض الرضيّ على هذا الرّأي إذْ قال: ((اشتقاقٌ بعيد، وفَعْأل قليل لا يرتكب مثله إلاّ لظهور الاشتقاق كما شَمْأل))[1]، وثَمَّةَ مذهب آخر قريب من هذا ذكره العكبري (ت٦١٦هـ) ولم ينسبه إلى أحدٍ قال: ((وقال آخرون (مَلَك): (فَعَل) من المُلْك وهو القوة فالميم أصل ولا حذف فيه لكنَّه جمع على (فَعَائلَة) شاذًّا))[2]. واختار أبو حيان الأندلسي هذا المذهب ناسبًا إياه إلى أبي عبيدة إذْ قال: ((المَلَك ميمه أصلية وهو (فَعَل) من الملك وهو القوة ولا حذف فيه وجمع على (فعائلة) شذوذًا قال أبو عبيدة، وكأنَّهم توهموا أنَّهُ (مَلاَك) على (فَعَال) وقد جمعوا (فَعَالاً) المذكّر والمؤنّث على (فَعَائِلِي) قليلاً))[3].

واختلف الشّارحان في (ملك)، فذهب السَّاكنانيّ إلى مذهب أبي عبيدة إذ قال: ((كَمَلَكٍ وهو مخفّف من المَلْأَكِ لصحّة جمعه على الْمَلَائِكَةِ.

وإذا عرفت هذا فتقول: فقد اختلفوا في تحقيق اشتقاقه على مذاهب:

ذهب الكسائي، وطائفة من النَّحويين إلى أنّ الميم فيه زائدة لاشتقاقه من الأَلُوْكَةِ، فَقُدِّمَ العين على الفاء فصار: مَلْأَكًا، ثمَّ خُفِّفَتْ. ويؤيده غلبة الزِّيادة، وهو ظاهر.

فإن قلت: هلا يقال: حذفت الفاء من غير نقل تخفيفا؛ إذ لا فائدة في تقدير القلب، والحذف؟

قلت: إنّما قدّر القلب ليكون حذف الهمزة قياسيا بنقل حركتها إلى ما قبلها، وحذفها))[4]، والمتأمّل في هذا يجد أنَّ السَّاكنانيّ خَالفَ المصنف (ابن الحاجب) الذي حكم على مذهب أبي عبيدة بأنَّه بعيد واختار مذهب أبي عبيدة هرباً من القلب المكاني وعن المثال النادر.

وذهب الفسائيّ مذهب الكسائي إذْ قال في اشتقاق ملأك: ((قيل: مَفْعَلٌ بأصالة اللام والهمزة والكاف وزيادة الميم (من الأَلُوْكَةِ) بفتح الهمزة وضَمِّ اللام وسكون الواو،

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٢/٣٤٠.

[2] التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٧.

[3] البحر المحيط: ٢٨٤.

[4] الكافية في شرح الشافية: ٦١٢.

وهي الرّسالة فإنّ المَلِكَ رسول كما قال الله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [سورة فاطر: الآية:١]، فأصله: مَأْلَك بالفتح والسّكون والضّمِّ نقلت فاؤه وهي الهمزة، موضع العين، ولم يصرّح باسم قائله وهو الكسائيّ؛ لأنَّ ارتكاب القلب خلاف الظاهر، بعيد.

وقال: (ابن كيسان: فَعْأَلٌ) بأصالة الميم واللام والكاف وزيادة الهمزة (من المُلْكِ) بكسر الميم؛ لأنّ بعض المِلكِ مالكٌ بعض الأمور أو بضمِّها بمعنى السَّلطنة كأنَّ بعضهُم سُلطانُ على ما جعله الله موكَّلًا عليه، وهو قليل.

وقال: (أبو عبيدة مَفْعَلٌ من لأَكَ أَيْ: أَرْسَلَ) بأصالة اللام والهمزة والكاف وزيادة الميم بدون[١] النَّقل مصدر بمعنى مَفْعُوْلٍ، وهذا أرجح عند الش[٢] الرضي "رض"؛ لسلامته عن القلب؛ ولأنّه غير قليل، والأوّل عند بعض؛ لسلامته عن جعله مصدرا بمعنى مفعُولٍ؛ ولعدم ثُبوت لَأَكَ بمعنى أرسل مع شيوع القلب وعلى أيِّ تقدير إذا خُفِّفَ بحذف الهمز صار مَلِكًا))[٣].

وقال أيضًا: ((فالأكثر عندهم (الترجيح) للراجح، والعمل بما يقتضيه لرجحانه، وذلك (كَمَلْأَك)، بفتح الميم وسكون اللّام وفتح الهمزة، واتّفقوا على إنّه أصل الملك، للجمع على ملائكة وملائك، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت تخفيفا، لكثرة الاستعمال، وأعيدت ردّا إلى أصله، وقد ورد ثبوتها في المفرد أيضا كقوله[٤]:

فَلَسْتُ لِإُنْسِيٍّ وَلَكِنْ لَمَلْأَكٌ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السّمَاءِ يَصُوبُ

وهو يحتمل وجوها من الاشتقاق، ذهب إلى كلٍّ منها بعضهم، والتفصيل: إنّه قيل: والقائل الكسائي هو (مَفْعِل) بتقديم العين لقلبها إلى موضع الفاء، ترجيحا لاشتقاقه من (الأَلُوْكَة) بتقديم الهمزة على اللّام وهي: الرسالة، لما فيه من المناسبة لكونه مرسلًا من

---

[١] على الأصحّ (من دون)

[٢] يقصد: (الشريف الرضيّ).

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٨٨، ٢٨٩.

[٤] البيت من مشطور الرجز، وينظر البيت في الكتاب: ٣٨٠/٤، والأصول: ٣٣٩/٣، والجمل: ٦٠.

الله تعالى، كما قال: ﴿جاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً﴾ [سورة فاطر: الآية ١]، (وقال ابن كيسان): القلب بعيد؛ وهذا البناء بدون القلب لم يثبت بمعنى الرسالة، ولم يوجد في كلام من يوثق به، فهو (فَعْأل) بفتح الهمزة على أصالة الميم وزيادة الهمزة، من: (الملك) بكسر الميم؛ لأنّه مالك الأمور الّتي جعلها الله تعالى إليه، أو من: المِلْك بالضم بمعنى السلطنة، فكأنّه أثبت له سلطنة على ما جعله الله موكلا عليه.

وضعّف بقلّة النظير (لفَعْأَل)، والقلب أكثر منه مع ما في الاعتبار الّذي اعتبره من اعتبار الملك له من البعد.

(وقال أبو عبيدة): هو (مَفْعَل) بزيادة الميم وتقديم الفاء من غير قلب، استبعادا له على أنّه من: (لأك) بتقديم اللّام على الهمزة (إذا أرسل)، لأنّه موضع الإرسال، أو هو بمعنى المفعول لكونه مرسلا من الله تعالى، وقد يقال: إنّ ما ذكره أقرب الوجوه لو ثبت الأصل الّذي ذكره بذلك المعنى لكنّه لم يثبت كما مرّ، لعلّ الترجيح لمذهب الكسائي))[1] يظهر من هذا أنَّ وزنه (مَفْعَل) من الأَلُوْكَة، وأصل الكلمة: مَأْلَك، نقلت العين إلى موضع الفاء، ثم حذفت الهمزة للتخفيف، فأصبحت على (مَلَك) ورجّح الفسائيّ هذا المذهب بالقلب لتحقيق المعنى.

ويرى البحث أن السَّاكنانيّ قد اتخذ أمرًا بين أمرين، إذ إنَّه رجّح ابتداءً رأي أبي عبيدة وهو المقيس عليه مع استحسانه رأي الكسائيّ لسماعه، بينما الفسائيّ جنح إلى رأي الكسائيّ مرجّحًا إيّاه، ومنهج السَّاكنانيّ ينمّ عن مندوحة من الفكر وسعة في أفق التفكير اللّغوي لديه.

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٨٨، ٢٨٩، وينظر: العجالة: ٢٩٢، ٢٩٣.

المبحث الثّاني

ردودهما على العلماء

الرّدُّ: لغةً: صَرفُ الشّيء وَرجْعُه، وهو مصدر رددت الشيء وردَّهُ – يَرُدُّهُ ردًّا، ومَرَدًّا وتَرْدَادًا[١].

فالرّدُّ هو عبارة عن رفض ما لا يوافق عليه الشّارح أو القارئ بالحجّة والدّليل[٢]. والنّاظر مليًا في الشّرحين يجد ردودًا للشّارحين متنوعة، إذ عبرا عنها بعبارات وألفاظ شغلت حيزًا كبيرًا في الشّرحين، ومن هذه العبارات (وفيه نظر)، (وفي عبارته تعسف)، (لو قال كذا وكذا لكان أولى) وغيرها، ومن ذلك فإنَّ ردودهما تكون كالآتي:

أولاً: ردود السَّاكنانيّ والفسائيّ، وهي:

١ –الخليل بن أحمد الفراهيدي:

– زيادة الهاء في (هِرْكَوْلَة):

اختلف العلماء بزيادة الهاء في (هِرْكَولَة)، وفيها قولان:

أحدهما: ذهب الجمهور إلى أنَّ الهاء أصل في (هِرْكَولة) ووزنها (فِعْلَولَة)[٣] واستدلّوا على ذلك بالحمل على النّظير فيقال "هِرَّكِلَة" و"هِرْكَوْلَة"[٤]، قال اليزدي: ((اعلم أنَّ القائل بأصالة الهاء يجعل الواو للإلحاق كبرذونٍ، والملحق به قِرْطَعْب وأمّا التّاء فلتأنيثٍ كما في برْذَوْنَة))[٥].

---

[١] ينظر: لسان العرب: ٣/ ١٧٢ (ردد)

[٢] ينظر: الدرس الصَّرفي في شرح شافية ابن الحاجب (لنقره كار) (رسالة): ٥٧.

[٣] ينظر: المنصف: ١/ ٢٦، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٧٠، وشرح الملوكي في التّصريف: ٢٠٤–٢٠٥، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥/ ٣٤٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ٤٥٥–٤٥٦.

[٤] ينظر: لسان العرب: ١١/ ٦٩٥ (هركل).

[٥] شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٢/ ٦٧٠.

والآخر: ما نسبه ابن جنّيّ للخليل (رحمه الله) وهو أنَّ الهاء فيها زائدة ووزنها (هِفْعَولَة)، قال ابن جنّيّ: ((وقد حُكِيَ عن الخليل أنَّه كان يقول: إنَّ الهاء في (هِرْكَوْلَةٍ) زائدة لأنَّها تَركلُ في مشيها وهي في هذا القول هِفْعَولَة))[1]. ودليله على ذلك الاشتقاق؛ لأنَّ (الهِرْكَولَة) هي المرأة التي تركل في مشيتها، فقد ذهب إلى زيادتها ابن القبيصيّ (ت ٦١٣ هـ) إذْ قال: ((والهاء في (هِرْكَولَة) زائدة، ووزنها (هِفْعَوْلَة) لأنَّها من الرِّكل))[2].

وردَّ السَّاكنانيّ على مذهب الخليل إذْ قال: ((ذهب الخليل إلى ان الهاء في نحو: الهِرْكَوْلَةِ –للضخمة–زائدة على وزن (هِفْعَوْلَةٌ) لاشتقاقها من الرَّكْلِ –وهو الضرب بالرِّجْلِ–.

أجيب: تمنع زيادتها لعدم صحّة اشتقاقها؛ لكونها رباعيا مزيدًا، والهاء أصليّة))[3]

فالواضح من هذا أنَّ السَّاكنانيّ قد حكم بأصالة الهاء في (هِرْكَولَة) ويكون وزنها (فِعْلَولَة)، وإنَّ المرأة قد تمشي من غير رَكْل.

وردَّ الفسائيّ إذا قال: ((وقال الخليل الهركولة بالكسر والسكون والفتح والسّكون (للضخمة، هِفْعَوْلَةٌ) من الرَّكْلِ، وهو الضّرب بالرّجل الواحدة؛ (لأنّها تركل في مشيها) لا تقدر أن تمشي خفيفا؛ لضخامتها، فالهاء فيها مزيدة (وخولف) بأنّ هذا الاشتقاق بعيد؛ لقلّة زيادة الهاء بل هي (فِعْلُوْلَةٌ) من الهركلة، وهي المشيُ بالكِبَرِ))[4].

---

[1] المنصف: ٢٥/١، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٦٩، ولمْ أقف على رأي الخليل في العين وكتاب سيبويه.

[2] التتمة في التّصريف: ٥٤.

[3] الكافية في شرح الشافية: ٦٦٤.

[4] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٠٤.

يتّضح من ذلك أن ما ذهب إليه السَّاكنانيّ، وهو ما أجمع عليه الجمهور؛ ووزنها- عندهم-(فِعْلَوْلَةٌ) كـ(بِرْذَوْنَةٍ). إلّا أنّهم قالوا: إنّ ما ذهب إليه الخليل سديد[١]، وهو-رأي الجمهور-ما عبّر عنه الفسائيّ بأنّه أنسب[٢].

ويرى البحث أن لا شكّ في سداد رأي الخليل بزيادة الهاء لأنَّه يستند إلى استدلال لغويّ عن طريق إفادة المعنى.

٢-سيبويه:

خالف السَّاكنانيّ سيبويه في مسائلَ متعدّدة هي:

أ- النسبة إلى (كِلْتا):

يرى سيبويه أنَّ النّسبة إلى (كِلْتَا) تكون على (كَلَوِيّ) إذْ قال: ((وكذلك كِلْتَا وثِنْتَان تقول: كَلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ))[٣] فالتّاء عند سيبويه للتّأنيث حذفت عند النّسب وتقلب الألف – لام الكلمة– واوًا ويفتح ما قبلها.

وذهب أبو عمرَ الجرميّ (ت٢٥٥هـ) إلى أنَّ التّاء في (كِلْتا) زائدة للتّأنيث والألف لام الكلمة، ووزنها: فِعْتَلٌ فإذا نسب إليها قيل: (كِلْتَوِي)[٤].

وقد نصّ أبو علي الفارسيّ على أنَّ أبا عمرَ الجرميّ تفرّد في هذا القول ولم يتابعه عليه أحد فقال: ((وليس أحد من النَّحويين يقول بقول أبي عمر))[٥]، وردَّ السَّاكنانيّ رأي سيبويه إذْ قال: ((يقال في كِلتا: كِلَوِيٌّ -بحذف التاء-عند سيبويه.

---

[١] ينظر: التّصريف الملوكي: ١٥، وسرّ صناعة الإعراب:٢ /٥٦٩-٥٧١، والمنصف:١/٢٥-٢٦، وشرح الملوكي:٢٠٤-٢٠٥، شرح المفصّل: ٥/١٠، والممتع: ١/٢١٧-٢٢٠، وشرح الرضيّ: ٢/٣٨٥، وارتشاف الضرب: ١/١٠٧.

[٢] ينظر: العجالة في شرح الشافية: ٣٢٦.

[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦٣.

[٤] ينظر: التعليقة: ٣/ ١٩٠، والتقاء الساكنين وتاء التأنيث: ٧٩.

[٥] التعليقة: ٣/ ١٩٠.

واعلم أن أصل كلتا: كِلْوَى على وزن (فِعْلَى) قلبت واوه تاء إشعارا بالتأنيث؛ إذ الألف تنقلب ياء في النصب، والجر، فإذا نسب وجب حذف التاء، والألف، وردّ الواو فيقال: كِلَوِيٌّ –بفتح اللام–.

هذا هو المشهور، وهو **غلط عندي**؛ لأنّها على هذا التقدير ليست للتأنيث اتفاقا؛ فلا وجه للحذف إذ الكلام في حذف تاء التأنيث.

ثمَّ إن سُلِّمَ الإشعار فلا وجه للحكم بالحذف –أيضًا–، وهو ظاهر على المدرك، بل الحكم بردّ البدل إلى المبدل منه.

ثم إن سُلِّمَ فلا وجه للحكم بوجوب حذف الألف التأنيث الرابعة.

ثمَّ إن سُلِّمَ فلا وجه لفتح اللام))[1] الواضح من هذا الأمر هو أنّ سيبويه يرى أنَّ التاء للتأنيث وتحذف عند النّسب، وأنَّ لام الكلمة ألف، أمّا السَّاكنانيّ فيرى –بالافتراض وردِّ الافتراض–أنَّ الألف للتأنيث وليست هي لام الكلمة.

كما ردَّ الفسائيّ على سيبويه بقوله: ((إن صحّ ما ذكره جاز قياسا(عليه) أن يقال: (كِلْتِيّ) على الأفصح، (وكِلْتَوِيّ وكِلْتَاوِيّ) على غيره، لأنّ التاء فيه عوض، كما في أخت فيجوز إقامتها مقام المعوّض عنه، كما جاز، وألف التّأنيث المقصورة رابعة في اسم ساكن الوسط فتأتي فيه تلك الوجوه، كحبليّ، وحبلويّ، وحبلاويّ))[2].

يفهم من كلام الفسائيّ عدم تجويزه حذف التاء على الأفصح، وهو بذلك يردّ رأي سيبويه.

ويرى البحث صواب رأي سيبويه إذ إنّ التّاء للتّأنيث وليس الألف وإنّما نسبها على (كِلْوِيّ) بردّها إلى أصلها على التّذكير.

ب – سُبْرُوت:

ذهب سيبويه إلى أنَّ (سُبْرُوتًا) تكون على وزن (فُعْلُولٍ)، فقد قضى على هذا اللّفظ بعدم النّظير في الاشتقاق كعُصْفُور، إذْ لا يمكن أنْ يكون على (فُعْلُوْتٍ) لندرته[3].

---

[1] الكافية في شرح الشافية: ٣٥١، ٣٥٢.

[2] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢١٧، ٢١٨، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ١٥٨.

[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٣١٨، والخلاف الصَّرفي في العربية (رسالة): ٣٤٣.

وأيّدَ أبو عليّ الفارسيّ مذهب سيبويه[١]، إذْ حكم على أصالة التّاء في (سُبْرُوْتٍ) ويكون وزنها (فُعْلُولًا).

ويرى الرَّضيُّ أنَّ (سُبْرُوتًا) على وزن (فُعْلُوْتٍ) إذْ قال: ((والأولى ههنا كما ذهب بعضهم إليه ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فُعْلُوتًا ملحقًا بعُصْفُوْرٍ – وإنْ نَدُرَ – بشهادة الاشتقاق الظّاهر، لأنَّ السُّبْرُوْتَ الدَّليلُ الحاذق الذي سَبَرَ الطُّرق وخبرها، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره))[٢].

وقد اعترض السَّاكنانيّ على سيبويه إذْ قال: ((ذهب طائفة إلى أنَّ تاءه زائدة لاشتقاقه من السّبر، وغلبة الزِّيادة يؤيده.

قيل: الأوّل هو الأصحُّ لسلامته عن الزّائد.

وأكثر المتقدمين، والمتأخرين على الثاني؛ لكونه أوضح.

توهم بعضهم أنّ قال بعدم الاشتقاق، وقال: سُبْرُوْتٌ (فُعْلُوْلٌ) كَعُصْفُوْرٍ، وهو باطل؛ لأنّ إحدى روايتيه من الخليل أنّه (فُعْلُوْتٌ) من السَّبْرِ، أو (فُعْلُوْلٌ) مشتقٌ على ما تقدم بيانه))[٣].

وقال الفسائيّ: ((وقال سيبويه (في سُبْرُوْتٍ) بالضّمِّ والسّكون، الأرض القفر والدّليل الحاذق (فُعْلُوْلٌ) ملحقا بعُصفورٍ؛ لكثرة نظائره كعُضروفٍ وصُندوقٍ (وقيل) فُعلُوتٌ مشتقٌّ (من السّبْرِ) بمعنى الاختبار والامتحان وقطع المسافة ترجيحًا للاشتقاق مع ندرته))[٤]، وقال: ((ولعلَّ سيبويه رجّح ما صار إليه لكثرة (فُعْلُوْلٍ) باللّام، كَعُصْفُوْرٍ، وَعُضْرُوْفٍ، وندرة (فُعْلُوْتٍ) بزيادة التّاء، ففيهِ ترجيح ندرة النّظير على الاشتقاق على ما قيل، فتأمّل))[٥].

---

[١] ينظر: المسائل الشيرازيات: ٢/ ٤٢١.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٤٢٨/٢.

[٣] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٦١٨.

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٩٠.

[٥] المصدر نفسه: ٢٩٠، وينظر: العجالة: ٢٩٨.

ويبدو أنَّ اعتراض الفسائيّ هو ذاته اعتراض السَّاكنانيّ، فالمتأمّل فيما سبق يجد أنَّ سيبويه يرجّح عدم النّظير على الاشتقاق، فقال هو على (فُعْلُول) كعُصْفُور، وليس (بفُعْلُوت)؛ لندرته، أمَّا السَّاكنانيّ والفسائيّ فيرجحان الاشتقاق ويحكمان بكونه (فُعْلُوتًا) ملحقاً بعصفور – وإنْ ندر – بشهادة الاشتقاق الظاهر.

ويرى البحث رجاحة ما ذهب إليه الشارحان لسببين: الأوّل: هو تجويز الخليل من طريق إحدى روايتيه بأنَّه على زنة (فُعْلُوْتٍ)، والآخر: وهو اجتهاد البحث بأنّ اللُّغة العربية لغة اشتقاقية و(سُبْرُوْتٌ) اسم مشتقٌّ، فعلامَ نزنه على وزن الأسماء الجامدة؟!

٣–يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ):

– النسبة إلى (ظَبِي) و(ظَبْيَة):

الاسم الثّلاثيّ الذي ينسب إليه إذا كان آخره ياءً، أو واوًا وكان الحرف الذي قبل الياء أو الواو صحيحًا ساكناً، إمَّا أنْ يكون مختومًا بتاء، أوْ لا فإنْ كان مجردًا من هاء التّأنيث، فإنَّه يُنسب إليه من دون تغيير وذلك نحو: (ظَبْي، وعَزْو) فتقول في النّسب إليهما: (ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ) وهذا مذهب الخليل وسيبويه ويونس وجمهور النَّحويين[1]. أمّا إذا كان خُتم بتاء التّأنيث بعد الياء فإنَّ فيه اختلافًا بين الخليل وسيبويه ويونس، فمذهب الخليل وسيبويه في أحد قوليه، يُنسب إليه على لفظه بلا تغيير، ما عدا حذف تاء التّأنيث، فتقول في النّسب إلى (ظَبْيَةِ دُمْيَةِ): (ظَبْيِيّ، وَدُمْيِيّ)، كأنَّك نسبت إلى الاسم الذي ليس فيه تاء، وأجريته مجراه، ومثل اليائيّ الواويّ، فتقول في النّسب إلى (غَزْوَة، أوْ عُرْوَة، أو رِشْوَة): (غَزْوِيّ، وَعُرْوِيّ، وَرِشْوِيّ) بلا تغيير ما عدا حذف تاء التّأنيث قال سيبويه: ((فإذا كانت هاء التّأنيث بعد هذه الياءات فإنّ فيه اختلافًا: فمن النّاس من يقول في رَمْيَة: رَمْيِيّ، وفي ظَبْيَةٍ: ظَبْيِيّ، وفي دُمْيَة: دُمْيِيّ، وفي فِتْيَة: فِتْيِيّ، وهو القياس...كأنَّك أضفت إلى شيءٍ ليس فيه ياء، فإذا جعلت هذا الأشياء

[1] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٦، والمقتضب: ٣/ ١٣٧، والأصول: ٣/ ٦٥، والتكملة: ٢٥٩، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٣/ ٤٥٦، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٢/ ٣١٧، والمقرّب: ٢/ ٦٠–٦١.

بمنزلة ما لا ياء فيه فأَجْرِهِ في الهاء مجراه وليست فيه هاء، لأنَّ القياس أنْ يكون هذا النَّحو من غير المعتلِّ في الهاء بمنزلة إذا لَمْ تكن فيه الهاء ... وحدّثنا يونس أنَّ أبا عمرو كان يقول في ظَبْية: ظَبْبِيّ، ولا ينبغي أنْ يكون في القياس إلّا هذا))[1].

أمَّا مذهب يونس فإنَّه ينسب إليهما كما ينسب إلى الاسم الثّلاثيّ المنقوص، أي إنّه يحرّك الحرف السّاكن الذي قبل الياء والواو بالفتحة ثم تقلب الياء ألفًا ثُمَّ واوًا عند النّسب، فيقول في النّسب إلى ما آخره ياءً: (ظَبَوِيّ، وَدُمَوِيّ، وَفِتَوِيّ) ومثله الواويّ فيقول: (غَزَوِيّ، وَعُرَوِيّ، وَرِشَوِيّ) وذلك بتحريك السّاكن الذي قبل الواو فقط، وهو اختيار الزّجاج[2]، وما ذهب إليه يونس حكم عليه سيبويه بأنَّه شاذٌّ ومخالف للقياس ومذهب سيبويه ألّا تغيير في النّسب إلّا ما ورد تغييره عن العرب، وذلك مثل قولهم في حيّ من العرب يقال لهم: بنوِ زِنْيَةٍ: زِنَوِيّ، وفي البِطْيَة: بِطَوِيّ[3].

ومال الخليل إلى رأي يونس في ذوات الياء من دون ذوات الواو، لأنَّ السّماع يُعضّد ويقوي مذهبه في ذوات الياء بخلاف ذوات الواو؛ لعدم السّماع، وكلام الخليل عن مذهب يونس واحتجاجه له في ذوات الياء من دون ذوات الواو، يبيّن لنا أنَّه يذهب إلى مذهب يونس في اليائيّ فقط لا الواوي؛ لأنَّه لم يوافقه في الواويّ، ونقل سيبويه عن الخليل إذْ قال: ((فقال الخليل: كأنَّهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفَعِلَة؛ لأنَّ اللَّفظ بفَعِلَةٍ إذا أَسْكنت العين وفَعْلَة من بنات الواو سواء يقول لو بنيتَ فَعِلَةً من بنات الواو لصارت ياء. فلو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياء ولم ترجع إلى الواو، فلمّا رأوها آخِرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دُمْيَةً كفُعِلَة، وجعلوا فِتْيَةً بمنزلة فِعِلَة هذا قول الخليل وزعم أنَّ الأوّل أقيسهما وأعربهما ... وقال: لا أقول في عُزْوَة إلّا: عَزْوِيّ؛ لأنَّ ذا لا يشبه آخره آخر فَعِلة إذا سكنت عينها ... ولا تقول في

---

[1] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٦ – ٣٤٧.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٥٠، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٣/ ٤٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٢/ ٢٣٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ٦٢٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٣٧٦.

[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣٤٧، وارتشاف الضرب: ٢/ ٦٢٦.

عُرْوة إلّا عُرْوِي... وأمّا يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواء، ويقول: في عُرْوة: عُرَوِيّ، وقولنا: عُرْوِيّ))[١].

واستبعد السَّاكنانيّ رأي يونس إذ قال: ((ذهب طائفة إلى حذف المدغم مع حركته المنقولة، وترك الباقي على حاله كظَبْي، وهذا هو مذهب سيبويه في إحدى روايتيه من الخليل. وهو أصحّ المذاهب عندي.

ذهب يونس إلى أنّه يحذف الأوّل مع الحركة المنقولة، ثم النّسبة على وجهين:

أحدهما: الإسكان بترك العمل نحو: ظَبْيِيٌّ.

وثانيهما: التحريك مع القلب، وعمل النَّمِرِ كَظَبَوِيٍّ في ظَبْيَةٍ.))[٢]، والفارق في الرّأيين هو أنَّ يونس ذهب إلى تحريك السّاكن الذي قبل الياء والواو، وقلب الياء واوًا في ظَبْيَةٍ، فأصبحت ظَبِوِيّ، ولعلَّ السَّاكنانيّ يرى هذا القياس بعيدًا، للفرق – أي إنَّ ما قبل الياء من ساكن يجعل الياء كالصحيح، كما ثبت في الإعراب في ظَبْي ودَلْو فيقوم الاعتراض على تحريك وعدم تحريك السّاكن الذي قبل الياء في ظَبْية عند النّسب.

ورَدَّ الفسائيّ على رأي يونس بجعله شاذًّا وقال: ((وقال يونس: بفتح العين في الجميع واويًّا كان أو يائيًّا، ومع ذلك يقلب الياء واوًا في اليائيّ، فيقال: (ظَبَوِيّ، وَعُرَوِيّ) في ظَبْيَةٍ وَعُرْوَةٍ بانفتاح الحرف الثّاني منهما والقلب واوًا في ظَبْيَة، واحْتُجَّ على ذلك بقولهم: زِنَوِيّ، وَقُرَوِيّ، وباجتماع اليآت[٣] الثّلاث في اليائيّ لو لم تقلبْ واوًا، واوًا، وأجيب عن الأوّل: بالنّدور والشّذوذ، وعن الثّاني: بانجباره بسبق السّكون))[٤].

ويرى البحث صواب ما ذهب إليه كلٌّ من الشّارحين من حيث القياس، بيد أنّ رأي يونس أيسر لما فيه من خِفّة.

---

[١] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٧ –٣٤٨، وينظر: التعليقة: ٣/ ١٧٠، والنكت على الكتاب: ٢/ ٥٢٤ – ٢٥٢، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٣/ ٤٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/ ٢٣٥، وارتشاف الضرب: ٢/ ٢٢٦.

[٢] الكافية في شرح الشافية:٣٢١

[٣] هكذا في المصدر والصواب: الياءات.

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢١١، ٢١٢، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ١٤٧

٤ –الكسائيّ والفرّاء:

– وزن (أَشْيَاء):

اختلف العلماء في زنةِ (أَشْيَاء) فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ وزن كلمة (أَشْيَاء)على (لَفْعَاء) إذْ قال: ((وكان أصل أشْيَاء شَيْئَاء))[١] وصيغة (فَعْلاء) ممنوعة من الصَّرف لأنَّ همزتها للتّأنيث، ولذلك كان مقلوبها ممنوعًا من الصَّرف أيضًا ووزنه (لَفْعَاء)[٢]. وأيّدهما جمهور البصريين[٣].

ويرى الكسائيّ أنَّ كلمة (أَشْيَاءَ) جمع (شَيْءٍ) ويكون وزن هذا الجمع على (أفْعَالٍ) لأنَّ (فَعْلاً) إذا كان معتلَّ العين جمع كذلك كقولهم في جمع (بَيْتٍ – أبْيَات) وفي جمع (حَيٍّ – أحْيَاء)، ومُنعت من الصَّرف لكثرة استعمالها تشبيهًا لها بـ(فَعْلَاء) مثل حمراء[٤].

ويرى الفرّاء أنَّ كلمة (أَشْيَاء) جمع لـ (شيّء) بتضعيف الياء، إذْ إنَّ أصل الكلمة (أَشْيِئَاء) على وزن (أَفْعِلَاء) فحذفت الهمزة للتّخفيف فأصحبت (أَشْيَاء)، إذْ قال: ((ولكنّا نرى أنَّ أَشْيَاء جُمعت على (أَفْعِلَاء) كما جمع لَيِّن وأَلْيِناء، فحذف من وسط أشْيَاء همزة، كان ينبغي لها أنْ تكون أَشْيِئَاء فحذفت لكثرتها))[٥].

---

[١] كتاب سيبويه: ٣/ ٥٦٤.

[٢] ينظر: أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم: ٢٤٤.

[٣] ينظر: التكملة: ٣٤٢، والمنصف: ٢/ ٩٥، والصحاح: ١/ ٥٨ (شيا)، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٧٧، والمخصص: ٢/ ١٩٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٨١٣، رقم المسألة (١١٨)، والممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ٢٥، والبحر المحيط: ٤/ ٣٢.

[٤] ينظر: المنصف: ٢/ ٩٥، والصحاح: ١/ ٥٨ (شيا)، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٧٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٨١٩، والممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ١/٣٦، والإعلال في كتاب سيبويه: ٢٩٣.

[٥] معاني القرآن (الفرّاء): ١/ ٣٢١، وينظر: الإعلال في كتاب سيبويه: ٢٩٤.

وذكر الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ) أنَّ (أشْيَاء) أصلها (أشْيِئَاء) جمع (شَيِيْء) على وزن (فَعِيْل) مثل (شتيت) ثم حذفوا المدّ الخفيف وبقيت الكلمة ممنوعة من الصَّرف تنبيهًا على الأصل[١].

وذهب السَّاكنانيّ إلى ردّ مذهب الكسائي والفرّاء إذْ قال: ((اختلف النَّحويون في أشياء على مذاهب:

ذهب سيبويه، والأخفش، والمازني، وكثير من النَّحويين إلى أنّ أصله: شَيْئَاءُ كَحَمْرَاءَ، إلّا أنّه اجتمع في الآخر همزتان بينهما ألف وهو حاجز غير حصين قلبن اللام إلى الفاء فصار: أَشْيَاءَ على وزن (لَفْعَاءَ) غير منصرف لألف التأنيث... هذا هو أصحّ المذاهب الثلاثة عند المصنف؛ لما فيه من قلة المخالفة من القلب وهو شائع كثير.

... وإنّما قال: (أُفَيْعَالٌ)، أو (أُفَيْعَاءٌ) على مذهب الكسائي والفراء في الأول والثاني.

ذهب الكسائي إلى أنه (أَفْعَالٌ)؛ لأنّه جمع شَيْءٍ؛ والمعتلُّ منه يجمع عليه كثيرًا كالأَقْوالِ، والأثْوَابِ. فيه نظر من وجهين:

أحدهما: منع صرفه من غير علّة.

وثانيهما: ما قال الشّارحون: "إنّها جمعت على أَشَاوَى و (أَفْعَالٌ) لا تجمع على (أَفَاعَل) بالفتح". فيه نظر؛ لأنّه مُغَيَّرُ (الأَفَاعِلِ) كالخَطَايَا.

واعلم أنه إذا اجتمع علتان بشرائطهما في الاسم كان غير منصرف[٢] باتفاق البصريين، والكوفيين، وكذا إذا كان فيه علّة واحدة بشرائطها كما تقدم في كتب النَّحو. وأن كانت العلّة غير متعددة لفظًا، أو حكمًا كان الاسم معربًا منصرفًا باتّفاق البصريين))[٣].

---

[١] ما قيل في كلمة أشياء (بحث): ٦٦.

[٢] وإنّما منعت من الصَّرف بغير علّة لكثرة استعمالهم لها، ولأنّها شبهت بفعلاء، وردّ بأنّه يلزم منه منع صرف أبناء، وأسماء أيضا بغير علّة مع أنّ أشياء تجمع على أشاوي وأفعال لا تجمع على (أفاعل).

[٣] الكافية في شرح الشافية: ٥٥، ٥٦.

يبدو من هذا أنَّ السَّاكنانيّ قد اعترض على مذهب الكسائيّ لأنَّه يستلزم منع الصَّرف في كلمة (أَشْيَاء) من دون عِلّة، فيرى وقوع القلب في مذهب الخليل وسيبويه أولى؛ لأنَّه شائع في كلامهم أولى من اقتراف ما لا نظير له في كلامهم، ومذهب الفرّاء يستلزم خلاف الظّاهر من وجهين: الأوّل: حملهما على ليّن غير جائز، والآخر: حذف الهمزة وفيه نظر، وأمَّا كون الخليل وسيبويه أصحّ المذاهب لأنَّه يستلزم خلاف الظاهرة بسبب حدوث القلب المكاني فيها.

ورَدَّ الفسائيّ على الكسائيّ والفرّاء إذ يقول: ((وقال الكسائيّ هي (أَفْعَالٌ) جمع شَيءٍ كَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ، ومنع صرفها لتوهّم أنّها كحمراءَ، وفيه من الضّعف، ومع أنّه مستلزمٌ لمنع صرف نحو: أبناءَ وأسماءَ أيضًا أنّها جمعت على أَشَاوَى، وأَفْعَالٌ لا يُجمعُ على أَفَاعَلٍ.

(وقال الفرّاء) أصل شيءٍ شَيٌّ بتشديد الياء كبيّنٍ جمع على أَفْعِلَاء فصار أشيِئَاء، والأخفش إنّ شَيَاءَ بالتَّخفيف جُمِعَ على أَشْيِئَاءَ على خِلاف القياس))[1].

وقال أيضا: ((وقال الكسائيّ: من هؤلاء أنّها جمع قلّة لشيء، ووزنها (أَفْعَال) كـ (بيت وأبيات)، فليس فيها سبب لمنع الصَّرف.

(وقال الفرّاء) والأخفش إنّها جمع كثرة، ووزنه (أَفْعَاء)، بحذف اللّام وأصلها (أَفْعِلَاء) لزعمهما إنَّ أصلها أشيئاء حذفت الهمزة الأولى؛ لضعف الحاجز، لكنَّها عند الأخفش جمع شيء بالتّخفيف على خلاف القياس.

وعند الفرّاء: جمع لـ(شَيِّء)، بالتشديد على (فَيْعِل) كـ (بَيِّن ولَيِّن، وَأَبْيِنَاء، وَأَلْيِنَاء)، ولكثرة احتياجهم إلى استعماله استغنوا عنه بمخفّفه أعني: شيئا بالتّخفيف كما يخفّف بيّن ونحوه، وهو تكلّف))[2].

نلحظ أنَّ الفسائيّ عبّر عن ردَّه رأْيَيِّ الكسائيّ والفرّاء بـ (خلاف القياس)، وبـ (هو تكلّف).

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٢٩

[2] العجالة في شرح الشافية: ٢١.

ويرى الدكتور رشيد العبيدي أنَّ مفرد كلمة (أَشْيَاء) (شَييء)، ولكنّها لم تُجمع على (أَشْيِئَاء) بهمزتين وإنَّما جُمعت على (أشْيِيَاء) بياءين متحركتين أولاهما مكسورة والثّانية مفتوحة فحذفوا الزّائدة منها وهي ياء (فَعِيل) تخلّصًا من الثّقل الحاصل من اجتماع الياءين متحركتين فصارت أَشْيَاء ومثلها في الصّحيح (نبي– وأَنْبِيَاء) ومنعت من الصَّرف لأنَّ (أَفْعِلَاء) غير منصرف[١] وقد استحسن د. هاشم طه شلاش مذهب د. رشيد العبيدي شرط ثبوت الاستعمال إذْ قال: ((وتوجيه الدكتور رشيد العبيدي توجيه سديد إذا ثبت استعمال (شييء) في كلام العرب ، كـ(نبي) المخفف عن (نبيء) ولكنّه لم يرد في المسموع ما يؤيد ذلك، أمَّا نبي فقد سمع فيها ذلك ولذلك سمع في جمعها أنْبياء لهذه العلّة))[٢].

ويرى البحث صواب ما ذهب إليه الشّارحان بردّهما ما ذهب إليه الكسائيّ والفرّاء ويعدّه من باب التّرف اللّغوي.

٥–الأخفش:

أ–النّسبة إلى ما حذف فاؤه من الثّلاثيّ: (شِيّة):

يرى سيبويه أنَّ النّسب إلى الاسم الثّلاثيّ محذوف الفاء عدم ردّ فائه، إذا كان صحيح اللام، إذْ لا حاجة تدعو إلى ذلك؛ لأنَّها بعيدة من ياء النّسب، إذْ قال: ((هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك: عِدَة، وزِنة، فإذا أضفت قلت: عِدِيّ، وَزِنِيّ، ولا تردُّه الإضافة إلى أصله؛ لبعدها من ياءي الإضافة، لأنَّها لو ظهرت لمْ يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التّغيير لوقوع الياء عليها))[٣].

---

[١] ينظر: أبو عثمان المازني مذاهبه في النَّحو والصَّرف: ١٣٢، وما قيل في كلمة أشياء (بحث): ٦٦–٦٧.

[٢] ما قيل في كلمة أشياء (بحث): ٦٧.

[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦٩، وينظر: المقتضب: ٣/ ١٥٦، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٢/ ٣١٤–٣١٥، والمقرّب: ٢/ ٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٢/ ٢٤٤، وهمع الهوامع: ٦/ ١٦٦.

أمَّا إذا كانت لام الكلمة ياءً فإنَّ سيبويه يردُّ الفاء المحذوفة إذْ قال: ((وتقول في الإضافة إلى شِيَة: وِشَوِيٌّ، لَمْ تُسْكنِ العين كما لم تُسكن الميم إذا قال: دَمَوِيٌّ فلمّا تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوِيّ، وإنَّما ألحقتَ الواو هنا كما ألحقتها في (عِهْ) حين جعلتها اسمًا ليُشْبِه الأسماءَ؛ لأنَّك جعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب))[١].

وسمع الفرّاء: عِدَوِيّ، فقاس عليه صحيح اللام ومُعتلّها، وعَدَّ الواو فاءَ الكلمة، وتكون بعد اللام، إذْ التّغيير في موقع اللام: ((والفرّاء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصّحيح اللام كان أو من المعتلّة بعد اللام حتى يصير في موضع التّغيير، أي الآخر، فيصبح ردُّها، فيقول: عِدَوِيّ، وزِنَوِيّ، وَشِيَوِيّ، في عِدَة وزِنَة وشِيَة، وحمله على ذلك ما روي عن ناس من العرب (عِدَوِيّ) في عِدَة، فقاس عليه غيره))[٢] ، وهذا الذي سمعه الفرّاء شاذٌّ عند سيبويه إذْ قال: ((ولا نعلم احداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك))[٣]، وقد ضعّف د. محمد المفدى مذهب الفرّاء؛ لأنَّه قاس على النادر[٤].

ووضّح السّيرافي مذهب سيبويه بشقيه: الرّدُّ فيما لامه ياء، وعدم الرّدِّ فيما لامه حرف صحيح موضحًا أنَّه مقيس على الجمع والتّشبيه إذْ قال: ((فأمّا ما مكان لام الفعل منه صحيحًا فإنَّه لا يردّ إليه الذّاهب كقولنا في النّسبة إلى (عِدَة) عِدِيّ، وإلى (زِنَة): زِنِيّ، ولَمْ تردّ الذّاهب لبعده من النّسبة ... ويقوى ذلك أنَّ العرب لَمْ تردّ في شيء فاء الفعل ممّا ذهبت منه في الجمع بالتّاء، وفي التّثنية كما رَدَّت فيما ذهبت لامه، فقالوا في عِضَةٍ وسَنَةٍ: عَضَوَاتٍ وَسَنَوَاتٍ، وفي أخٍ وأبٍ: أَخَوَانِ، وَأَبَوَانِ. فهذا يقوّي أنَّ الفاء لا تُرَدُّ ولا نعلم في ذلك خلافًا))[٥].

---

[١] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦٩-٣٧٠.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب (الرضيّ): ٢/ ٢٤٤.

[٣] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦٩.

[٤] النسب إلى ما آخره ياء: (بحث): ٢٥٦، وينظر: جهود الفرّاء الصَّرفية (رسالة): ٢٥.

[٥] شرح كتاب سيبويه (السيرافيّ): ٤/ ١٢٠-١٢١.

ثُمَّ تحدّث عمّا كانت لامه ياء فقال: ((فإنْ كان لام الفعل ياءً فإن الضّرورة توجب رَدَّ الذّاهب، وذلك في النّسبة إلى شِيَةٍ ودِيَةٍ، وما أشبه ذلك، تقول فيه على مذهب سيبويه: وِشَوِيّ، وَوِدَوِيّ، وأصله: وِشْيَةٌ، وَوِدْيَةٌ، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت لأنَّ الفعل قد اعتلَّ فحذفت منه الواو في يَعِدِ، ويَزِنِ، فردّوا العلّة في المصدر من جهة كسرة الواو ولو كانت الواو مفتوحة لم يعتلّ، ألا تراهم قالوا: الوَثبة، والوَجبة، والوحدة، فلمّا نسبتا إلى شِيَةٍ، وقدْ تحرّكت الشّين فوجب حذف الهاء للنّسبة بقيت الشّين والياء، وهما حرفان الثاني من حروف المدّ واللّين، فوجبت زيادة حرف فكان أولى ذلك أنْ يردّ ما ذهب منه، وهو الواو مكسورة فصار: وِشَييء، ففتحنا الشّين كما قلنا في عَم: وَشَج : عَمَوِيّ، وشَجَويّ))[1]، وذهب الأخفش إلى بقاء الياء وسكون الشّين، فيقول: (وِشْيِيّ)؛ لأنَّه يقول: ((إذا ردت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله، وثبتّت الياء لسكون ما قبلها كما تقول في النّسبة إلى ظَبْي: ظَبْيِيّ))[2].

وردَّ السَّاكنانيّ مذهب الأخفش إذْ قال: ((حذف اللام فيه بلا عوض بشرط الطّرف؛ فلمّا فات الشرط فات المشروط، وحذف الفاء إمّا مع اعتبار عمل باب النَّمِرِ، أو لا؛ فعلى التّقديرين يلزم أحد الخللين: أمّا على الأوّل فظاهر؛ للزومه الإخلال بالعوض والمعوّض عنه، وأمّا على الثّاني فللزوم الإخلال بعمله، وكلاهما باطلان.

فإن قلت: إنه يشكل بالعِدَةِ، والزِّنَةِ مع أنّه ممتنع.

قلت: جوابه ظاهر ممّا مرَّ. يعرفه العاقل))[3].

يلحظ أنَّ السَّاكنانيّ قد ضعّف رأي الأخفش، إذ يرى عدم إثبات الواو في (شِيَة) مع وجود الموجب لحذفها، والأخفش أثبتها، وقاعدة النّسب إلى ما آخره تاء التّأنيث

---

[1] شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٤/ ١٢٠-١٢١.

[2] المقتضب: ٣/ ١٥٦-١٥٧، وينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٤/ ١٢١، وشرح الجمل (ابن عصفور): ٢/ ٣١٥.

[3] الكافية في شرح الشافية: ٣٤٦.

عند الصَّرفيين أنْ تحذف تاء التّأنيث لياء النّسب، ((لأنَّ علامة التأنيث لا تكون حشوًا))[١]، وكذلك لأنَّ كُلاً من ياء النّسب وتاء التأنيث لاحقه للاسم لا يجمع بينهما.

وبالطريقة ذاتها ردّ الفسائيّ على الأخفش إذ قال: ((وَوِشَوِيٍّ بكسر الواو وفتح الشين المعجمة (في شِيَةٍ) أصلها وِشْيِيٌّ كَحِبْرِيٌّ بردِّ الواو؛ تنبيهًا على الأصل وقلب الياء واوًا تخفيفًا، وفتح الشّين؛ إذ سكونُها لا يجامع الواو؛ لأنّه موجِبٌ لحذفها))[٢]، وقال أيضا: ((وقال الأخفش في الثّانية (وِشْيِيٌّ) بالكسر والسّكون وإبقاء الياء لسبق السّكون، (على الأصل) كقِنْيَيٍّ، وزعم: اغتفار إثبات هذه الواو مع موجب حذفها؛ لعروض موجِب الحذف في النّسبة الّتي هي في معرض الزوال))[٣].

ب – الهاء في (هِجْرَع):

ذهب سيبويه إلى أنَّ الهاء في (هِجْرَع) أصلية وغير زائدة ويكون وزنها (فِعْلَل) إذْ قال: ((ويكون على فِعْلَل فيهما، فالأسماء نحو: قِلْعَم، ودِرْهَم، والصّفة، هِجْرَع، وهِبْلع))[٤]، وذهب معظم اللُّغويين مذهب سيبويه[٥]. ويرى الأخفش أنَّ الهاء زائدة، وأنَّ الهِجْرَع مشتقٌّ من الجرع، والجرع: اسم للمكان السّهل، أو لما استوى من الرمل فالهاء زائدة في (هِجْرَع)[٦].

---

[١] اللمع في العربية: ١٣٩، وينظر: جهود الفرّاء الصَّرفية (رسالة): ٢٥١.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢١٥.

[٣] العجالة في شرح الشافية: ١٥٤.

[٤] كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨٩.

[٥] ينظر: إصلاح المنطق: ٢٢٢، والمقتضب: ٢/ ١٠٦، والصحاح: ٣٠/ ١٣٠٦(هجرع)، وشرح الملوكي في التّصريف: ٢٠٥.

[٦] ينظر: شرح الملوكي في التّصريف: ٢٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٦٣٧/٢.

وأيَّدَ عبد القاهر الجرجاني مذهب الأخفش: ((وتزاد أولاً في نحو: هِجْرَع وهِبْلَع؛ لأنَّهما من الجَرْع والبَلْع))[١].

ورَدَّ السَّاكنانيّ مذهب الأخفش إذْ قال: ((أنا لا نسلم أن الهاء فيهما زائدة، والقول بصحّة الاشتقاق باطل؛ لعدم ثبوته))[٢].

ويبدو أنَّ رفضه لرأي الاخفش لأنَّه بعيد عن الاشتقاق، فالاشتقاق لا يساعد على هذا الرّأي.

أمّا الفسائيّ قال: ((كَدِرْهَمٍ (وَخُوْلِفَ) بأَنَّهُمَا (فِعْلَلٌ)؛ لبُعد هذا الاشتقاق إلّا أنَّ الأوَّل أبعدُ))[٣] وقال أيضا: ((فإنَّ ابن جني والأكثر قالوا: انّهما رباعيان على (فِعْلَلٍ) والهاء فيهما أصليّة))[٤].

ت – تصغير (سَفَرْجَـل):

ذهب الخليل إلى أنَّ تحقير لفظة (سَفَرْجَل) على (سُفَيْرِجْلَ) إذْ قال: ((لو كنت محقِّراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا كما قال بعض النَّحويين، لقلت: سُفَيْرِجْل كما ترى حتى يصير بزنة دُنَيْنِيْر. فهذا أقرب وإنْ لم يكن من كلام العرب))[٥]. ونُقل عن يونس بن حبيب: ((وإنَّما منعهم أنْ يقولوا: سُفَيْرِجْل أنَّهم لو كسروه لَمْ يقولوا: سفارِجِل، ولا فَرازِدِق، ولا قباعِثِر، ولا شمارِدِل ... وهذا قول يونس))[٦]، يُفهم من هذا أنَّ يونس بن حبيب ذهب إلى حذف الحرف الخامس من سفرجل عند تصغيره ويكون على (سُفَيْرِج).

---

[١] المفتاح في الصَّرف: ٨٩.

[٢] الكافية في شرح الشافية: ٦٦٤.

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٠٤

[٤] ينظر: العجالة في شرح الشافية: ٣٢٦.

[٥] كتاب سيبويه: ٤١٨/٣، وينظر: الأصول: ٣٩/٣.

[٦] كتاب سيبويه: ٤١٨/٣.

ونُسب إلى الأخفش تصغير(سَفَرْجَل) على (سُفَيْرِجِل) من دون حذف: ((وقال الأخفش: سمعت من يقول: سُفَيْرِجِل متحركًا والتّصغير والتّكسير من وادٍ واحد))[١].

واعترض السَّاكنانيّ على مذهب الأخفش إذْ قال: ((والصّحيح عندي أنَّ الحذف منه من تمام عمل التّصغير ككسر ما بعد يائه؛ فلا وجه –حينئذٍ–للحكم بالضعف والقلّة... وإتمام بنائه فيه من الشواذ لمخالفته القياس))[٢].

يظهر من هذا أنَّ السَّاكنانيّ ذهب إلى تضعيف ما ذهب إليه الأخفش وهو تحريك الجسم بالكسر لإتباع حرف (الراء) إذْ إنَّ الانتقال من الكسرة إلى الفتحة كالانتقال من سفل إلى علو من غير حذف، كي لا يُثقل على النّاطق الانتقال من موضع إلى موضع آخر بعيد.[٣]

ويقول الفسائيّ: (([وَسَمِعَ الأخفشُ سُفَيْرِجَلٌ) بإثبات الخمسة، وبقاء فتح[٤] الجيم كما كانت، ويقلُّ كسرُها أيضًا))[٥].

٦–المبرَّد:

– زيادة الهاء أو عدمها في (أُمَّهات):

اختلف العلماء في هاء (أُمّهات) على مذهبين:

الأوّل: وهو القول بأصالتها، فذهبوا إلى أنَّ أصل (أُمّ): (أُمَّهة) والهاء منها محذوفة وقد نسب ابن جنّيّ هذا الرّأي إلى ابن السّراج[٦]، والحقُّ أنَّه مذهب الخليل، إذْ قال: ((والهاء فيه أصليّة، ولكنّ العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللّبس))[٧]. وقد حكى الأخفش على جهة الشّذوذ أنَّ من العرب من يقول: (أمَّهة)، فإنْ كان هذا صحيحًا فإنَّه

---

[١] المفصل: ٢٥٣.

[٢] الكافية في شرح الشافية: ٢٣٩.

[٣] ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: ١٨٣

[٤] اشتبه الشارح برأي الأخفش، إذ يقتضي رأيه كسر الجيم، ينظر: المفصّل: ٨٥.

[٥] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٨١.

[٦] ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٦٣–٥٦٤.

[٧] العين: ٨/ ٤٣٣ (امه).

جعلها على (فُعَّلَة) وألحقها بجُخْدَبٍ[١]. ويفهم مما نسب إلى الأخفش أنَّه يرى أنَّ الهاء فيها أصليّة وهي عين الكلمة.

والآخر: وهو القول بزيادتها، فهو مذهب جمهور البصريين[٢].

قال المبرّد: ((فأمَّا (أُمَّهات) فالهاء زائدة لأنَّها من حروف الزّوائد تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت ولو قلت: أمّات لكان هذا على الأصل، ولكنّ أكثر ما يستعمل (أُمَّهات) في الإنس))[٣]، وقال ابن السّراج: ((فأمَّا (أُمَّهات) فوزنها " فُعْلَهات" يدلُّك على ذلك أنَّهم يقولون: أُمّ وأُمهات فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد))[٤]، الواحد))[٤]، يظهر أنَّ ابن السّراج ذهب إلى زيادة الهاء في (أُمَّهات) وذلك لأنَّه عبر عن الهاء نفسها في الميزان الصَّرفيّ فقال على وزن (فُعْلَهات)

واستدل أصحاب هذا المذهب بـ:

١- قولهم في " أُمَّهَة ": أُمَّ بَيِّنَة الأمُوْمَة، إذًا لو كانت أصليّة لثبتت في المصدر. وهذا دليل سماعيّ.

٢- ورود الأمُومَة في الاستعمال عن ثعلب[٥]. وتأمّهت، وأمَّهتُه حكاها صاحب العين، وفيه من الاضطراب والتّصريف الفاسد، وهذا يقوي دليل السّماع السّابق.

٣- إنّ اعتماد زيادة الهاء أولى من اعتماد حذفها؛ لأنَّ ما زيد أضعاف ما حذف، وهذا من جهة القياس. وأيّدَ ابن إياز (ت٦٨١هـ) مذهب ابن السّراج، كما ردَّ

---

[١] ينظر: الأصول: ٣/ ٣٣٦.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٤٠٠، والتكملة: ٥٦٨، وسر صناعة الأعراب: ٢/ ٥٦٣ -٥٦٤، والمفصل: ٥٠٣-٥٠٤، وشرح ألفية ابن المعطي: ٢/ ١٣٢٧، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥/٣٤١-٣٤٣.

[٣] المقتضب: ٣/ ١٦٩.

[٤] الأصول: ٣/ ٣٣٦.

[٥] ينظر: الفصيح: ٢٨٢، وشرح الفصيح (الزمخشري): ١/ ٢٧٩-٢٨٢، وشرح الفصيح (ابن هشام اللخمي): ١٠٦ - ١٠٧.

بعض ما استدلَّ به هذا الفريق إذْ قال: ((وعندي أنَّ مذهب ابن السّراج قوي؛ وذلك لأنَّه لا يجوز أنْ تعادل رواية الخليل رواية غيره ... وأمَّا قوله: إنْ ما زيد فيه أضعاف ما حذف منه " فلا يلزم، لأنَّا نقول: (أمّ) و(أُمَّهات) ثلاثيات والهمزة فاء، والميمان عين مضاعفة، والهاء لام، فهي إذًا ممّا يعتقب عليه لامان: الهاء تارة، والميم تارة أخرى، وهذا له نظائر كِسنَة، وعِضَة، على رأي))[١].

وردَّ السَّاكنانيّ على مذهب المبرّد إذْ قال: ((وتزاد في المفرد –أيضًا–كَأُمَّهَةٍ، ومنه قوله[٢]:

أُمَّهَتِيْ خِنْدَفٌ وَاليَاسُ[٣] أَبِيْ[٤]

.... أجيب بجواز أصالة الهاء فيهما، وكانت لامًا محذوفةً من الأُمَّاتِ، والأُمِّ؛ فَعَلَى هذا أُمٌّ (فُعٌّ)، والأُمُوْمَةُ (فُعُوْعَةٌ)؛ إذ اللام محذوفة منهما، والذي يدلُّ عليه قولهم: تَأَمَّهْتُهُ أي: أخذته أُمًّا، وإثباتها في الفعل يدلُّ على كونها لامًا، إليه أشار بقوله: "فتكون أُمَّهَةٌ (فُعَّلَةً) كَأُبَّهَةٍ" –للبهجة– فحُذفتِ الهاء تخفيفًا))[٥] يلحظ من هذا اعتراض اعتراض السَّاكنانيّ على المبرّد بجواز أصالة الهاء في (أُمَّهَات) واستدلّ بـ (تأَمَّهْتُ)،

---

[١] شرح التعريف بضرورة التّصريف: ٩٦.

[٢] هذا البيت من مشطور الرجز وهو لقصي بن كلّاب جدّ النبيّ (صلّىاللهعليه وآله الطاهرين)

[٣] وهمزة إلياس للقطع؛ وحذفها وصلا للضرورة، وقد يروى: بقطع الهمزة وإسقاط حرف العطف.

[٤] وخندف امرأة إلياس بن مضر، أم مدركة بن إلياس واسمها: ليلى بنت عمران ابن الحارث بن قضاعة، والبيت لقصي بن كلاب، ينظر: في الجمهرة:٣/٢٦٧.

واستشهد بالبيت محتجا على المبرد بأن الهاء في (أُمَّهَتِي) زائدة، وأصلها: (أُمِّي). وينظر البيت في: الجمهرة: ٣/٢٦٧، وأمالي القالي: ٢/٣٠١، والمحتسب: ٢/٢٢٤، وسر صناعة الإعراب: ٢/٥٦٤، والتخمير: ٤/٣٢٠، شرح المفصل: ١٠/ ٢، ٤، والممتع: ١/٢١٧، واللسان: (أمم)، والتصريح: ٢/٣٦٢، والهمع: ١/٢٣، وشرح شواهد شرح الشافية: ٣٠١.

[٥] الكافية في شرح الشافية: ٦٦١.

فيكون وزن (أُمَّهَة) (فُعَّلة)، ويرى أيضًا أنَّ كلًّا من (أمّ) و(أُمَّهَة) هو أصل قائم برأسه.

والفارق بين الرأيين، أنَّ المبرِّد يرى زيادة الهاء في (أُمَّهَات) وأصلها: (أُمّات)، وإنَّ (أُمَّهَات) فرع، و(أمّات) أصل، أمَّا السَّاكنانيّ يرى أصالة الهاء في (أُمَّهَات)، وأنَّ (أُمَّهات) و(أمات) كليهما أصلان.

وقال الفسائيّ: ((لو سلّم لا يقدح في الجواز، (فتكون: أُمَّهَةٌ فُعَّلَةً) بضمِّ الفاء وفتح العين المشدّدة (كَأُبَّهَةٍ) بضمِّ الهمزة وتشديد الموحدة، للعظمة وتأبّه الرجل تكَبَّرَ، (ثُمَّ حذفت) لامها وهي (الهاء) فصارت أُمًّا؛ فالأُم وزنه (فُعٌ) بضمّ الفاء وتشديد العين وحذف اللّام، والأُمُوْمَةُ (فُعُوْعَةٌ) مشبّهة (بِفُعُوْلَةٍ)، لشهرة تصاريفها حتّى صارت كالأصل))[1]. نلحظ من ذلك اتفاق الشارحين على ردَّ مذهب المبرّد القائل بزيادة الهاء، ويرى البحث استحسان رأي المبرّد على زيادة الهاء في أمّات الإنس لزيادة في المعنى ولعلّ الزِّيادة في المعنى فيها من صفات صوت الهاء تتجلى في الأمّ الإنسيّة من الهمس والرّخاوة (الرّخاء) والانفتاح والصمت(الصّبر) والسكون (السّكينة).

٧-ابن السَّراج:

- أبنية الاسم الخماسيّ:

ذهب سيبويه إلى أنَّ أبنية الاسم الخماسيّ تكون على أربعة أبنية هي: فَعَلَّل، فمن الأسماء: سَفَرْجَل، وفَرَزْدَق وَزَبَرْجَد، والصّفات شَمَرْدَل وهَمَرْجَل، وفَعْلَلِل، لَمْ يذكر سيبويه اسمًا لهذا البناء إذْ قال: ((ولا نعلمه جاء اسمًا))[2]، وفي الصّفة: قَهْبَلِس، وجَحْمَرِش وصَهْصَلِق. وفُعَلِّل، فمن الأسماء: خُزَعْبِل، وقُذَعْمِلَة، ومن الصّفات: خُبَعْثِن. وفِعْلَلّ، فمن الاسماء: قِرْطَعْب وحِنْبَتْر، ومن الصّفات: جِرْدَحْل وحِنْزَقْر[3].

---

[1] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٠٣، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ٣٢٤.

[2] كتاب سيبويه: ٤/ ٣٠٢.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٠١-٣٠٢، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ١٤٣-١٤٤.

وإلى مثل هذا ذهب المبرَّد إذْ هي عنده أربعة أبنية وهي: (فَعَلَّل، وفُعَلِّل، وفِعْلَلّ، وفَعْلَلِل)[١]، وذكر ابن السّراج بناءً خامسًا لم يذكره سيبويه وهو (فُعَلْلِل) إذ قال: ((وأمَّا هُنَدْلِع، فلم يذكره سيبويه وقالوا: هي بَقْلَةٌ))[٢] وبمثل هذا قال ابن جنّيّ[٣].

وقد ردّ السَّاكنانيّ هذا البناء (فُعَلْلِل) إذْ قال: ((وزاد ابن السراج، وابن جنّي: هُنْدَلِعًا –لبقلة–.

قال سيبويه: هو رباعيّ والنّون زائدة.

فإن قلت: لا وجه لزيادة النون؛ لعدم الاشتقاق، وغلبة الزِّيادة، وعدم النّظير.

قلت: عدم النّظير يدلّ على زيادتها.

فإن قلت: إنّ الإلزام مشترك؛ لأنّه كما دلَّ على الزِّيادة دلَّ على الأصالة أيضًا لعدم النّظير في طرف الزِّيادة.

قلت: إنّه ممّا خرج على التّقديرين، فتقدير الزّائد أولى إلحاقًا له بالأعمّ الأغلب وهو المزيد الرّباعيّ، ولرعايته الحصر المتّفق عليه؛ ألا ترى أنّ النّون في كَنَهْبُلٍ (للسّحاب) زائد بالاتّفاق مع عدم النّظير في الطّرفين رعاية له))[٤]. يُفهم من هذا النّصّ أنَّ السَّاكنانيّ لا يرى أنَّ (فُعَلْلِلاً) من أبنية الاسم الخماسي، وإنَّ مثال (هُنَدْلِع) رباعيّ لا خماسيّ، والنّون فيه زائدة لا أصليّة.

وكذا كان ردّ الفسائيّ إذْ يقول: ((وللخماسيّ أربعة...وزيد هُنْدَلِع بالضّمّ والسّكون والفتح والكسر لبقلةٍ والحقُّ زيادة النّون))[٥].

واضحٌ أن الشارحين اتفقا على أن (فُعَلْلِلاً) ليس من الخماسيّ وإنّه رباعيّ.

ويرى البحث في ذلك حقٌّ لما أثبت من الأدلّة.

٨–ابن الحاجب:

ويمكن تقسيمها على قسمين هما:

---

[١] ينظر: المقتضب: ١/ ٢٠٦.

[٢] الأصول: ٣/ ١٨٦.

[٣] ينظر: المنصف: ١/ ٣١، ونزهة الطرف: ٩٨، والمبدع في التّصريف: ٥٧، وهمع الهوامع: ٦/ ١٤–١٥.

[٤] الكافية في شرح الشافية: ٨٩، ٩٠.

[٥] القيود الوافية في شرح الشافية: ١٣٧.

أ- ردودهما على عبارته:

١ -الوقف:

قال ابن الحاجب: ((وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف وكذلك قلب ألف التأنيث نحو: حبلى همزةً أو واوًا أو ياءً))[١].

وقد ردَّ السَّاكنانيّ عبارة ابن الحاجب هذه، إذْ قال: ((فإن قلت: هلّا يُقال: "وقلب كل ألف همزة، وألف حُبْلَى واوًا، أو ياءً ضعيف"؛ لكونه أفيد، ويستغنى به عن قوله: "وقلبها وكذا قلب ألف حبلى همزة"؟

قلت: إنّما عدل عن العبارة المذكورة إلى ما هو مذكور في المتن لإمكان صرف القضية الموجبة الكلية إلى الألف الثابت في الوصل؛ لأنّ إبدال الألف همزة طريان الوقف على الوقف، وهو من القلائل، ومن المعلوم أن ألف حُبْلَى تُقْلب واوًا، وياءً فيه، ولو لم يتعرض لقلب ألفه همزةٌ لَتَوَهَّمَ متوهِّمٌ أنّه يختصّ بالقلب إليها.

فيه نظر؛ إذ القضية كلية فتشتمل جميع جزئياتها. يعرفه الفطن.

فإن قلت: لا وجه لقلبه واواً؛ لأنّه واجب القلب ياءً رابعةً كما سيجيء.

قلت: إنّه كان رابعًا في اللفظ لكنّه في حكم الثالث؛ لسكون الثاني من الكلمة.

فيه نظر؛ لعدم اطراده فيه، ومن المعلوم أنّه قاعدة فلا تختصُّ جزئيا.يعرفه المدرك))[٢].

يبدو أنَّ السَّاكنانيّ قد اعترض على عبارة ابن الحاجب، إذْ يرى أنَّ كلمة (وقلبها) زائدة، وعدم ذكرها يغني، لأنَّه ذكر (وقلب كلِّ ألف).

وردَّ الفسائيّ عبارة ابن الحاجب إذ قال: ((ولو قال: وقلبُ كلِّ ألف همزةً أو واوًا أو ياءً ضعيفٌ، لكان أقصر))[٣]. يفهم من قول الفسائيّ أن عبارة ابن الحاجب فيها من الحشو ما لا يفيد في المعنى.

---

[١] الشافية: ١٦.

[٢] الكافية في شرح الشافية: ٥٢٦.

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٦٧، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ٢٥١.

٢ –النّسب:

قال ابن الحاجب: ((المنسوبُ الملحقُ بآخره ياءٌ مشدّدةٌ ليدلَّ على نسبته إلى المجرّد عنها))[١]. وقد ردَّ السَّاكنانيّ على عبارة ابن الحاجب إذ قال: ((بل الصّحيح أن يقال: هو ما آخره ياء مشدّدة زائدة لدلالته على المنسوب إليه))[٢].

ولم يكن للفسائي اعتراض على ابن الحاجب في هذه المسألة.

ويرى البحث أن اعتراض السَّاكنانيّ في محلّه لأنَّه صحّح الاشتباه الذي وقع في تعبير المصنّف، وهذا واضحٌ بشكل جليّ في شرحه لباب المنسوب، وكان جديرًا بالفسائيّ أن يُقوّم عبارة ابن الحاجب أيضًا.

ب–ردودهما على المسائل الصَّرفيّة:

١ –إبدال الواو في (جباوة، والمَمْضُوّ):

يُبدل حرف الواو من ثلاثة أحرف وهي الألف والياء والهمزة، فمن الأوّل نحو: ضَوَارِبُ جمع ضَارِبَة، وتصغيرُه: ضُوَيْرِب، وإنَّما أُبدلت الألف واوًا لمجانسة الضَّمَّة التي قبلها وكذلك عَصَا في النّسب نقول عَصَوِيّ.

أمَّا إبدالها من الياء فنحو (مُوْقِن وطُوْبَى) أصلُهما مُيْقِن، وَطُيْبَى، فأُبْدِلَتْ فيهما الياء واوًا وجوبًا لسكونها وانضمام ما قبلها[٣]. وقد يكون الإبدال ضعيفًا، إذْ قال ابن الحاجب: ((شاذٌّ ضعيف في هذا أمر ممضو عليه ونهو عن المنكر وجباوة))[٤] فأصل كلمة (مَمْضُوّ): (مَمْضُويّ) إذْ قلبت الياء واوًا وأدغمت مع أختها وكذلك جباوة أصلها جباية قلبت ياؤها واوًا وهذا شاذٌّ ضعيف.

---

[١] الشافية: ٣٧.

[٢] الكافية في شرح الشافية: ٢٩٧.

[٣] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤١، والمقتضب: ١ / ٦٢، والأصول: ٣/ ٢٦٦، وسر صناعة الإعراب: ٢/٢٤١، والمفصل: ٥١١، والممتع الكبير في التّصريف: ١/ ٣٨٦

[٤] الشافية: ٢٨.

ولم يوجّه السَّاكنانيّ رأي ابن الحاجب، مستنداً على ما جاء في لسان العرب إذْ قال: ((وكذا تُبدلُ الواو من الياء كَجِبَاوَةٍ والأصل فيه: جِبَايَةٌ فَقُلِبَت الياءُ واوًا على سبيل الشّذوذ.

فإنْ قُلْت: في كون الواو بدلًا من الياء في مَمْضُوٌّ، وجِبَاوَةٍ نظر؛ لأنَّ الواو، والياء فيهما لغتان؛ لثبوت مَضَيْتُ، وَمَضَوْتُ، وَجَبَيْتُ، وَجَبَوْتُ.

قلت: إنَّ الكلام فيهما على تقدير أن يكون من الياء لا غير، وإلّا فلا وجه للحكم بالشّذوذ))[1]. أراد أنَّ إبدال الواو من الياء في (مَمْضُوّ) فيها نظر لأنَّه يرى أنَّ (مَمْضُوًّا) و(مَمْضُيًّا) هما لغتان، وكذلك الواو بدلًا من الياء في جباية، فيها نظر فهو يرى أنَّ جباوة وجباية لغتان، وقد حُمِلَ ذلك على جَبْوٍ فكما أنَّ الواو فيها ليس بدلًا عن الياء، كذلك الواو في جِبَاوَةٍ ليستْ بدلًا من الياء في جِبَايَةٍ، وكذلك في نَهَيْتُ، ونَهَوْتُ؛ فلا شذوذ في نَهَوٍّ أيضًا[2].

٢ –باب (قَيْل – وبَيْع):

قال ابن الحاجب: ((وفي باب: قيْل، وبيْع ثلاث لغات: الياء والإشمام، والواو))[3]. وكلُّ فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول معتلُّ العينِ نحو: (قِيلَ، وبِيعَ) يكون أصله على: (قُوِلَ، وبُيِعَ)، فاستثقلت الكسرة على الواو، والخروج من الضَّمِّ إلى الكسرة في بيع – فحذفت على ثلاثة لغات هي:

أحدها: (الياء) – ويرادُ به أنَّه بعد حذف الكسرة من الياء في (بُيِع)، فأسكنوا الياء لاستكراه الكسرة عليها بعد الضّمّة، فبقيت ياء ساكنة قبلها ضمّة، فَكُسِرت الفاء لمجانسة الياء، فقيل (بِيْع) وهذا أفصح اللّغات، ثُمَّ حمل عليه (قِيْل) لأنَّهما من باب واحد، أي أصله: (قُوِلَ) فأسكنوا الواو لاستكراه الكسرة عليها بعدها ضمّ، فصارت واو

---

[1] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٨٦٥، ٨٦٦.

[2] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):١٢٢٣، ١٣٠٥، لسان العرب: (مضا، نها، جبا).

[3] الشافية: ٢٦، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٨٠٦.

ساكنة قبلها ضمّة، فكُسِرت الفاء، ثُمَّ قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لأنَّها من باب واحد. وبهذا يقوى مذهب سيبويه على مذهب الأخفش[١].

وقال السَّاكنانيّ: ((هو الياء المحض كَقِيْلَ، وَبِيْعَ تغليبًا للكسرة المنقولة؛ لأنّ الأصل فيهما: قُوِلَ، وَبُيِعَ على حدِّ نُصِرَ مجهولًا نُقِلَتِ الكسرة من الواو، والياء إلى ما قبلهما بعد سلب الحركة، ثُمَّ قلبت الواو في الأوّل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها))[٢].

الثّانية: الواو فيهما، ويراد به إخلاص الضّمّ نحو: قُوْل وبُوْع، لأنَّ أصل قُوْل: قُوِل، فحذفت الكسرة لكراهة الكسرة على الواو ما قبلها ضمّة، ثُمَّ حُمِلَ بُوْع عليه، أي إنَّ أصله: (بُيِع) أُسكنت الياء كما في (قُوْل) ثُمَّ قلبت الياء واوًا لتسلم الضَّمَّة[٣]، وبهذا يقوى مذهب الأخفش على مذهب سيبويه.

وقال السَّاكنانيّ: ((الواو المحض تغليبًا للضّمّة الأصليّة؛ لأنّه لما استثقلت الكسرة عليهما حذفت، ثمَّ قلبت الياء في الثّاني واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها))[٤].

الثّالثة: الإشمام: قال السَّاكنانيّ: ((الإشمام وهو: إيقاعهما بحيث أن يكونا بين جنس حركتهما وحركة ما قبلهما رعاية لهما؛ فحينئذٍ الواو بين الياء والواو؛ والأوّل بالنّظر إلى حركة نفسه، والثّاني بالنظر إلى حركة ما قبلها، وكذلك الياء بين الواو والياء؛ والأول بالنسبة إلى الأول، والثاني بالنسبة إلى الثاني))[٥] فإن اتَّصل بنحو: قِيْلَ وبِيْعَ ممّا يسكن لامه مع الضّمير البارز المتحرك، وحذفت العين لالتقاء السّاكنين جاز

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٢، ومعاني القرآن (الأخفش): ١/ ٤٤، والمنصف: ١/ ٢٤٩، والمفصل: ٥٢٦، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥/ ٤٤٤-٤٤٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٩-٤٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/ ١٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/ ٢٩٩، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٤٣١.

[٢] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٨٢٤.

[٣] ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ١/ ٤٤، والمنصف: ١/ ٢٤٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٠-٤٣١.

[٤] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ٨٢٤.

[٥] المصدر نفسه: ٨٢٤.

أيضًا لغات: كسر الفاء، نحو: قِلْتُ، وبِعْتُ، فرعًا على لغة: قِيْل، وبِيْع، وَضُمَّ الفاء، نحو: قُلْت، وبُعْت، فرعًا على لغة: قُوْلَ: وبُوْعَ، والإشمام وهو أنْ تُضَمَّ الشَّفتين[١].

ونبّه السَّاكنانيّ موجزا لرأيه بأن رتب اللغات بحسب فصاحتها وهذا ما لم يفعله ابن الحاجب، إذْ قال: ((واعلم أنّ لغة الياء أفصح، ثُمَّ الإشمام))[٢]. يُلحظ أنَّ السَّاكنانيّ قد اعترض ضمنيًّا على تصنيف ابن الحاجب بعدم ذكر اللُّغة الثّانية أصلًا بترتيب الفصاحة.

٣-أبنية الماضي الثّلاثيّ المزيد:

ذُكر أنّ أبنية الثّلاثيّ المزيد فيه ثلاثة أضرب ملحق بـ (دَحْرَجَ)، نحو: شَمْلَلَ، وحَوْقَلَ، وَبَيْطَر، وجَهْوَر، وقَلْنَس وقَلْنَسَى، وملحق بـ(تَدَحْرَجَ) نحو: تَجْلْبَبَ، وتَجَوْرَبَ، وتَشَيْطَن، وتَرَهْوَك، وتَمَسْكَن، وتَغَافَل، وتَكَلَّمَ، وملحق بـ(احْرَنْجَمَ) نحو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى[٣]، وأيَّدَ ابن الحاجب هذا الرَّأي[٤]. واعترضَ الرَّضيّ على حكم ابن الحاجب وعدّه وهمًا ويرى أنَّ الألف في تَغَافَل ليست للإلحاق، لأنَّها وقعت في حشو الكلمة فهي مدّة محضة، وأفادت معنى كون الفعل بين اثنين فصاعدًا[٥]. ولكن هذه الألف: ((إنَّما تكون للإلحاق إذا وقعت آخر لنقص المدّ فيها مع أنَّ حقيقة الإلحاق إذا وقع آخرًا إنَّما يكون هو بالياء لكنَّها صارت ألفًا لوقوعها موقع متحرّك وقبلها فتحة))[٦]، وكذلك يَعدُّ الرّضيّ التّضعيف في (تَكَلَّمَ) ليس من الإلحاق بـ (تَدَحْرَجَ) بل يجيء بالتّضعيف معنى المطاوعة[٧].

---

[١] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٣/٨٠٧-٨٠٨، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/ ٢٩٩.

[٢] الكافية في شرح الشافية(السَّاكنانيّ): ٨٢٤

[٣] المفصل: ٣٧٠.

[٤] ينظر: الشافية: ٣.

[٥] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ٥١.

[٦] شرح المفصل (ابن يعيش): ٤/ ٤٣٣.

[٧] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١/ ٥١.

ويرى السَّاكنانيّ أنَّ الألف لا تكون للإلحاق إذا كانت بدلًا من الياء وفي الطّرف لا في وسط الكلمة، إذ قال: ((هذا هو النوع الثاني من الأنواع الثلاثة وهو ما يكون ملحقًا بالرباعي المزيد فيه حرف واحد، وأقسامه سبعة وهي هذه المذكورات.

تَجَلْبَبَ أي: لَبِسَ الجِلْبَابَ، وَتَجَوْرَبَ أي: لَبِسَ الجَوْرَبَ، وَتَشَيْطَنَ أي: فَعَلَ مَكْرُوْهًا، وَتَرَهْوَكَ أي: تَبَخْتَرَ، وَتَمَسْكَنَ أي: أَظْهَرَ الذُّلَّ والحاجة، وَتَغَافَلَ، وَتَكَلَّمَ.

فإن قلت: إن القول بإلحاقية هذه المذكورات باطل:

أمّا في الأربعة الأُوَلِ فلِأَنَّ التاء المُصَدَّرَةَ للمطاوعة اتفاقًا، والباء، والواو، والياء فيها للإلحاق بالرباعي المجرّد، وهو ظاهر))[1]. ويُفهم من هذا اشتراط السَّاكنانيّ التّساوي في حروف المصدر إذ إنّ مصدر الأوّل (تَفْعُلاً) ومصدر الآخر (فَعْلَلَة)[2].

٤-الحذف في (سيّد وكَيَّنُونة):

اختلف الصَّرفيون في أصل وزن كَيَّنُوْنَة على مذهبين: الأَوّل: مذهب الخليل وسيبويه ومعظم البصريين (القلب): أنَّ الواو إذا كانت متحرّكة والياء قبلها ساكنة فإنَّ الواو تقلب ياءً وتدغم فيها الياء، وذلك نحو: سَيِّد، فإنَّ أصلها: (سَيْوِد) لأنَّه من (سَاد- يَسُوِد)، وكذلك أيضًا في (كيَّنُوُنَةٍ) فهي مصدر(كان)، فإنَّ أصلُها: كَيْوَنُونَة، قلبت الواو ياءً، ثُمَّ أدغمت في الياء الأولى فصارت (كَيَّنُونَة)[3].

أمّا الحذف: فقد أعلوا الكلمتين بالحذف وذلك لضرب من الخفّة، ولكنَّهم جوّزوا الحذف في الأُولى (سَيّد) ونحوه: كـ (ميّت، وهيّن) -وألزموه في الثّانية- (كَيْنُونَة)

---

[1] الكافية في شرح الشافية (السَّاكنانيّ): ١٠٤، ١٠٥.

[2] ينظر: أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٢١٩-٢٢٠.

[3] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٣٦٥-٣٦٦، والمقتضب: ١/ ٢٦١-٢٦٢، والمنصف: ٢/ ٩، ١٠، ١٥، ١٧، والتكملة: ٥٩٨، والانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٦٩ رقم المسألة (١١٥)، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥/ ٤٣٨-٤٣٩، والممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٢٢-٣٢٣، والدرس الصَّرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة(رسالة):٢٠١.

ونحوه: كـ (قَيْدُودَة)، (وصَيْرُورَة) – وعلّة ذلك، أنَّ كَيَّنُونة على ستّة أحرف وغاية الزِّيادة في الأسماء سبعة أحرف، فلَمْ يكن في هذا الذي زاد ثقلًا بالطّول إلّا بالحذف[١].

الآخر: جوّز الكسائيّ في القلب في (كَيَّنُونَة)، واختاره الفرّاء واشتهر عنه، وهو أنَّها على (فَعْلُولَة)، وأصلها: (كَوْنُونَة)، وعلّة ذلك عنده أنَّ أكثر ما يجيء من هذه المصادر من ذوات الياء كصَيْرُورَة وسَيْرُورَة، ففتحوه حتى تصحّ الياء، وقلبوا الواو ياءً في كَوْنُونَة، حملًا على صَيْرُورَة، لكثرته في ذوات الياء[٢].

وضعّف ابن عُصفور هذا المذهب وعدَّه فاسدًا وضعيفًا وعلّة ذلك؛ أنَّه لو كان الأمر في هذا كما قالوا، لَمْ يكن لإبدال الواو ياءً وجهًا، ولا إبدال ضمّة في أوّله فتحة[٣].

وما ذكر من جواز الحذف في (سَيِّد) ووجوبه في نحو: (كَيَّنُونَة) اتّفق عليه، معظم النّحاة إلّا ابن الحاجب، فقد جعل الحذف جائزًا في الحالتين، إذْ قال: ((ويجوز الحذف في نحو سَيِّد، ومَيِّت، وكَيَّنُونَة، وقَيَّلُولَة))[٤] وهذا ما دفع السَّاكنانيّ إلى الاعتراض عليه إذْ قال: ((يجوز حذف الياء الثّانية من نحو: سيِّدٍ للتّخفيف؛ ومن المعلوم أن حذفها أبلغ فيه. وكذا تحذف الياء الثانية من كَيَّنُونةٍ، وقَيَّلُولَة والأصلُ: فيه كَيْوَنُوْنَةٌ، وقَيْوَلُوْلَةٌ قلبت الواو ياء، ثمَّ أُدغم لما تقدّم؛ فوزنه (فَيْعَلُوْلَةٌ)، ثم تحذف الياء الثّانية لأنّها أبلغ في التّخفيف فصار وزنه (فَيْلُوْلَةً) لذهاب عينه بالحذف.

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٣٦٥-٣٦٦، والمقتضب: ١/ ٢٦١ – ٢٦٢، والتكملة: ٥٩٨، والمنصف: ٢/ ١٥-١٧، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥/٤٣٨-٤٣٩، والممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٢٢-٣٢٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/١٠٤-١٠٥.

[٢] ينظر: أدب الكاتب: ٦١٠-٦١١، والممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٢٣ – ٣٢٤، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/ ١٠٤-١٠٥.

[٣] ينظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٢٤، وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/ ٨٠٥.

[٤] الشافية: ٣/١٤٤.

ذهب طائفة من النَّحويين منهم الفرّاء إلى أنّها مما ضعِّف لامه بمدة فاصلة، والياء بعد الفاء هو العين؛ لأنّه قياسٌ في لغتهم كقولهم في قَالَ: قَيْلُوْلَةٌ، وصار: صَيْرُوْرَةٌ، وكان: كَيْنُوْنَةٌ، وَدَامَ: دَيْمُوْمَةٌ.

وتشديد العين في بعض اللّغات شاذّ ضرورة كقول الشاعر[1]:

يَالَيْتَ أَنّا ضَمَّنَا سَفِيْنَهْ حَتَّى يَعُوْدَ الوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

ورُدَّ بأنّه لزم إشاعة باب الـ(صُعْفُوْقَةِ)

والحقُّ عندي أن يقال: إن هذا الباب متفرع على الـ(فَيْعِلِ) كَالْبَيْنُوْنَةِ على البَيِّنِ، وَالدَّيْمُوْمَةِ على الدَّيِّمِ، وَالقَيْمُوْمَةِ على القَيِّمِ؛ فحينئذٍ ظهر أصالة المشدّدة، وفرعيّة المخفّفة؛ وإن لم نقرّر هذا التوجيه لزم إشاعة ما حُكِمَ بندرته.

أو نقول: إن الـ(فَيْعَلُوْلَةَ) أكثر من أن تحصى؛ فالحمل على الأعمّ الأغلب أولى)[2].

المتأمل في هذا يجد أنَّ السَّاكنانيّ اعترض على أنَّ كَيَّنُونَة، لا يمكن أنْ تكون مخفّفة وذلك لعدم وجود أصل إلّا ما ندر في الشّعر فلم يُحمله عليه.

ثانيًا: (ردود الفسائيّ):

ظهر عن طريق استقراء البحث لردود الفسائيّ على العلماء، أنَّ معظمها هي ردود السَّاكنانيّ نفسها لا تختلف عنها بشيء وقد تطرّق لبعضها في عرضه لردود السَّاكنانيّ وسيقتصر على الرّدود التي انماز بها الفسائيّ عن السَّاكنانيّ وهي:

١-الجوهري(ت٣٩٧هـ):

أ-(افْعَوْعَل، افْعَوَّلَ):

أوّلًا-(افْعَوْعَل): وهو ثلاثيّ مزيد بهمزة الوصل وتكرار العين وزيادة واو بين العينين وتأتي لمعان متعدّدة منها:

---

[1] البيت من الرجز ولم ينسب لقائل بعينه، والذي أنشده النهشليّ، وينظر البيت في: المنصف: ١٥/٢، والإنصاف: ٧٩٧/٢، شرح الرضي: ١٥٢/٣.

[2] الكافية في شرح الشافية: ٨٢٢، ٨٢٣.

١- **المبالغة والتّوكيد:** ويعني أنَّها تفيد معنى المبالغة وزيادة المعنى ممّا اشتّقت منه، فقولهم: اعْشَوْشَبت الأرض، أبلغُ من قولهم: اعْشَبَّتْ، وكذا قولهم: اخْشَوْشَنَ أبلغ من قولهم، من خَشَنَ، واخْشَوْشَنَ الرّجل أشدّ من قولنا: خَشَنَ الرّجل، ففي هذه الصّيغة مبالغة في حدوث الفعل[١].

٢- **التّعدية:** كما تجيء صيغة (افْعَوْعَل) لتفيد معنى التّعدية، فقد ذكر الخليل ذلك معبرًا عنه بـ (المجاوز)، إذْ قال: ((اعْرَوَيَت الفرس ... ولم تجئ (افْعَوْعَل) مجاوزًا غير هذا))[٢] وقد جاء في الكتاب أيضًا قوله: ((أمَّا (افْعَوْعَل) فقد تعدَّى ... وقالوا اعْرَورَيت الفَلوَّ، واعْرَورَيت منّي أمرًا قبيحًا كما قالوا: احْلَوْلَى))[٣]. وأيَّده بذلك ابن جنّيّ في دلالتها على التّعدية[٤].

ثانيًا-(افْعَوَّلَ):

وتأتي صيغة (افْعَوَّلَ) للمبالغة، أي إنَّك تصف فيه المبالغة في حصول الفعل ففي جملة: اعْلَوَّطَ الغلام الجمل، مبالغة وخروج عن المألوف لأنَّ العرف يقتضي عدم ركوب الجمل في عنقهِ[٥]، وذكر أبو علي أنَّ أمثلة صيغة (افْعَوَّل) هي: نحو: اعْلَوَّط، وهو ركوب العنق، والتقحيم على الشيء[٦].

أمَّا ابن جِنِّيّ فيرى أنَّ (افْعَوَّلَت) يكون متعديًا، نحو: اعْلَوَّطَت المهر، وغير متعدٍ، نحو: اخْرَوَّط الفرس، إذا امتدَّ، واجْلَوَّذ[٧]. وتحدّث الجوهري عن الصّيغتين إذْ قال:

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٧٥، ٧٧، والخصائص: ٣/ ٢٦٤، والمنصف: ١/ ٨١، والمفصل: ٣٦١، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ٤٣٨، ومعجم تصريف الافعال: ٣٧٤.

[٢] العين: ٢/ ٢٣٣(عري).

[٣] كتاب سيبويه: ٤/ ٧٧ – ٧٨، وينظر: أبنية الفعل علاقاتها ودلالالتها: ٢٧.

[٤] ينظر: المنصف: ١/ ٨١-٨٢.

[٥] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨٥، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٤/ ٤٤٣، وأبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: ١١٤، ومعجم تصريف الأفعال: ٣٧٥.

[٦] ينظر: التكملة: ٥٣.

[٧] ينظر: المنصف: ١/ ٨٢، والممتع الكبير في التّصريف: ١/ ١٣٣.

((ولَمْ يجيء (افْعَوْعَل) متعديًا إلّا هذا الحرف وحرف آخر، وهو اعْرَوْرَيْتُ الفرس واحْلَيَّتُ الشّيء))[١] وتحدَّث عن (افْعَوَّلَ) إذْ يرى إنَّما يفيد المبالغة نحو: اجْلَوَّذَ بهم السير اجْلَوَّذًا: أي دام مع السّرعة[٢]. وخالف الفسائيّ الجوهريَّ إذْ قال: ((وإغْدَوْدَنَ[٣] الشعر بمعجمة ومهملتين، على (افْعَوْعَلَ) إذا تَمَّ وطال، وهذا قاصر، وجاء: اعروريتُ الفرس، أي ركبته عريانا، واحْلَوْلَيْتَهُ، إذا استطبته وعددته حلوا.

وَ(اعْلَوَّطَ) فلان البعير، على (افْعَوَّلَ)، بتشديد الواو، إذا تعلّق بعنقه وعلاه، واعلوّطَنِي فلان أي لزمني، وهو متعدّ في المعنيين))[٤]. المتأمّل في هذا النّصّ يرى أنَّ الفسائيّ أورد المثال بعد المثال ليشير أنَّ كلًّا من (افْعَوْعَل، وافْعَوَّلَ) غلب عليهما التّعدي، ولا يؤيد البحث هذا الرّأي.

ب-(ألِف حُبَارى):

اختلف سيبويه والجمهور مع يونس بن حبيب في الاسم الذي يكون آخره ألف خامسة مقصورة نحو: (حُبَارى) في كون أنَّ ألفها للتّأنيث، أو الألف فيها منقلبة عن ياء مشدّدة، وكونها منصرفة، أو غير منصرفة. قال سيبويه: ((تقول في حُبَارى حُبارِيّ، وفي جُمَادَى: جُمادِيّ، وفي قَرْقَرَى: قَرْقَرِيّ، وكذلك كلّ اسم كان آخره ألِفًا وكان على خمسة أحرف))[٥]، وقد وضّح السّيرافي[٦] قول سيبويه مفسرًا حقيقة الألف الخامسة، فيرى أنَّ الألف الأصليّة، نحو: مَرْمَرَى ومُنْتَهَى، والزّائدة للتّأنيث نحو: قَهْقَرَى وحَبَارَى، ولغير التّأنيث نحو: حَبَنْطَى وَدَلَنْظَى، وحجّة سيبويه هي: أنَّ الزِّيادة ثقل يستوجب الحذف، وهذا مجرى مألوف في كلام العرب، إذْ الحذف في الكلام يتصدر المنزلة الأولى، وما كان على خمسة أُلزم الحذف وهو أمر جيّد.

---

[١] الصحاح: ٦/ ٣٢١٧ (حلا).

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٢/٢ (جلد).

[٣] والصواب (اغدودن) بهمزة وصل.

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٠٦، وينظر: العجالة في شرح الشافية (الفسائيّ): ٤١.

[٥] كتاب سيبويه: ٣/ ٣٥٤.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٣٥٤.

ويرى يونس فيما كان ألفه خامسة، أمرين: الأوّل: الحذف كما هو في ذي الأربعة، والآخر: القلب في نفسه – ذو الأربعة – أيضًا، نحو: (حُبارَى، وجُمادَى، وقَرْقَرَى)، فيكون فيها: الحذف والقلب، ففي الحذف يكون في إسقاط الألف المقصورة وإضافة ياء النّسبة، نحو: حُبَارِيّ، وأمَّا القلب فيكون بقلب الألف واوًا، وإلحاق ياء النّسب إليها، نحو: حُبَارَوِيّ[١]، وذهب الجوهري إلى أنَّ ألف (حُبَارى) ليست للتّأنيث ولا للإلحاق، إذْ قال: ((وألفه ليس للتّأنيث ولا للإلحاق، وإنَّما بني الاسم لها فصارت كأنَّها من نفس الكلمة لا تتصرّف في معرفة ولا نكرة، أي لا ينوّن))[٢]. يتّضح من هذا أنَّ الجوهري يرى أنَّ الألف من بنية الكلمة ولذلك فهي ليست للتأنيث ولا للإلحاق وهي غير منصرفة.

واعترض الفسائيّ على كلام الجوهري مغلِّطًا إذْ قال: ((الحُبَارَى طائرٌ للذَّكرِ والأُنْثَى، والواحدِ والجمعِ وألفُه للتّأنيث، وغَلَطَ الجوهريُّ؛ إذ لو لم يكن له لانصرفتْ))[٣]. فالفسائيّ يرى أنَّها للتأنيث وليست من بنية الكلمة نفسها.

والبحث يؤيد ما ذهب إليه الشّارح وهو مذهب سيبويه أيضا.

ت-(جِبْأة):

اختلف العلماء في هذا الجمع على مذهبين، فقد ذهب أكثر اللّغويين إلى أنَّ المجرّد من التّاء مفرد، وأمَّا قول الآخرين الملحق بها مفرد. فالخليل وسيبويه وأبو عمرو، وأبو زيد (ت ٢١٥هـ) على المذهب الأوّل[٤]. ذهب أبو خيرة الأعرابي إلى المذهب الثّاني[٥]، وذهب ابن السّراج إلى أنَّه اسم جمع إذْ قال: ((وجبء وجِبْأة، وهو

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٣٥٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٦١.

[٢] الصحاح: ٢/ ٦٢١ (حبر)

[٣] القيود الوافية في شرح الشافية:٢٤٠.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٥٦٨، والمقتضب: ٢/ ١٩٤، والتكملة: ٣٦٩، وشرح المفصل: ٣/ ٣٢٤.

[٥] ينظر: التكملة: ٣٦٩ – ٣٧٠. (ويُعد أبو خيرة الأعرابي (ت ١٦٥) من متقدمي الأعراب الرواع العلماء الذين أخذت عنهم اللغة وشارك في الرواية والتأليف، وأخذ عنه كبار علماء العربية=

اسم جمع))[١]، ويرى الجوهري (جِبْأة) اسم جنس جمعيّ، و(جَبْأ) بغير التّاء مفرد، إذْ قال: ((جبءٍ وجِبْأَة يقال أيضًا غَرْدَة، مثل تمرة وتمر))[٢] وقال أيضًا: ((جمع الفِقْع فِقْعَة مثل جبءٍ وجِبْأة، وجمع الفِقْع أيضًا فِقَعَة))[٣] وفي ذلك قال الفسائيّ: ((و(جَبْأ) بفتح الجيم وسكون الموحّدة وفي آخره الهمزة للحمر من الكمأ (وجَبْأَةٌ) (عكس تمر وتمرة)، لكونها مجرّدين من التّاء للواحد ومعها للجنس، هذا عند بعضهم، وقيل: انّها[٤] مثل: تمر وتمرة، وقال الخليل: الكمأة اسم للجمع فهو بالنسبة إلى كمء كركب إلى راكب فلا يقع على القليل والكثير كتمر بل هو مثل رجال في المعنى))[٥]. أراد أنَّ (جَبْأَةً) جمع تكسير وهو ليس من قبيل (تمر ومفرده تمرة).

٢-ابن الحاجب:

وتكون على قسمين:

أ-ردوده على عبارته:

وظهر للبحث من خلال استقرائه لأبواب شرح الفسائيّ أن قليلًا ما يكون معترضًا على عبارة ابن الحاجب إلّا في بعض المواضع وهي:

- **تقديم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق:**

قال ابن الحاجب: ((فشبهة الاشتقاق كميم مَوْظَبَ ومَعْلَى وفي تقديم أغلبها عليها نظر))[٦]. واعترض الفسائيّ ضمنيّا على المصنّف إذْ قال: ((فبشبهة الاشتقاق إنْ

=الأوائل، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، والنضر بن شميل، وأبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وغيرهم، لذلك تردد ذكره في مجالسهم ومؤلفاتهم) وينظر في ذلك: مجالس العلماء للزجاجي: ٦،٨، وترتيب كتاب العين: (كث)١٥٥٦/٣، والنوادر: ٥١٤.

[١] الأصول: ٢/ ٤٣٢.

[٢] الصحاح: ٢/ ٥١٧ (غرد).

[٣] الصحاح: ١٢٥٩/٣ (فقع).

[٤] كذا في المصدر: والصواب (إنَّها) بهمزة قطع.

[٥] القيود الوافية في شرح الشافية: ٢٤٦، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ٢١٤.

[٦] الشافية: ٢٠.

كانت في أحدهما دون الآخر يرجّح الزّائد، ويُختار زيادة ما يشتمل عليها، كَمِيم (مَوْظَبٍ) بسكون الواو وفتح المعجمة بعدها الموحّدة وميم (مَعْلَى) بفتح الميم وسكون المهملة، اسم رجل، فإنَّ الميم والواو والألف من الغوالب؛ فإنْ حكمت بأصالة الميم منهما كانا على (فَوْعَل) و (فَعْلَى)، وإن حكمت بأصالة الواو في الأوّل؛ والألف في الثّاني وزيادة الميم فيهما كانا على (مَفْعَل)، وهذه الأبنية كلّها من الأصول؛ لكن يوجد على تقدير زيادة الميم شبهة الاشتقاق: الأوّل: من وَظَبَ على الشّيء وُظُوْبًا، إذا دام وإن كان شاذًّا من جهة فتح العين؛ لكونه من المثال وحقّه الكسر كَمَوْعِد، والثّاني: من العُلُوّ على انقلاب الألف من الواو الأصليّة، بخلاف التّقدير الآخر؛ لعدم المَظَب، والمَعَل بالميم فيهما، وأمّا قولهم: مَعَلْتُ الشّيء إذا أخذ بسرعة فنادر كالمعدوم على ما قيل، فتأمّل.

وإن اشتمل تقدير زيادة أحد الحرفين على الوزن الأغلب؛ وتقدير زيادة الآخر على شبهة الاشتقاق فتعارضا ففي هذه الصورة (في تقديم أغلبهما) أي أغلب الوزنين لغلبته (عليها) أي على شبهة الاشتقاق كما ذهب إليه الأخفش (نظر)؛ لجواز أن يؤدّي تقديمه إلى تركيب مهمل، وتقديم شبهة الاشتقاق إلى تركيب مستعمل؛ ولا شكَّ أن اعتبار المستعمل أولى، كذا قال المصنّف.

(ولذلك) الّذي ذكر من اعتبار أغلب الوزنين (قيل): والقائل هو الأخفش (رُمّان) بضمّ المهملة وتشديد الميم، لثمر معروف (فُعّال) بزيادة الألف والتّضعيف، لا (فُعْلان) (لغلبتها) أي غلبة هذه الزّنة، وكونها أكثر من (فُعْلان)، (في نحوه) ممّا ينبت من الأرض وان لم يكن أكثر منه في غيره، وذلك: كالقُرّاص بالقاف والمهملتين، للبابونج، والحُمّاض بالمهملة والميم والمعجمة، لنبت له نور أحمر، والكُرّاث، لبقلة معروفة، والعُلّام بالمهملة، للحِنّاء، وجعله الخليل: على (فُعْلان) بزيادة الألف والنّون، ومنعه من الصَّرف إذا سمّى به؛ ليرجع إلى تركيب مستعمل؛ لثبوت (الرَّمِّ) بتشديد الميم بمعنى: الإصلاح والأكل، ففيه شبهة الاشتقاق بل كاد أن يوجد فيه الاشتقاق، بخلاف الرّمن

بالنّون، الّذي يلزم على قول الأخفش، فإنّه تركيب مهمل غير مستعمل؛ أو في حكمه، فإنَّ (رَمَنَ) بمعنى أقام[١] إنْ ثبت فكأنَّه قليل في حكم المعدوم، فتأمل))[٢].

يُفهم من هذا أنَّ الفسائيّ ذهب إلى تقديم شبهة الاشتقاق لجواز أنْ يرجع الوزن غير الأغلب وهو المستعمل ورجوعه إلى الأغلب يذهب به إلى تركيب مهمل غير مستعمل.

ويرى البحث أن الفسائيّ تقصّد بعدم إظهار رأيه بأولوية تقديم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق صراحة واكتفى بلفظة (فَتَأَمَّل)، وقد أحسن في ذلك.

ب-ردوده على المسائل صرفية:

١-إدغام الحرفين المثلين إذا كان قبلهما حرف لين:

ذهب سيبويه إلى جواز الإدغام في الحرفين المثلين إذ قال: ((وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلا تَنَاجَوْا﴾ [سورة المجادلة:٩]، فإنْ شئت أسكنت الأوّل للمدّ، وإنْ شئت أخفيت وكان بزنته متحركًا وزعموا أنَّ أهل مكّة لا يبينون التّاءين))[٣]، يبدو أنَّ سيبويه يرى أمرين: الأوّل: تسكين الحرف الأوّل من المثلين وبذلك يحصل الإدغام فتصبح (فلَاْ تَّناجوا).

والآخر: إخفاء الحرف، أي إضعاف صوت الحرف عند النطق به[٤]. وقال ابن الحاجب: ((وتدغم تاء نحو: تَتَنَزَّل وتَتَنابزوا وصلاً وليس قبلها ساكن صحيح))[٥]. يبدو أنَّ ابن الحاجب يرى الإدغام ولا يفرّق بين المدّة أو غير المدّة، فكلّما كان هناك حرف لين – فيدغم.

---

[١] لم أقع على معنى كهذا في معاجم اللُّغة.

[٢] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٠٩، وينظر: العجالة في شرح الشافية للفسائي: ٣٣٣، ٣٣٤.

[٣] كتاب سيبويه: ٤/ ٤٤٠.

[٤] ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: ١٩٧.

[٥] الشافية: ٣٣.

وهذا ما دفع الفسائيّ إلى الاعتراض إذْ قال: ((فلو قال غيرُ مدّة لكان أتمَّ، وقرأ البزي: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [سورة التوبة : ٥٢] [١] و﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٣] [٢] و ﴿شَهْرٍ ۝ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ[٣] ﴾ [سورة القدر: الآية ٣-٤]، ونحو ذلك مدغمًا))[٤] يظهر من نصّ الفسائيّ أنَّ الإدغام يشترط فيه، أنْ يكون الحرف الأوّل حرف مدٍّ وليّن، والثّاني مدغمًا في جنسه في كلمة واحدة لا في كلمتين وهذه الشّروط غير متوافرة في (كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ) و (هَلْ تَرَبَّصُونَ) وبالتّالي فإنَّ قراءة البزّيّ في الإدغام يراها ضعيفة.[٥]

٢ – (واو حَيَوَان):

ذهب الخليل إلى أنَّ (حَيَوَان) أصله (حَيَيَان) بياءين متحركتين بالفتح لأنَّه من حَيِيَت، فليس في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو، وإنَّما قلبت الياء الثّانية واوًا فرارًا من توالي المثلين الذي يستدعي اجتماعهما تخفيف أحدهما، وكان قلب الياء الثّانية واوًا أولى من قلب الأولى لأنَّ الثّانية هي التي حصل فيها التّكرير ومن ثُمَّ الثّقل، وإنَّما عدلوا عن الإدغام إلى القلب لأنَّ الإدغام إنَّما يقع في الأسماء التي على (فَعُل) و(فَعِل) بضمِّ العين وكسرها، ولا يكون فيما على (فَعَل) بفتح العين نحو (طَلَلَ) دفعًا للالتباس بينهما ولم يجرِ القياس في (حَيَيَان) فَتُبْدَلَ ياؤه الثّانية أَلِفًا حفاظًا على بناء (فَعَلَان) من النّقص والالتباس بغيره لأنَّ القلب المقيس يلزم عنه (حَيَيَان) كما صحَّت في الجَوَلَان والهَيَمَان، ثُمَّ صحَّت بعد قلب اللام واوًا ولم تُعَلَّ بقبلها أَلِفًا كما قلبت في

---

[١] وهي قراءة ابن كثير برواية البزي وابن فليح. ينظر: الاتحاف:١٦٤، ٢٤٢، التبيان: ٢٥٣/٥، فتح القدير: ٣٦٩/٣، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة عن طريقي الشاطبية والدُّري: ١٣٧، معجم القراءات القرآنية: ٨/ ٢٠٣.

[٢] هي قراءة ابن كثير وأبي الفرج النجاد عن أبي الفتح بن بدهن عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي. ينظر: الإتحاف: ١٦٤، النشر: ٤٧٢/٢.

[٣] وهي قراءة ابن كثير في رواية البزي وابن فليح، ينظر: النشر: ٤٧٣/٢.

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية: ٤٠٣.

[٥] ينظر: العجالة في شرح الشافية: ٥٢٤.

(دَارَان) و(مَاهَان) لِئَلّا يجتمع في الكلمة إعلالان، وقد استحسن أكثر علماء العربية مذهب الخليل مقدّمين الأدلّة التي سوغت هذا القلب[١].

وخالف المازني الخليل فذهب إلى أنَّ الواو في (حَيَوَان) أصل وليس منقلبة عن ياءٍ وعنده (حَيَوَان) لفظ لَمْ يُنطق منه بفعل لمّا يلزمه من الاعتلال الكثير لأنّ عينه ياءً ولامه واوًا فلذلك هُجِر وبقي مصدره (الحَيَوَان) نقيض (المَوَتَان) وسُمِع من تصاريفه (حَيْوة) اسم علم و(حيوت) ذكر الحيّات، و(حَيَوَان) اسم موضع باليمن، ولهذا قولهم فاظ الميّت فَيْظًا وفَوْظًا ولا يشتقّون من الفوظ فِعْلًا[٢]. وقال ابن الحاجب: ((وواو حَيَوَان بدل عن ياء))[٣]. ووصف ابن عُصفور مذهب المازنيّ بأنَّه فاسد إذْ قال: ((فاسد لأنَّه قد ثبت إبدالهم الياء واوًا شذوذًا ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو، وأيضًا فإنَّ (الحَيَوَان) من الحياة ومعنى الحياة موجود في الحَيَا المطر ... وهم يقولون في تثنيته (حَيَيَان) بالياء لا غير))[٤]. وللمحدَثين رأي في هذه المسألة قال الدكتور حسين عباس الرّفايعة: ((ويظهر لي في هذه المسألة أنَّها من تغليب الأصل (الحَيَوَان) على الفرع العارض (حاان) جاء لنكتة التَخفيف، فالقياس يقتضي في لفظه أنْ يكون على (حَيَان)، ثُمَّ تحركت الياء، وانفتح ما قبلها فتقلب ألفًا فتصبح الصورة الحادثة (حاان) فالتقى ساكنان، والعربية تفرُّ منه لثقله، فتحذف الألف، فتصبح الصورة للكلمة (حان) فتضيع دلالة الكلمة، بهذا التشويه من تطبيق إعلالين، لهذا آثرت العرب التصحيح محافظة على دلالة الكلمة وتحقيقًا لنكتة التَّخفيف))[٥].

---

[١] ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٤٠٩، والمقتضب: ١/ ١٨٦، والبغداديات: ٢٣٣، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٥٥، والممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٦٠-٢٦١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/ ٥٣.

[٢] ينظر: المقتضب: ١/ ١٨٦، واشتقاق أسماء الله: ١٠٢-١٠٣، والبغداديات: ٢٣٣، والمنصف: ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، والممتع الكبير في التّصريف: ٢/ ٣٦١، وشرح الشافية (الرضي): ٣/ ٥٣.

[٣] الشافية :٢٣.

[٤] الممتع الكبير في التّصريف: ١/ ٣٦١.

[٥] ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي: ٣٠٣.

وقال د. مجيد خير الله: ((إنَّ كلمة (الحَيَوان) أصلها (حييان) بياءين متحركين بالفتح، وإنَّما لم يدغموا فيقولوا: حيّان لأنَّ ذلك يؤدّي إلى الالتباس بتثنية (حيّ)، ولم يبقوا اللّفظ على حاله لِئَلّا يلتبس بتثنية الحَيَا لأنَّهم يقولون في تثنيته: حَيَان، وعدلوا عن القياس فلم يقلبوا الياء الثّانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلهما لأنَّ هذا القلب يؤدّي إلى التقاء ساكنين (حيان) وحذف لامه وجوبًا، وهذا كلّه يجعل صيغة (فَعَلان) تذهب ولا تضيع، ولا دليل عليها حينئذ))[1].

وافق الفسائيّ رأي المازنيّ إذْ قال: ((ونحو: الجَوَلانِ، والحَيَوَانِ، والصَّوَرَى والحَيَدَى نَوعَان من المشي أيضًا، صحيحٌ مع تحرُّك حرف العلّة وانفتاحِ ما قبلها (للتّنبيه بحركته على حركة مسمّاه، ونحوُ المَوَتَانِ؛ لأَنَّه نقيضُهُ) وحملُ أحدِ النَّقيضينِ على الآخر شائعٌ (أو لأَنَّه) أي: كلٌّ منهما (ليس بجارٍ على الفِعْلِ، ولا مُوَافِقٍ لَهُ) كإقامةٍ، ومُقامٍ، وهذا الوجه أوجَهُ من قوله (للتَّنبيه) كما لا يخفى))[2]. يُفهم من قول الفسائيّ: (حمل أحد النّقيضين على الآخر شائع) أنّه مؤيدٌ لرّأي المازني بأصالة واو (حَيَوَان) هو نقيض ما ذهب إليه ابن الحاجب الذي يقول: إنَّ الواو منقلبة عن ياء. ويرى البحث أن رأي الفسائيّ مقبول لشيوع حمل النّقيض على نقيضه، ولعدم حاجة اللُّغة لاشتقاق الفعل(حيو) من (حيوان) لثقله واللُّغة العربية تميل للتّخفيف.

٣ – إدغام حروف الإطباق:

تَحَدَّثَ الفرّاء عن إدغام الحرف المطبق في مجانسه، إذْ قال: ((وقوله: ﴿فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [سورة النمل: ٢٢]، قال بعض العرب: أحطُّ فأدخل الطّاء مكان التّاء. والعرب إذا لقيت الطّاء التّاء فسكنت الطّاء قبلها صيِّروا الطّاء تاءً، فيقولون: أَحَتُّ، كما يحولون الظّاء تاء في قوله: ﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [سورة الشعراء: ١٣٦]))[3].

---

[1] ظاهرة التصحيح مع وجود موجب الإعلال في العربية (بحث): ٩٩.

[2] القيود الوافية في شرح الشافية: ٣٤٦.

[3] معاني القرآن (الفرّاء): ٢/٢٨٩.

وقال ابن الحاجب: ((والطّاء...والتّاء...يدغم بعضها في بعض وفي الصّاد والزّاي والسّين والإطباق في نحو ﴿فَرَّطْتُ﴾ [سورة الزمر: ٥٦][١] إنْ كان معه إدغام فهو إتيانٌ بطاءٍ أخرى وجمعٌ بين ساكنين))[٢].

وفي إدغام حروف الإطباق آراء هي: الإدغام التّام بمعنى فناء صوت في صوت، أو أنْ يدغم الأوّل في الثّاني مع الحفاظ على صفته –الإطباق–[٣]. وقال الدّانيّ (ت٤٤٤هـ): ((وأمَّا الطّاء فَلَمْ تَلْقَ مثلها، ولَمْ تُدْغم في غيرها، إلّا في التّاء وحدها إذا سكنت لا غير. وجملة ذلك أربعة مواضع: أوّلها في [سورة المائدة:الآية٢٨]: ﴿لَئِن بَسَطْتَ﴾، وفي [سورة يوسف: الآية٨٠]: ﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾، وفي [سورة النّمل: الآية٢٢]: ﴿فَقَالَ أَحَطْتُ﴾، وفي [سورة الزّمر:الآية ٥٦]: ﴿فَرَّطْتُ﴾ وإدغام الطّاء في التّاء في هذه المواضع[٤]، وتَبْيِيْن إطباقها معه لِئَلَّا يُخَلُّ بها، مِمَّا لا خلاف فيه بين القُرّاء))[٥]، وقال أيضًا: ((فإنْ التقت، وهي ساكنة بتاء أدغمت فيها بيُسْرٍ وبين إطباقها مع الإدغام، وإذا بُيِّنَ امتنعت من أنَّ تنقلب تاءً خالصة. لأنَّها بمثابة النّون والتّنوين، إذا أُدغما وبقيتْ غُنّتهما هذا مذهب القُرّاء. وقد يجوز إدغامها وإذهاب صوتها كما جاز ذلك في النّون والتّنوين، وذلك نحو: ﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾ [٨٠/١]، و﴿أَحَطْتُ بِمَا﴾ [٢٢/٢٧]، و﴿لَئِن بَسَطْتَ﴾ [٢٨/٥] وما أشبهه))[٦]. يظهر أنَّ الدّانيّ يؤكّد على الحفاظ على صفة الإطباق.

---

[١] ينظر: الإقناع:١٨٦/١، ١٨٥، ٢١٧–٢١٨.

[٢] الشافية: ٣٢.

[٣] ينظر: علم الأصوات في كتب معاني القرآن: ١٣٥–١٣٦.

[٤] يلحظ في هذه الموضع المذكورة أن الإدغام فيها إنّما هو من باب الإدغام الصغير، حيث لم يرد عن أبي عمرو الإدغام الكبير بين المتقاربين في الكلمة الواحدة سوى إدغام القاف في الكاف، ينظر: النشر:٢٨٦/١.

[٥] ينظر: الإدغام الكبير: ١٣٤.

[٦] التحديد في الإتقان والتجويد: ١٣٨.

وذكر مكيّ القيسيّ(ت٤٣٧هـ)، أنَّ الحروف المُدغَمَات على ثلاثة أضرب منها: ((مُدغَمٌ فيه نقص من الإدغام وذلك نحو: ما ظهرت معه الغُنّة، أو الإطباق أو الاستعلاء نحو: ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ [سورة التوبة:٩٩]، ﴿أَحَطْتُ﴾ [سورة النمل:٢٢]، و﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾ [سورة المرسلات:٢٠]))[١].

والإدغام في حروف الإطباق في نحو: إدغام التّاء في الطّاء (فَرَّطْتُ) أنَّ التّاء تتأثر بالطّاء فتدغم فيها فتكون (فَرَّطُّ) حفاظًا على صفة الإطباق[٢]. وجوّز د. محمد حسن جبل إذهاب صفة الإطباق في إدغام الطّاء في التّاء، إذ قال: ((أنَّ إدغام الطّاء في التّاء أي في مثل اضبِط تّلك يجوز فيه إذهاب صفة الإطباق التي هي خاصّة بالطّاء دون التّاء – وذلك حسب الأصل في الإدغام وهو إفناء الحرف الأوّل في الثّاني. وعلى هذا قرأ أبو عمرو قوله تعالى: (يا حسرتا على ما فَرَّتُّ في جنب الله) بالتّاء دون إطباق مع أنَّ أصلها " فَرَّطْتُ"))[٣].

وبعطف النّظر على رأي ابن الحاجب المذكور سابقًا يتّضح أنَّه يذهب إلى أنَّه إدغام صريح.

واعترض الفسائيّ على ابن الحاجب، إذْ قال: ((والإطباق في **فرَّطْتُ** ونحوه كـ(أَحَطْتُ) وبَسَطْتُ (إن كان مع إدغام) صريح بأن تُقلب الطّاء تاءً، وتدغم في التّاء كما مضى من أبي عمرو (فهو) غير ثابت عند المحقّقين؛ لأنَّه (إتيانٌ بطاءٍ أخرى، وجمع بين ساكنين)؛ لأنَّ الطّاء السّابقة أُبدلت تاءً فلا بُدَّ من طاءٍ أخرى؛ لتبقى فضيلة الإطباق، وهي ساكنة، والتّاء المدغمة المبدلة عن الطّاء السّابقة أيضًا ساكنة، فالتقى السّاكنان، فالمراد من الإدغام فيه هو الإخفاء توسّعًا))[٤]. والواضح من هذا أنّ إدغام

---

[١] الرعاية لتجويد القراءة: ٢٥٥.

[٢] ينظر: المماثلة دراسة صوتية تشكيلية (بحث): ١٤٤.

[٣] ينظر: شرح المفصّل: ١٠/١٤٦،١٤٥، والمختصر في أصوات اللُّغة العربية دراسة نظرية تطبيقية: ١٢٣ –١٢٤.

[٤] القيود الوافية في شرح الشافية:٣٩٩، وينظر: العجالة في شرح الشافية: ٥١٦.

حروف الإطباق على قولين: الأوّل: لا يجوز الإدغام لفوات مزية الإطباق، وهو ما عليه المصنّف وهو الأكثر. والآخر: يجوز إدغام حروف الإطباق في غيرها بشرط بقاء صفة الإطباق –فهم يفصلون– والقول الثّاني وهو موضع النّظر، وذلك لأنَّهم قالوا: لا يجوز الإدغام من غير إطباق، ومعناه إمكان الإدغام مع بقاء الإطباق وهو جائز. ورَدُّ الفسائيّ عماده عدم الإدغام مع الإطباق وذلك لوجهين: أحدهما: إنَّ إدغام الطّاء في التّاء يذهب مِزَيَةَ الإطباق، ويُفهم منه أنَّ الإدغام هنا بمعنى فناء حرف في حرف.

الآخر: إنَّ الإطباق للإدغام يستدعي التقاء ساكنين في موضع ليس بمغتفر.

ويرى البحث سداد رأي الفسائيّ، ففيه حفاظ على صفة الحرف المدغم ولصفات الحروف دلالة صوتية إن أُفنيتْ أُفنيَ معناها.

الخاتمة

الخاتمة

أبان هذا البحث الدّرس الصَّرفيّ في شرحي الشافية لعالمين جليلين (الأرّاني السّاكنانيّ والعلّامة الفسائيّ)، وختامًا أذكرُ أهم ما توصل إليه من نتائج:

١- ما يخصّ أدلّة الصناعة الصَّرفية عند الشّارحين:

أ- اتّضح أنَّ السّاكنانيُّ أقلُّ استشهادًا بالقرآن الكريم من الفسائيّ.

ب- لحظ البحث أنَّ الشارحين لَم يستشهدا بقراءة القرّاء الأربعة عشر إلّا بما يتّفق مع قراءة القرّاء السّبعة.

ت- تبيّن أنَّ الشارحين كانا يحتجّان بالقراءات الشّاذّة، ويمكن عدّهما ممن أخذوا بالقراءات الشّاذّة ولم يضعّفوها.

ث- اتّضح للبحث أنَّ الشارحين لم يأتِيا على ذكر قراءة عاصم باسمه الصّريح؛ فلا حاجة لذلك لأنَّ معظم استشهادهما بالقرآن الكريم -في غير هذا الموضع- كانت على روايته إذ تعدُّ أصحّ القراءات سندًا.

ج- تبيّنَ للبحث أنَّ السّاكنانيّ لم يستشهد بقراءة للكسائيّ ينفرد بها دون غيره من القرّاء، وهو إمام نحويي الكوفة وقراءته أفصح القراءات، ولعلَّ مذهبه البصريّ حال دون اقتناعه بقراءة الكسائيّ دون غيره.

ح- أظهر البحث أنَّ الشارحين كانا من المقلّين في استشهادهما بالحديث النّبويّ الشريف، إذ ورد الحديث النّبويّ عند السّاكنانيّ في أربعة مواضع، أمَّا الفسائيّ فقد أورده في موضع واحد فقط.

خ- تبين للبحث التزام الشارحين بالحدِّ الزمني بالاستشهاد بشعر الشعراء إذ لم يخرجا عن هذا الحدّ إلّا في موضع واحد، وهو على سبيل الاستئناس.

د- اتّضح للبحث تنوع العلل عند الشارحين بين التعليميّة والقياسيّة والنّظريّة الجدليّة وإن كانت الغاية من العلل جميعها هو التعليم.

ذ- تبين للبحث أنَّ الشارحين لم يخرجا في تعليلاتهما بهذه العلل عما ذكرهُ العلماء الأوائل، إذ لم ينفردا بذكر علّة لم ترد عند القدماء.

ر- أثبت البحث بأنَّ الساكنانيّ كان أكثرَ استعمالاً للعلل من الفسائيّ بصورة عامّة، إذ كان في أكثر المواضع يركن إليها ويحتج بأكثر من علّة.

٢-ما يخص آراءهما الصَّرفية:

أ- تبين للبحث قلّة تفرّد الشارحين بآراء صرفيّة جديدة لم ترد عند الأوائل؛ لتأخّر عصريهما.

ب-اتّضح للبحث شيوع مبدأ الترجيح لرأي على رأي في آرائهما، بالاستناد إلى أدلّة ترجيحية مقنعة، وهذه الآراء بجملتها تمتد إلى علماء سابقين.

٣-ما يخصّ الخلاف الصَّرفيّ وردودهما:

أ- لانَعْدَمُ اختلافاً بين الشارحين في توجيه بعض المسائل الصَّرفية، إذْ اختلفا في ثماني مسائل صرفية، وهذا الاختلاف قد يرد إلى فهم جديد خاص بالمسائل متأتٍ من افتراض جديد أو تصوّر خاصٍ ينماز به الشارح.

ب-بدا للبحث ردُّ الشارحين على علماء كبار (الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وسيبويه، ويونس بن حبيب، والكسائيّ، والفرّاء، والأخفش، والمبرّد، وابن السّراج، والجوهريّ، وابن الحاجب)، والذي مكّنهما من هذا هو تأخّر عصرهما والإفادة من جمع الآراء في تلك المسائل والردّ عليها.

ب- ثبت للبحث أنَّ معظم ردود الفسائيّ على العلماء هي ردود السّاكنانيّ نفسها، وقد تفرّد بردوده على الجوهريّ.

٤-ما يخصّ منهج الشّارحَين:

أ- تبين للبحث أنَّ الساكناني كان أكثر ذكرًا للعلماء والكتب من الفسائيّ وهذا الأمر يرجع إلى الشخصية العلميّة ذات المنهجيّة والتأصيل في الشّرح.

ب- بدا جليًّا للبحث اتّسام أسلوب الساكنانيّ بالإسهاب والإكثار من الافتراضات أو ما يسمّى بالفنقلة؛ لترسيخ الفكرة عند القارئ، أمّا الفسائيّ فكانت عباراته قصيرة موجزة مع الوضوح.

ت-ثبت للبحث أنَّ مذهب الشارحين الصَّرفيّ بصريٌّ الهوى.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١.ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ ،١٩٨٧م.
٢.آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني دار صادر–لبنان.
٣.أبحاث صرفية، د. خديجة زبار الحمداني، ط١، دار صفاء، عمان، ١٤٣١هـ–٢٠١٠ م.
٤.ابن عصفور والتّصريف: د. فخر الدين قبوة، ط١، دار الأصمعي، حلب، ١٩٧١.
٥.أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية –القاهرة ،١٩٩٩م.
٦.أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط١، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ –١٩٦٠م.
٧.أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها، د. أبو أوس إبراهيم، الشمسان، ط١، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
٨.أبنية المصدر في الشعر الجاهلي: د. وسمية عبد المحسن المنصور، ط١، دار السلاسل – الكويت، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.
٩.أبو البركات الأنباري ودراساته النَّحوية، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.
١٠. أبو بكر الزبيدي وآثاره في النَّحو واللغة، د. نعمة رحيم العزاوي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٣٩٥–١٩٧٥م.
١١. أبو زكريا الفراء ومذاهبه في النَّحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤م.
١٢. أبو عثمان المازني، مذهبه في الصَّرف والنَّحو، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٩٦م.

١٣. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، احمد بن محمد البناء (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب، لبنان– بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧ م.
١٤. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٣٩٤هـ–١٩٧٤ م.
١٥. أثر الانسجام الصوتي في البنية العربية في القرآن الكريم، د. فدوى محمد حسان. ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن – أربد، ٢٠١١م.
١٦. أحكام الوجوب في كتاب سيبويه: موزة المبالي، ط١، الانتشار العربي، لبنان – بيروت، ٢٠٠٩م.
١٧. أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
١٨. الإدغام الكبير، عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق، د. عبد الرحمن حسن العارف، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣ م.
١٩. ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة، د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخارجي – القاهرة، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.
٢٠. ارتقاء السيادة في علم أصول النَّحو، يحيى بن محمد بن أبي زكريا الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط١، مطبعة النواعير، العراق، الرمادي، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
٢١. الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، د. محمد محمد سالم محيسن، ط١، دار محيسن، القاهرة، ١٤٢٦–٢٠٠٥ م.
٢٢. إرشاد المريد الى المقصود والمفيد في القراءات السبع، علي محمد الضباع، اعتنى به: جمال الدين محمد شرف، والاستاذ عبد الله علوان، دار الصحابة للنشر، مصر –طنطا.

٢٣. أساس البلاغة، محمود بن عمر بن احمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان –بيروت ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
٢٤. الاستدراك على سيبويه في الأبنية والزيادات، محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي، عناية: أغناطيوس كوجدي – روما – ١٨٩٠م.
٢٥. الاشتقاق، محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل – بيروت ،١٩٩١م.
٢٦. اشتقاق أسماء الله الحسنى، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة –بيروت ،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٢٧. إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحاق السكيت(ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٢، دار المعارف – مصر ،١٩٥٦م
٢٨. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٩ م.
٢٩. الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، ط١، دار صفاء، عمان، ١٤٣١هـ –٢٠١٠م.
٣٠. أصول البحث، د. عبد الهادي الفضلي، دار الكتاب الإسلامي، إيران، قم، ١٤١٠هـ –١٩٩٠ م.
٣١. أصول التفكير النَّحوي، د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، مصر – القاهرة، ٢٠٠٦م.
٣٢. الأصول في النَّحو، محمد بن سهل بن السراج النَّحوي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، لبنان –بيروت،١٤١٧هـ –١٩٩٦م.
٣٣. أصول النَّحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٤ م.
٣٤. أصول النَّحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، ط٤، عالم المكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ–١٩٨٩ م.

٣٥. إعراب القران، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
٣٦. الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد محمد الحجّي، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، العراق – بغداد، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٣٧. الإغراب في جدل الإعراب: عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٣٧هـ-١٩٥٧م.
٣٨. الأفعال، محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بـ (ابن القوطية) (ت٣٦٧هـ)، تحقيق: على فوده، ط٢، مكتبة الخارجي، القاهرة، ١٩٩٣م.
٣٩. الاقتراح في أصول النَّحو: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. محمد سلمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
٤٠. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد السقا، ود. حامد عبد المجيد، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
٤١. الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد مجيد قطامش، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ.
٤٢. التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د. صباح عطيوي عبود، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.
٤٣. التقاء الساكنين وتاء التأنيث، د. مهدي جاسم عبيد، ط١، دار عمار، الأردن – عمان، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.
٤٤. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة ،١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

٤٥. الأمثال في القرآن الكريم، د. محمد جابر الفياض، ط١، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، ١٩٨٨م.
٤٦. الانتصار لسيبويه على المبرّد: أحمد بن محمد بن ولاّد التيميّ النَّحوي (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٤٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين الكوفيين، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٠ هـ ١٩٦١م.
٤٨. أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش، مطبعة النجف الأشرف، ١٩٨٧م.
٤٩. الأيام والليالي والشهور: يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٥٠. إيجاز التعريف في علم التّصريف، محمد بن مالك الطائي النَّحوي(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة، القاهرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٥١. الإيضاح في شرح المفصّل، عثمان بن عمر النَّحوي (ابن الحاجب) (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٢. الإيضاح في علل النَّحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٥٣. بحار الأَنْوَارِ الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر محمد تقي المجلسي (ت١١١١هـ)، وزارة الإرشاد الإسلامي، ١٣٦٥ هـ، ١٩٨٦ م.
٥٤. البحر المحيط، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، وشارك في التحقيق، د. زكريا عبد المجيد النوفي، ود. أحمد النجولي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان ،١٩٩٣م

٥٥. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
٥٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل أبراهيم، المكتبة العصرية -لبنان-صيدا.
٥٧. البيان في غريب إعراب القران، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
٥٨. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: ج١: عبد الستار أحمد الفراج، ط٣، مطبعة حكومة الكويت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٥٩. تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٦٠. تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان، ترجمة، د. عبد الحليم النجار، ط٥، دار المعارف-القاهرة.
٦١. التبصرة والتذكرة، عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: د. فتحي احمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ م.
٦٢. التبيان في إعراب القران، عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه -مصر الجديدة، ١٩٧٦م.
٦٣. التتمة في التّصريف، محمد بن أبي الوفاء الموصليّ المعروف بـ (ابن القبيصي) (ت بعد ٦١٠ هـ)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، ط١، مكة المكرمة، النادي الثقافي الأدبي، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٦٤. تجاور الصوامت، قراءة أخرى، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار تموز، دمشق، ٢٠١١ م.

٦٥. التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، الأردن، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٦٦. التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
٦٧. تذكرة النحاة، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٦٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م.
٦٩. تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، ط٦، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية ،١٤٠٨هـ.
٧٠. التّصريف الملوكي، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، ط١، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ٢٠٠١م.
٧١. التطبيق الصَّرفي: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٩ م.
٧٢. التعريفات، علي بن علي السيد الزين الحسني الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٧٣. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، جامعة الملك سعود، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٧٤. تفسير غريب القران: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.
٧٥. تقويم المنهج الصَّرفي، د. رازق جعفر الزيرجاوي، ط١، دار الينابيع ،٢٠١٠م.
٧٦. التكملة، الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ١٩٩٩م.

٧٧. تهذيب اللغة، محمد بن احمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،٢٠٠١م.
٧٨. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، دار الكتب العلمية، لبنان– بيروت ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
٧٩. جامع البيان عن تأويل آيّ القرآن، محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.
٨٠. الجمل في النَّحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت ،١٤٠٤هـ –١٩٨٤م
٨١. جمهرة الأمثال، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري، ضبطه: د. أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٨٢. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، د. عبد البديع النيرباني، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ٢٠٠٦ م.
٨٣. ٧٩–الحجة في القراءات السبعة، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ.
٨٤. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن احمد عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
٨٥. الحدود في النَّحو، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد يوسف، ويعقوب مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ–١٩٦٩م.
٨٦. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنَّحوية، د. محمد ضاري حمادي، ط٢، بغداد، ١٩٨٢ م.

٨٧. الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري، د. سلمان سالم رجاء السحيمي، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية – المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.
٨٨. الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد)، د. مكي درار، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٧ م.
٨٩. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد، ١٩٨٠م.
٩٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٩١. الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٩٢. الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الإنصاف، د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب ،١٩٧١م.
٩٣. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة، القاهرة.
٩٤. دراسات في النَّحو والصَّرف، د. طارق نجم الدين عبد الله، ط١، دار الكرام، لبنان – بيروت ،١٩٩٦م.
٩٥. الدراسات اللهجية والصوتية، عند ابن جني، د. حسان النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
٩٦. الدرس النَّحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرشيد العربي، لبنان –بيروت، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
٩٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الديم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٩٨.

٩٩. دروس في المذاهب النَّحوية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، ١٩٨٠م.
١٠٠. دقائق التّصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحيق: د. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.
١٠١. ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مكتبة الأندلس، بغداد ١٣٨٩-١٩٩٦م.
١٠٢. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، تقديم: مهدي ناصر الدين، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان -بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٠٣. ديوان امرئ القيس، تصحيح، مصطفى عبد الشافي، ط٥، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٤م.
١٠٤. ديوان تميم بن مُقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي دي، سورية – حلب، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
١٠٥. ديوان جميل بثينة، دار صادر-بيروت ،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٠٦. ديوان الحطيئة، تحقيق: حمدو طماس، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥ م.
١٠٧. ديوان الحماسة، حبيب بن أوس الطائي (أبو تمام)، تحقيق، أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
١٠٨. ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
١٠٩. ديوان الحميري، السيد إسماعيل بن محمّد بن يزيد بن ربيعة الحميري، دار صادر، بيروت-لبنان.
١١٠. ديوان دعبل الخزاعي، جمع وتحقيق عبد الصاحب الدجيلي، ط٢، دار الكتاب اللبناني-بيروت، ١٩٧٢م.

١١١. ديوان ذي الرمة، تقديم، أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١١٢. ديوان زهير ابن أبي سلمى، شرحه: علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٩٨٨م.
١١٣. ديوان سراقة البارقي، تحقيق: حسين نصار، ط١، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٣٦٦-١٩٤٧م.
١١٤. ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩-١٩٧٩ م.
١١٥. ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق، محمد جبار المعيبد، دار الثقافة والإرشاد –بغداد، ١٣٨٥هـ -١٩٦٥م.
١١٦. ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٩٧٠م.
١١٧. ديوان لبيد بن أبي ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، ط١، دار المعرفة، لبنان – بيروت ،١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.
١١٨. رسالة الغفران، أحمد بن عبد الله (أبو العلاء المعري) (ت٤٤٩هـ)، تحقيق، د. عائشة عبد الرحمن، ط٦، دار المعارف – مصر ،١٩٧٧م.
١١٩. رسالة الملائكة، أحمد بن عبد الله (أبو العلاء المعري)، تحقيق: محمد سليم جندي، دار صادر – بيروت ،١٩٩٢م
١٢٠. الرعاية للتجويد والقراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، صنعة الإمام، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. احمد حسن فرحات، ط٣، دار عمار، الأردن –عمان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٢١. الرماني النَّحوي في ضوء شرح كتاب سيبويه، د. مازن مبارك، ط٣، دار الفكر – دمشق، ١٩٩٥م.
١٢٢. الرواية والاستشهاد باللغة ودراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٢٣. الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد عبد المنعم الحميري، ت: د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، ١٩٨٤.
١٢٤. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ،١٩٨٧م.
١٢٥. الزينة في معاني الكلمات الإسلامية العربية، أحمد بن محمد بن حمدان الرازي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: حسين فيض الله الهمذاني، القاهرة ،١٩٥٧م.
١٢٦. سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١ دار القلم – دمشق ،١٩٨٥م.
١٢٧. سنن الترمذي، محمد بن عطية بن الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: ج (٤-٥) محمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط٢، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
١٢٨. السنن الصغرى للنسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٢٩. السيرافي النَّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. عبد المنعم فائز، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م.
١٣٠. الشافية في علم التّصريف، عثمان بن الحاجب: تحقيق، حسن احمد العثمان، ط١، المكتبة المكية – مكة ،١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
١٣١. الشاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، طباعة مطابع مقهوي، الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١٣٢. شذا العرف في فن الصَّرف أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣١٥هـ)، تصحيح: عبد الحميد هنداوي، ط٤، دار الكتب العلمية، لبنان -بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٣٣. شرح أبيات سيبويه، أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

١٣٤. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الرياح هاشم، دار الفكر-مصر، ١٩٧٤م.
١٣٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، لبنان -بيروت، ١٣٧٥ هـ-١٩٥٥م.
١٣٦. شرح ألفية ابن معطٍ، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي - الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٣٧. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الازهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت ،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٣٨. شرح التعريف بضروري التّصريف، الحسين بن بدر بن إياز (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، وهلال ناجي، ط١، دار الفكر، الأردن - عمان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
١٣٩. شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن (ابن عصفور) (ت٦٦٩هـ) تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة، الموصل، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
١٤٠. شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.
١٤١. شرح ديوان علقمة الفحل، أحمد حسن، وأحمد صقر، ط١ المطبعة المحمودية - القاهرة، ١٣٥٣هـ -١٩٣٥م.
١٤٢. شرح الرضي على الكافية، تأليف، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النَّحوي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.
١٤٣. شرح شافية ابن الحاجب، أحمد بن الحسن بن يوسف (الجاربردي) (ت٧٤٦هـ)، تصحيح: عثمان حلمي مطبعة العامري، عالم الكتب -ب يروت١٣١٠هـ.

١٤٤. شرح شافية ابن الحاجب، الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري(النظّام) (ت بعد ٨٥٠هـ)، إخراج وتعليق: على الشملاوي، ط٦، مطبعة الأمير –قم، ١٤٢٧هـ.
١٤٥. شرح شافية ابن الحاجب، الحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاسترابادي (ركن الدين) (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ،١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.
١٤٦. شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: حسن أحمد الحمد العثمان، ط١، مطبعة روح الأمين، إيران –قم ،١٤٣٣هـ.
١٤٧. شرح شافية ابن الحاجب، عبد الله السيد جمال الدين بن محمد الحسيني (نقره كار) (ت٧٧٦هـ)، تصحيح: عثمان حلمي، مطبعة العامرة، عالم الكتب، بيروت ١٣١١هـ.
١٤٨. شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن (الرضي الاسترابادي)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة القلم إيران –قم، ١٣٩٠هـ ش –٢٠١٠م.
١٤٩. شرح شواهد الشافية: عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الرفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ج٤، ط١، مطبعة القلم، إيران – قم ،١٣٩٠هش–٢٠١٠م.
١٥٠. شرح الفصيح، محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، دار الآثار والتراث، العراق، ١٤٠٩هـ–١٩٨٨م.
١٥١. شرح الفصيح، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن عبد الله جمهور الغامدي، مطابع جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. ١٤١٧هـ.
١٥٢. شرح الكافية الشافية: محمد بن مالك الطائي النَّحوي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

١٥٣. شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ٢٠٠٨ م.
١٥٤. شرح مختصر التّصريف العزي في فن الصَّرف، مسعود بن عمر الدين التفتازاني (ت٦٥٥هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٨، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٩٩٧م.
١٥٥. شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش النَّحوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق، د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان– بيروت ،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٥٦. شرح الملوكي في التّصريف، موفق الدين أبي البقاء بن يعيش النَّحوي، تحقيق . د. فخر الدين قباوة، ط١، مطابع المكتبة العربية – حلب ١٢٩٣هـ -١٩٧٣م.
١٥٧. شعر عبد الله بن همام السّلولي، تحقيق: وليد محمد السّيرافي، ط١، مطبوعات مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٥٨. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحبي وشركاؤه، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٥٩. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٧هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
١٦٠. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط٢، دار طوق النجاة، لبنان – بيروت، ١٤٢٤هـ.
١٦١. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن (ابن عصفور)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، القاهرة، ١٩٨٠م.
١٦٢. طبقات النَّحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣ م.

١٦٣. ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، د. عبد الفتاح الحموز، ط١، دار عمار، الأردن – عمان، ١٩٨٧م.
١٦٤. ظاهرة الشذوذ في الصَّرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٦ م.
١٦٥. ظاهرة الشذوذ في النَّحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.
١٦٦. ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنوعها، د. عبد الفتاح الحموز، ط١، دار عمار، عمان –الأردن، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
١٦٧. العجالة في شرح الشافية، لمحمد معين الدين بن كمال الدين الفسوي (ت١١٣٤هـ)، ط١، دار إحسان–قم–إيران، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
١٦٨. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، د. هندي فليش، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م.
١٦٩. العلة النَّحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري، د. محمود جاسم الدرويش، ط١، مطبعة السطور، بغداد، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
١٧٠. علم الأصوات في كتب معاني القرآن، د. ابتهال كاصد ياسر الزيدي، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٥.
١٧١. علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي محمد، ط١، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ١٤١٩هـ –١٩٩٨ م.
١٧٢. علم التّصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري، د. مجيد خير الله الزاملي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.
١٧٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، لبنان – بيروت، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
١٧٤. العين، الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، ط٦، المطابع النموذجية، الأردن – عمان ،١٩٨٢م.

١٧٥. غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم المقرئ المالكي (ت١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٠م.
١٧٦. فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (كان حياً سنة ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مطبعة دار الكتاب – دمشق، ١٤٠١ هـ-١٩٨١ م.
١٧٧. الفرق بين الحروف الخمسة، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد – ١٩٧٦م.
١٧٨. الفروق اللغوية، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ب عد٤١٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة – القاهرة ،١٩٩٧م
١٧٩. فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر: محمد إبراهيم محمد سالم (ت١٤٣٠هـ)، ط١، دار البيان العربي، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٨٠. الفصيح، أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة.
١٨١. الفهرست، محمد بن أبي يعقوب بن إسحاق (ابن النديم) (ت٣٨٠هـ) تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، دار المعرفة، لبنان -بيروت، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
١٨٢. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد.
١٨٣. في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية، العراق، ١٩٨٤ م.
١٨٤. في أصول النَّحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ-١٩٩٢م.
١٨٥. في الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت ،١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
١٨٦. القاموس المحيط والقابوس الوسيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣١٧هـ-١٩٥٢م.

١٨٧. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، لبنان –بيروت، ١٤٠١هـ–١٩٨١ م.
١٨٨. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٦م.
١٨٩. القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: د. جواد كاظم عناد، ط١، الانتشار العربي، لبنان –بيروت، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.
١٩٠. القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
١٩١. القياس في النَّحو، د. منى إلياس، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
١٩٢. القيود الوافية في شرح الشافية، لمحمد معين الدين بن كمال الدين الفسائيّ (ت١١٣٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي عباس عليوي الأعرجي، ط١، دار الرضوان، عمان، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م.
١٩٣. الكافية في شرح الشافية، لمحمود بن محمد بن علي بن محمود الأرّاني الساكناني (٧٣٤هـ)، تحقيق عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، ط١ ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
١٩٤. الكافي في القراءات السبع، محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان –بيروت، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
١٩٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ –١٩٨٨م
١٩٦. الكتّاب لابن دستورويه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.
١٩٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ود.

فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان – الرياض، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٩٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.

١٩٩. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، محمد بن عبد الله بن بهاء الزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان –بيروت، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٢٠٠. اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت –لبنان، دار الفكر، دمشق–سورية، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٢٠١. لحن العوام، محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ط١، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٦٤م.

٢٠٢. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر – بيروت ،١٤١٤هـ.

٢٠٣. لطائف الإشارات لفنون القراءات القسطلاني (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٢– ١٩٧٢م.

٢٠٤. لمع الأدلة في أصول النَّحو: عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م.

٢٠٥. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.

٢٠٦. ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، مكة المكرمة ،١٣٣٩هـ –١٩٧٩م

٢٠٧. ما ذكره الكوفيون من الإدغام، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: د. صبيح التميمي، ط١، دار البيان، جده، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
٢٠٨. المبدع في التّصريف، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب، ط١، مكتبة العروبة، الكويت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٠٩. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
٢١٠. مجاز القرآن، معمر بن المثنى التيمي(أبوعبيدة) (ت٢١٠هـ)، تحقيق، د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة.
٢١١. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر ،١٩٤٩-١٩٥٠م.
٢١٢. مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت -١٩٦٢م.
٢١٣. مجمع الأمثال، أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تعليق: نعيم حسين زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٢١٤. مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) منشورات شركة المعارف الإسلامية، طهران ،١٣٧٩هـ.
٢١٥. مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢١٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: ج١، علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ج٢، علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع الأهرام -مصر، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
٢١٧. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل (بن سيده) (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م.

٢١٨. المختصر في أصوات اللغة العربية دارسة نظرية وتطبيقية، د. محمد حسن جبل، ط٤، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٢١٩. المخصص، علي بن إسماعيل (بن سيدة)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢٢٠. المدارس النَّحوية: د. خديجة الحديثي، ط٢، مطبعة جامعة بغداد -١٩٩٠م.
٢٢١. المدارس النَّحوية: د. شوقي ضيف، ط٧، دار المعارف، مصر، ١٩٩٢م.
٢٢٢. مدرسة البصرة النَّحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد، ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
٢٢٣. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنَّحو، د. مهدي المخزومي، ط٢، القاهرة ١٩٥٨م.
٢٢٤. المذكر والمؤنث، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٠م.
٢٢٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة دار التراث – القاهرة.
٢٢٦. المسائل البصريات: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر-القاهرة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
٢٢٧. المسائل الشيرازيات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، ط١، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية -الرياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤ م.
٢٢٨. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
٢٢٩. المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عقيل العقيلي(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠ م.

٢٣٠. المستقصى في أمثال العرب، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، ط٢، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٩٨٧م.
٢٣١. المشترك وضعًا والمفترق صقعًا، ياقوت بن عبد الله الحموي، مكتبة المثنى– بغداد، ٢٠١٧م.
٢٣٢. مشكل إعراب القران، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق، حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر – دمشق ،٢٠٠٣م
٢٣٣. مصحف الصحابة في القراءات المتواترة من طريق الشاطبية والدريّ، جمال السيد محمد شرف، ط١، دار الصحابة للتراث، مصر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م.
٢٣٤. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠ م.
٢٣٥. معاجم الأبنية في العربية د. أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، مصر ،١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
٢٣٦. معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار عمار، الأردن –عمان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٣٧. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ،١٤١١هـ -١٩٩٠م.
٢٣٨. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: ج١: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ج٢: محمد علي النجار، ج٣: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٣، عالم الكتب، لبنان –بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٢٣٩. معاني القران وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
٢٤٠. معجم البلدان، شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، دار صادر، لبنان–بيروت، ٢٠٠٦م.
٢٤١. معجم تصريف الأفعال العربية، أنطوان الدّحداح، راجعه، د. جورج متري عبد المسيح، مكتبة لبنان، لبنان –بيروت، ١٩٩١م.

٢٤٢. معجم الشواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
٢٤٣. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عالم الكتب، لبنان–بيروت، ٢٠٠٩م.
٢٤٤. معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.
٢٤٥. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القرّاء، د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ–١٩٨٠م.
٢٤٦. معجم المصطلحات النَّحوية والصَّرفية، د. محمد سمير اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، الأردن، ١٩٨٥م.
٢٤٧. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٢٤٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٢٤٩. مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ط١، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
٢٥٠. المفتاح في الصَّرف، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ،١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
٢٥١. المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر بن احمد الزمخشري، تحقيق: د. علي بوملحم، ط١، مكتبة الهلال – بيروت ،١٩٩٣م.
٢٥٢. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر الضبي (ت١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف – القاهرة ،١٩٧٩م

٢٥٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البيا، ط١، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧ م.
٢٥٤. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، مطابع الأهرام التجارية، مصر ،١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
٢٥٥. المقرّب: علي بن مؤمن (ابن عصفور)، تحقيق: عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٥٦. المقصود في علم الصَّرف: النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه المعروف بـ (أبو حنيفة) (ت١٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله احمد جاد الكريم حسن، مكتبة الآداب، القاهرة.
٢٥٧. المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن قاسم بن محمود المصري الأنصاري المعروف بـ (النشار) (من علماء القرن التاسع الهجري)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان -بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م.
٢٥٨. المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، د. أحمد سالم بني أحمد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن -أربد، ومكتبة المتنبي السعودية -الدمام، ٢٠٠٣م.
٢٥٩. الممتع الكبير في التّصريف، علي بن مؤمن (ابن عصفور)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان -بيروت ،١٩٩٦م.
٢٦٠. مناهج التأليف النَّحوي، د. كريم حسين ناصح الخالدي، ط١، دار صفاء، الأردن-عمان ،١٤٢٧هـ -٢٠٠٧م.
٢٦١. مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٦٢. من تاريخ النَّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر-بيروت.

٢٦٣. المنصف (شرح تصريف المازني)، عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مصطفى البابي الحلبي، مصر ،١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
٢٦٤. منهج البحث الأدبي، د. علي جواد الطاهر، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠م.
٢٦٥. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصَّرف العربي، د. عبد الصبور شاهين مؤسسة الرسالة، بيروت ،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٦٦. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طيبة النشر، محمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٢٦٧. موسوعة طبقات الفقهاء، جهد بحثي للجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق، إشراف العلامة جعفر السبحاني، دار الأضواء، ١٩٩٩م.
٢٦٨. النَّحو العربي العلة النَّحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، لبنان، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨١ م.
٢٦٩. نزهة الطرف في علم الصَّرف، أحمد بن محمد الميداني(ت٥١٨هـ): تحقيق: د. السيد محمد عبد المقصود درويش، ط٢، دار مندي الزناتي، مصر ،١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢٧٠. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري) (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، ط٢، دار الكتب العلمية، لبنان -بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢ م.
٢٧١. نظرية الأصل والفرع في النَّحو العربي، د. حسن خميس الملخ، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١ م.
٢٧٢. نظرية التعليل في النَّحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس الملخ، ط١، دار الشروق، الأردن - عمان ،٢٠٠٠م.
٢٧٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلم الشنتمري) (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية ،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٧٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن الأثير(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر احمد الجزري، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٧٥. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد سالم محيسن، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧ م.
٢٧٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٧٧. الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن بن علي بن إبراهيم بن المقرئ (ت٤٤٦هـ)، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢م.

الرسائل الجامعية:

٢٧٨. إعراب القرآن العظيم، شيخ الإسلام، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: د. موسى علي موسى مسعود، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
٢٧٩. بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب(مخطوط)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.
٢٨٠. جهود الفراء الصَّرفية، رسالة ماجستير، تقدم بها: محمد بن علي خيرات غريري، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
٢٨١. الخفة والثقل في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، تقدمت بها: وسن عبد الستار مهدي السامرائي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٨٢. الخلاف الصَّرفي في ألفاظ القران الكريم: أطروحة دكتوراه، تقدم بها: كاطع جار الله سطّام الدراجي، جامعة بغداد -كلية التربية (ابن رشد) ،١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٢٨٣. الخلاف الصَّرفي في العربية، رسالة ماجستير، تقدم بها: ناصر سعيد ناصر العيشي، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٨٤. الدرس الصَّرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب دراسة موازنة، رسالة ماجستير، تقدم بها، جواد كاظم عناد، جامعة بغداد – كلية التربية (ابن رشد)، ١٤١٠هـ –١٩٨٩م.

٢٨٥. الدرس الصَّرفي بين ركن الدين والنظّام في شرحيهما على شافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير، تقدم بها، سالم جمعة مليك، جامعة القادسية–كلية الآداب، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٣م.

٢٨٦. الدرس الصَّرفي عند الكوفيين، رسالة ماجستير، تقدم بها برهان سلمان خلف، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

٢٨٧. الدرس الصَّرفي في شرح شافية ابن الحاجب لـ (نقره كار)، رسالة ماجستير، تقدم بها: عبد الرضا جواد حيال، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد) ،١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢٨٨. الدرس الصَّرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة، أطروحة دكتوراه، تقدم بها: حيدر حبيب حمزة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م.

٢٨٩. الرد إلى الأصل في النَّحو والصَّرف، أطروحة دكتوراه، تقدم بها: علي عبد الله حسين العنبكلي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

٢٩٠. العلة الصَّرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث، أطروحة دكتوراه تقدم بها: عبد الكريم محمود القيسي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

٢٩١. القياس في النَّحو العربي، نشأته وتطوره، أطروحة دكتوراه، تقدم بها: سعيد جاسم الزبيدي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٢٩٢. كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف اليزيدي، تأليف: أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف ببسط الخياط البغدادي الحنبلي (٤٦٢–٥٤١هـ)، أطروحة دكتوراه، دراسة وتحقيق، تقدم بها: عبد العزيز ناصر السبر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين ،١٤٠٤هـ–١٤٠٥هـ.

٢٩٣. مسائل الخلاف النَّحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري، كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٨٠م.
٢٩٤. المسائل الخلافية في الأدوات والحروف، رسالة ماجستير تقدم بها: سلام موجد خلخال الزبيدي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٩٥. موارد السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النَّحو)، رسالة ماجستير، تقدم بها، موفق فتح داود البنا، جامعة بغداد، كلية الآداب، سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٩٦. النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٩٧. الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية، رسالة ماجستير تقدمت بها: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

البحوث:

٢٩٨. آراء ابن السراج الصَّرفية واللغوية في كتب الأقدمين والمحدثين، د. عبد الحسين محمد، مجلة الأستاذ، العدد (٢) سنة ١٣٩٨هـ -١٩٨٧ م، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٩٩. الترتيب الصَّرفي في المؤلفات النَّحوية والصَّرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، د. مهدي بن علي ال ملحان القرشي، مجلة جامعة الملك سعود، م (١٣)، العدد(٢١)، ديسمبر ٢٠٠٠م.
٣٠٠. الخلاف في إدغام إحدى التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع في بعضهما وفي حذف إحداهما، د. نهاد حسوبي صالح، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، العدد(٤٣)، ٢٠٠٥م.
٣٠١. الصَّرف والتّصريف وتداخل المصطلح: د. خالد بن عبد الكريم بسندي، مجلة جامعة الملك سعود، م (٢٠)، الآداب، العدد(٢)، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨ م.
٣٠٢. ظاهرة التصحيح مع وجود موجب الإعلال في العربية: د. مجيد خير الله راهي، مجلة كلية الآداب، جامعة القادسية، م(٧)، العدد (٢)، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٣٠٣. علم الصَّرف عند الكوفيين: د. خليل إبراهيم العطية، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٩، العدد ٢، عام ٢٠١٧.

٣٠٤. ما قيل في كلمة أشياء، د. هاشم طه شلاش، مجلة المورد، العدد (٣)، ١٩٩٨م.
٣٠٥. مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٠٦. مَلَك، ملاك، ملائكة، د. إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد(٣١)، ١٩٧٣م.
٣٠٧. المماثلة: دراسة صوتية تشكيلية، رسلان بني ياسين، حوليات جمعية كليات الآداب، المجلد (١)، العدد (١)، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣٠٨. المناظرات النَّحوية واللغوية بين الجدية والافتعال، د. عبد الحسين المبارك، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (٩)، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
٣٠٩. النسب إلى ما آخره ياء: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، العدد (١١)، سنة ١٤٠١هـ.
٣١٠. نظرات تحليلية في كتاب الموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي ت٣٧٠هـ: عدوية فياض، مجلة الفتح، العدد (٢٣).

2- Concerning their morphological opinions:
A - The lack of singularity of the commentators with new morphological opinions that were not found by the early ones; to modernize them.
B - Their opinions were dominated by the principle of giving preference to an opinion over an opinion, and these opinions as a whole extend to previous scholars.
3- Concerning the morphological dispute and their responses:
A - There is no difference between the two commentators in directing some morphological issues, as they differed in eight morphological issues, and this difference may be due to a new understanding of the issues stemming from a new assumption or a special conception that is distinguished by the commentator.
B - The two commentators responded to the great scholars (Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi, Sibawayh, Yunus bin Habib, Al-Kisa'i, Al-Far`, Al-Akhfash, Al-Mubarrad, Ibn Al-Siraj, Al-Jawhari, and Ibn Al-Hajeb), which enabled them to do this by the delay of their time and the benefit from gathering opinions on those issues and respond to them.
T- Most of Al-Fisa'i's responses to the scholars are the responses of the residents themselves, and he was unique in his responses to Al-Jawhari.
4- Concerning the Methodology of the Commentators:
A- Al-Sakani mentioned more scholars and books than al-Faisa'i, and this matter is due to the scientific personality with methodology and rooting in the explanation.
b- Al-Sakani's style was characterized by prolongation and a lot of assumptions, or what is called "Fanqala" to consolidate the idea for the reader.
T - The doctrine of the morphological commentators was visua

Conclusion

This research showed the morphological lesson in explaining the healing to two venerable scholars (Al-Arranian Al-Sakani and Al-Fasa'i), and in conclusion, I mention the most important results it reached:

1 -Concerning the evidence of the exchange industry according to the commentators:

A- Al-Sakanani was less cited in the Holy Qur'an than Al-Fisa'i.

b- The two commentators did not cite the recitation of the fourteen reciters except in accordance with the recitation of the seven reciters.

c- The two commentators used to argue the anomalous readings, and they can be counted as those who took the anomalous readings and did not weaken them.

d- The commentators did not mention the reading of Asim in his explicit name; There is no need for that, because most of their martyrdom in the Holy Qur'an - in other than this place - was based on his narration, as it is considered the most correct reading of the chain of transmission.

C- Al-Sakanani did not cite a reading of Al-Kisa'i that is unique to him and not other readers.

H - The commentators were among those who criticized their martyrdom of the noble Prophetic hadith, as the hadith was mentioned by al-Sakanani in four places, while al-Fasa'i cited it in only one place.

G - The two commentators adhered to the time limit by citing the poets' poetry, as they did not depart from this limit except in one place, and it is by way of reference.

d- The explanations for the ills varied between didactic, normative, and dialectical theory, although the purpose of all ills was education.

Y - The two commentators did not go out in their explanations with these reasons from what the early scholars mentioned, as they did not mention a reason alone that was not mentioned by the ancients.

T - The inhabitant was generally more use of the causes than the Fasais, as he was in the most places relied upon and invoked for more than one cause.

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Karbala University/College of Education
for the Humanities
Department of Arabic language

The Morphological Lesson Among the AL-SAKNANI (died 734 AH) And Al-FASA'I (d. after 1134 AH) in their commentaries on Al-Shafia(Comparison study)

Thesis submitted by

RAMI MOHAMMAD-JAWAD ABDULLAH JAWAD AL-ASADI

To the Council of the Faculty of Education for Humanities - University of Karbala, a master's degree in Arabic / linguistics

Supervisor
Assistant Professor Dr. HAIDER ABD ALI HUMAIDI

2022 AD 1443 AH